نقد
عين الميزان

تأليف

الشيخ محمد بهجة البيطار

(المتوفى سنة ١٣٩٦هـ)

رسالة في ردّ تحاملات الشيعي محمد حسين كاشف الغطاء
على أهل الحديث

اعتنى بها

سليمان بن صالح الخراشي



نقد عين الميزان

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البيطار ، محمد بهجة

نقد عين الميزان./ محمد بهجة البيطار- سليمان صالح الخراشي.- ط١ .-الرياض، ١٤٣١هـ

١٦٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٢ - ٤١٤٤ - ٠٠ - ٦٠٣-٩٧٨

١- أوائل المطبوعات العربية - سورية ٢-

٣- الشيعة - نقد الخرشي ، سليمان صالح (محقق) أ- العنوان

ديوي ٢٣٤ ١٤٣١/٥٣٠

رقم الإيداع: ١٤٣١/٥٣٠

ردمك: ٢ - ٤١٤٤ - ٠٠ - ٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م



الناشر

دار الآل والصحب للنشر والتوزيع

الرياض - الديرة - جامع الإمام تركي بن عبدالله

هاتف: ٤١١١٢٢٢ - فاكس: ٤١٤٥٩٩١

هاتف جوال: ٠٥٠٥٤٦٣٧١١

بريد إلكتروني dar_alaal@hotmail.com

نقد عين الميزان

للشيخ

محمد بهجة البيطار رحمه الله

اعتنى بها

سليمان بن صالح الخراشي



مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

أما بعد:

فهذه رسالة «نقد عين الميزان»؛ للشيخ محمد بهجة البيطار رحمه الله، أجاب فيها عن اعتراضات الشيعي محمد حسين كاشف الغطاء على رسالة «ميزان الجرح والتعديل»(١)؛ للشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله أستاذ البيطار، أحببت إعادة طبعها؛ لنُدرتها(٢)، ولأهمية المسائل التي تضمنتها، من حيث الرواية عن المبتدعة، وموقف السلف منهم، وما قد يُثار من شبهات حوله ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ، بعد الاعتناء بها، والتعليق المختصر على ما يستحق التعليق منها(٣)، والتقديم لها بتمهيدٍ أذكر فيه:

---

(١) نُشرت بهذا العنوان في مجلة المنار: (ابتداءً من عدد ذي القعدة، ١٣٣٠هـ)، ثم طبعتها مؤسسة الرسالة بعنوان «الجرح والتعديل»، وهي الطبعة المتداولة.

(٢) صدرت طبعتها الأولى في عام (١٣٣١هـ) بدمشق. انظر صورة غلافها آخر الكتاب.

(٣) وأذيِّل تعليقاتي بحرف (س).

١- ملابسات تأليف الرسائل الثلاث: «ميزان الجرح والتعديل»، «عين الميزان»، «نقد عين الميزان».

٢- مناقشة الشيخ القاسمي - عفى الله عنه - في دعاواه الخاطئة التي تضمنتها رسالته.

٣- مناقشة الشيعي كاشف الغطاء في اتهامه للبخاري رحمه الله.

٤- ترجمة موجزة؛ للشيخ جمال الدين القاسمي، وأخرى للشيعي، وثالثة للشيخ بهجة البيطار.

ولايفوتني أن أشكر أخي الشيخ أيمن الشريدة، الذي تفضل عليّ بالاطلاع على الرسالة قبل طبعها، وأفادني بملحوظاته الثمينة، جزاه الله خيرًا، وبارك له في علمه وعمره. والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

سليمان بن صالح الخراشي

Alkarashi1@hotmail.com



* رسالة «ميزان الجرح والتعديل» للقاسمي:

ألفها رحمه الله عام ١٣٣٠هـ، ونُشرت بدايةً في مجلة المنار ـ كما سبق ـ.

قال في مقدمتها[١]: «هذا بحث جليل، ومطلب خطير، طالما جال في النفس التفرغ لكتابة شيء فيه يكون لباب اللباب، في هذا الباب الذي اختلف فيه الناس، لما غلب التعصب مع النفوس، ونبذوا مشرب كبار المحدثين، ورواة السنة، وهداة الأمة..».

زاعماً أن بحثه هذا: «من جملة المباحث العلمية التي نسيها الخلق أو أضاعوها»[٢].

مدعياً بعض الدعاوى التي تستحق النقاش؛ لمجانبتها الصواب، من أهمها:

١- تسمية المبتدعة الذين روى عنهم البخاري رحمه الله «مُبَدَّعين»، قائلاً في

---

(١) ميزان الجرح والتعديل، ص ٣ . وأشار إلى أن فكرتها قد بدأت عند تأليفه لرسالته «حياة البخاري».

وقال الشيخ رشيد رضا رحمه الله مادحًا لرسالة «ميزان الجرح والتعديل»: «هذه الرسالة هي الحكمة التي تكم أفواه الحشوية ومتعصبي الفرق، وترجع بهم إلى سماحة الإسلام ببيان ما جرى عليه العلماء الأعلام مثل البخاري وغيره من اعتبار رواية الفرق التي يكفر أهلها اليوم جهلة المقلدين والحشوية، وتبين أضرار التعصب للمذاهب ميلاً مع الهوى وتكون خير عون للمصلحين على جمع كلمة المسلمين والتأليف بين المختلفين»! (مجلة المنار: عدد محرم، ١٣٣١هـ). قلتُ: وهذا المديح غير مستغرب منه! فهو صاحب قاعدة المنار الذهبية «نتعاون فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، وهو تلميذ مدرسة الأفغاني ومحمد عبدة، ورغم انتقاله إلى السلفية آخر العهد، إلا أنه بقيت معه أثارة من تلك المدرسة. (وللمزيد؛ تُنظر مقدمة رسالة «تعقبات الشيخ ابن سحمان على بعض تعليقات الشيخ رشيد رضا على كتب أئمة الدعوة»).

(٢) المرجع السابق، ص٤٧ .

تعريف هذا اللقب: «بتشديد الدال المفتوحة، أي المنسوبين للبدعة، وإنما آثرنا هذا على تسمية الأكثرين لهم بالمبتدعين؛ لأني لا أرى أنهم تعمدوا البدعة؛ لأنهم مجتهدون يبحثون عن الحق؛ فلو أخطأوا بعد بذل الجهد كانوا مأجورين غير ملومين، فلا يليق تسميتهم مبتدعة، بل مبَدَّعة»[١].

٢- ادعاؤه أن سبب رواية أئمة الحديث عن المبتدعة هو:

- «سن نبذ التعصب»[٢].

- «إن رواية الشيخين وغيرهما عن المبدَّعين تنادي بواجب التآلف والتعارف، ونبذ التناكر والتخالف، وطرح الشنآن والمحادة، والمعاداة والمضارة»[٣].

- «إنه لأمر ما عني البخاري ومسلم بالتخريج عنهم، وأخذ السنة منهم، وتبليغها للأمة، وجعلها حجة بينه وبين ربه، وما ذاك إلا إجلالاً لفضلهم، وإنصافاً لقدرهم»[٤].

٣- ادعاؤه أن المتأخرين خالفوا منهج المتقدمين - خاصة البخاري- في هذه المسألة: «الرواية عن المبدَّعين والحكمة منها»؛ وبنوا على تلك المخالفة: معاداة أهل البدعة، وهجرانهم، ومن أقواله:

- «إن التنابز بالألقاب، والتباغض لأجلها، الذي أحدثه المتأخرون بين الأمة؛ عقوا به أئمتهم وسلفهم؛ أمثال البخاري ومسلم والإمام أحمد بن حنبل،

---

(١) المرجع السابق، ص٤٧ .
(٢) المرجع السابق، ص ٨ .
(٣) المرجع السابق، ص ١١ .
(٤) المرجع السابق، ص ٢٢ .

ومن ماثلهم من الرواة الأبرار..»[١].

- «أصبح مشرب أمثال البخاري وغيره نسياً منسياً، ونُشر لواء التعادي والتباغض في الأمة وكان مطويا..»[٢].

- «نحن إنما نصدع بهذا، تفقهًا من مشرب البخاري ومذهبه، وموافقة له في رأيه الذي لا نشك في أنه الصواب، الذي تدعو إليه الأخوة الإيمانية»[٣].

٤- مدحه لبعض رؤوس المبتدعة؛ كالمعتزلي عمرو بن عبيد[٤].

٥- متابعته للمُبرِّد اللغوي في اتهام الإمام مالك أنه «خارجي»[٥]!

وستأتي مناقشته في هذه الدعاوى - إن شاء الله-.

لكن يُثار تساؤل مهم هنا؛ عن سبب وقوع القاسمي رحمه الله فيما وقع فيه، وهو العالم «السلفي»؟

وظنّي - والله أعلم - أن الجواب عن هذا التساؤل لا يتم إلا بعد الإلمام بظروف عصره، وثقافته، فمن تأمَّل فيها أيقَن أن القاسمي رحمه الله لم يؤتَ إلا من قِبَل أمرين:

١- أنه عاش في بيئة جامدة منغلقة، تجمع بين «التقليد المذهبي؛ والبدع العقدية»؛ كالتصوف وعلم الكلام، وأما السلفية فلا تكاد تحس من أهلها أحداً، أو تسمع لهم ركزًا، وإنْ وُجد فهم محاربون، مُضيَّق عليهم من قبل علماء

(١) المرجع السابق، ص ١٠ .
(٢) المرجع السابق، ص ١١ .
(٣) المرجع السابق، ص ٢٢ . وانظر: ص ٣٧ .
(٤) المرجع السابق، ص ١٨ .
(٥) المرجع السابق، ص ٣٦ .

السوء[1] الذين كما يقول الأستاذ محمود الأستانبولي رحمه الله: «يعرقلون نهضتهم، ويُنفرون منها العامة، ناعتينهم تارة بالوهابية، وتارة بالمجتهدين، وتارة بالجاهلين»[2].

ثم قال: «لم يكن قبل الأستاذ القاسمي رحمه الله أثرٌ يُذكر للدعوة السلفية.. فكان الناس بين مقلِّد أو متصوّف أو طُرُقي، فكان العالم منهم لا يوقّع اسمه إلا مقروناً بتقليد مذهب، وانتساب لطريقة..»[3].

وقد تعرض القاسمي نفسه إلى مضايقات عديدة، وأصابته محنٌ كثيرة من جراء مضايقاتهم[4].

قلت: وأظنه بسبب هذه الظروف التي واجهها، والبيئة التي عاش فيها؛ أراد - كما نقول في مصطلحنا المعاصر- «فك الحصار» عن نفسه ودعوته، بالدعوة

---

(١) الذين يسميهم القاسمي: «الحشوية»! (انظر: الجرح والتعديل، ص٤١، وشرح لقطة العجلان، ص١٤٤ - ١٤٦، ودلائل التوحيد، هامش ص١٩٥).
وقال رحمه الله في رسالة منه إلى الشيخ محمد نصيف رحمه الله موضحاً مقصده من هذا اللقب، خشية أن يساء فهمه من السلفيين!: «وعلى ذكر الحشوية أقول لكم: إن العصر اختلف اصطلاحه، فالآن اصطلح أهل مصر ودمشق على تلقيب الجامدين والمتعصبين والجهمية والقبورية بالحشوية، فلله هذا الانعكاس الذي عاد عليهم، فاحفظوا هذه النكتة، ولا يلتبس عليكم ما تقرؤونه في مؤلفاتنا، أو جرائد سورية، من نبز بعض الناس بالحشوية، فإنما هم الجهمية». (جمال الدين القاسمي؛ لظافر القاسمي، ص٥٩٥).

(٢) شيخ الشام، جمال الدين القاسمي، ص٣٥ .

(٣) المرجع السابق، ص٤٧ . وانظر: «جمال الدين القاسمي»؛ لظافر القاسمي، (ص ١٦ - ١٨).

(٤) انظر تفاصيلها في كتاب ابنه ظافر عنه: «جمال الدين القاسمي»، (ص ٤٣ - ٦٩) و(١٩٩- ٢١١). ومحمود الاستانبولي في«شيخ الشام جمال الدين القاسمي»، (ص ٣٩ - ٤٣).

إلى «التسامح»[١] بين المذاهب؛ لعله يجد متنفسًا، وجوًا صحيًا يُسهل عليه أمر العلم والتعليم والدعوة، دون مضايقات من أولئك المقلدة الجامدين، الذين ستلين عريكتهم إذا ما اقتنعوا بما دعا إليه في رسالته «الجرح والتعديل»؛ فتَضْعُفُ - لأجل هذا - قبضتُهم، عليه وعلى المجتمع. إلا أنه -رغم هذه الغاية النبيلة - اشتط في أفكاره، وتوسع غاية التوسع، مما أوقعه في المحاذير التي لامه عليها أهل السنة - كما سيأتي إن شاء الله-.

الأمر الثاني: الذي أظنه أوقع القاسمي رحمه الله فيما وقع فيه: هو تأثره بمدرسة الأفغاني ومحمد عبده، التي كانت تميل إلى فكر «المعتزلة»[٢]، وتتوسع في مسألة التقريب بين المبتدعة وأهل السنة[٣]، حيث التقى القاسمي بمحمد عبده أثناء رحلته إلى مصر، مبالغاً في تعظيمه، ومقبلاً ليده، حتى قال ابنه ظافر القاسمي: «وما عهدت القاسمي قبَّل يد أحد غير والديه»[٤]. يقول الدكتور نزار أباظة عن القاسمي: «استفاد كثيراً من لقاء الشيخ محمد عبده»[٥].

---

(١) تُنظر: رسالتي «ثقافة التلبيس»؛ ففيها حلقة عن «التسامح»، وبيان الفرق بين التسامح الشرعي، والتسامح غير الشرعي، الذي مصيره تذويب الفروقات بين أهل الحق، وأهل الباطل.

(٢) ينظر لبيان حقيقة هذه المدرسة ورجالها: رسالة «دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام»؛ للأستاذ مصطفى غزال، ورسالة «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير»؛ للدكتور فهد الرومي.

(٣) انظر: «محمد عمارة في ميزان أهل السنة»، (ص ٤٩٢ - ٥١٢)، بل وصل الحال ببعض أفراد هذه المدرسة أن شمل تقاربهم «الكفار الأصليين»، وتورط بعضهم في فكرة «وحدة الأديان»، وعدم القول بكفر اليهود والنصارى! (انظر: «العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب»؛ للشيخ محمد حامد الناصر، (٣٠٣ - ٣١٤).

(٤) جمال الدين القاسمي، (ص ١٢٦).

(٥) (ص ١٣٥).

ولهذا التأثر بهذه المدرسة رأيناه - كما يقول الشيخ محمود الاستانبولي رحمه الله «يأخذ ببعض آراء المعتزلة»[١]، ويسعى إلى طباعة كتاب «العَلم الشامخ» للمقبلي[٢]، الذي يقول صاحبه عن الفرق الإسلامية: «لا أرضى بغير الانتساب إلى الإسلام، وصاحب الشريعة ﷺ، وأعد الجميع إخوانًا، وأحسبهم على الحق أعوانًا»[٣]. وهذا كلام «عاطفي» يُدغدغ مشاعر كل من تطمح نفسه إلى

---

(١) شيخ الشام جمال الدين القاسمي، (ص٥٧).

(٢) المرجع السابق، (ص٢٩و ٥٦). والمقبلي رحمه الله تحرر من مذهبه الزيدي كثيرًا، وأصبح مجتهدًا عند نفسه، لكِن اجتهاده قد يزل أحيانًا؛ ومن ذلك موافقته للمعتزلة في باب القدر، وإنكاره العلو، والرؤية، ولمزه للإمام أحمد في موقفه من فتنة خلق القرآن، وتوقفه في عدالة بعض الصحابة، وهذا تجده في العلم الشامخ له.
قال العلاّمة المعلمي رحمه الله في «الأنوار الكاشفة» (ص٢٧٠ - ٢٧١): «والمقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعًا مختلفًا، يُغلظ في أناس ويخف في آخرين. فحاول التحرر، فنجح تقريبا في الفقه، وقارب التوسط في التشيع. أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلا من تكفير أهل السنة مطلقا».
وقال الصنعاني في كتابه «ذيل الأبحاث المسددة وحل عباراتها المعقدة» (ص١١٧) تعقيبًا على كلام للمقبلي في نفي الرؤية: «ولا ريب أنه قرأ علم الاعتزال على شيخه أول مرة، حتى قرت قواعده في قلب خال فتمكنت، ثم هداه الله إلى النظر، لكنه بقي على شريف ذهنه من ذلك غبار ودخان يطفو على ذهنه في بعض الأحيان. وإلا فهو أحسن الناظرين إنصافًا، وأقلهم اعتسافًا، ولولا ذلك الدخان لقال مثل قوله في سائر صفات الرحمن: إنه يؤمن بها ولا يتكيف حقيقتها. كما قال قريبًا في بحث المحبة».
قال العلامة المعلمي رحمه الله عنه: «والمقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعاً مختلفاً، يُغلظ في أناس، ويخفّ في آخرين، فحاول التحرر، فنجح تقريباً في الفقه، وقارب التوسط في التشيع، أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلا من تكفير أهل السنة..». الأنوار الكاشفة، (ص ٢٧٠ - ٢٧١).

(٣) العَلم الشامخ، (ص ٣٤)، وقد نقل القاسمي عبارة المقبلي هذه، مُصدِّراً لها بقوله: «ولقد أنصف العلامة المقبلي في قوله..». (تاريخ الجهمية والمعتزلة، (ص ٨٠ - ٨١).

جمع كلمة الأمة؛ إلا أنه عند التحقيق والتدقيق لا يُثمر على أرض الواقع سوى خلطًا بين الحق والباطل، واجتماعًا «شكليًا» لا يقوم على أساس ثابت؛ كما قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾، وكما قال الشاعر:

وإن الجُرح ينفر بعد حين ... إذا كان البناءُ على فسادِ

فتوحيد كلمة الأمة لايقوم إلا على تحقيق كلمة التوحيد[1]، وتوضيح هذا ليس هنا موضعه.

هذان الأمران - في نظري- هما اللذان أوقعا القاسمي رحمه الله فيما وقع فيه من «عثرات»، بنى عليها رسالتيه «الجرح والتعديل» و«تاريخ الجهمية والمعتزلة»، ولذا فقد وجد العتبَ من أهل السنة الذين اطلعوا عليهما - قديماً وحديثاً -.

أما قديمًا؛ فيقول الشيخ رشيد رضا رحمه الله: «وقد اتهم الفقيدَ بعضُ السلفيين بأنه خالف مذهب السلف في رسالته (تاريخ الجهمية والمعتزلة)[2] التي نشرناها في المنار، على شدة حرصه عليه وتحريه إياه؛ وانتقدها بعض الشيعة»[3].

وفي رسالة من الشيخ محمود شكري الألوسي رحمه الله موجهة للقاسمي: «وقد

(١) للشيخ عبدالعزيز الطريفي رسالة متميزة في هذه المسالة، عنوانها «توحيد الكلمة على كلمة التوحيد». ويُنظر أيضًا رسالة «التوحيد أولاً يادعاة الإسلام»؛ للشيخ الألباني رحمه الله. وقال الأستاذ إبراهيم سعيداي في رسالته «المنهج القويم لتصحيح أفكار الفرق المختلفة في صفات رب العالمين»، (ص ٤): «إن كلمة التوحيد تسبق توحيد الكلمة..» إلخ كلامه المهم في هذا الباب.

(٢) هكذا. وأظنها سبق قلم من الشيخ رشيد، بدليل قوله بعدها: «وانتقدها بعض الشيعة». والتي انتقدها الشيعة هي «ميزان الجرح والتعديل» - كما سيأتي إن شاء الله -.

(٣) مجلة المنار، (عدد شعبان ١٣٣٢هـ).

وقفتُ على ما كتبتموه عن الجهمية في المنار الأغر[١]. . ، وإن كان بعض أحبتكم شكا لي عن هذه المقالة. . »[٢].

وجاء في رسالة أخرى للشيخ محمود شكري الألوسي مرسلة إلى الشيخ محمد نصيف ﷺ: «وسأل أيده الله بقوله: وهل أعجبكم مصنَّف القاسمي في الجرح والتعديل، وتاريخ الجهمية الذي نشر في المنار؟ فأقول: . . أما مصنَّفه في الجرح والتعديل فقد قصد به الذب عن الإمام البخاري[٣]. . . ، وأما تاريخ الجهمية، وما ذكر فيه من الثناء على جهم بن صفوان، فمن يقول بقول السلف لا يرضى به، والأئمة الأعلام أخرجوهم عن الدين. . فياأيها العزيز لا تُغيّر معاملتك معه؟ فالجواد يكبو، والصارم ينبو. . »[٤].

وأما حديثًا؛ فقد ألف الشيخ عبدالحميد الرفاعي رسالة بعنوان «الصواعق المرسلة على تاريخ الجهمية والمعتزلة»، رد فيها على أخطاء القاسمي في الكتاب السابق. وعقد الدكتور عبدالعزيز آل عبداللطيف مبحثًا بعنوان «الجهم بن صفوان حقائق وأباطيل «ضمن رسالته» مقالات في المذاهب والفرق»[٥]، رد فيه على تجاوزات القاسمي في رسالته عن الجهمية، وعقد الأستاذ محمد بن أحمد خضي مبحثًا في رسالته الجامعية «منهج جمال الدين القاسمي في تقرير العقيدة»[٦]؛ لمناقشة أخطاء القاسمي في رسالتيه «تاريخ الجهمية» و«ميزان الجرح والتعديل».

---

(١) كتاب «تاريخ الجهمية والمعتزلة» نُشر في مجلة المنار، ابتداءً من عدد (جمادى الآخرة، ١٣٣١هـ)، ثم طُبع بعد ذلك في رسالة.

(٢) الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي، (ص ٢٣١ - ٢٣٢).

(٣) هذا حسن ظن من الألوسي - عفى الله عنه -، وإلا فقد وضح القاسمي مقصده.

(٤) مجلة المنهل، عدد ذي القعدة، ١٣٥٩هـ

(٥) (ص ٥٤ - ٧٦). وقال صاحب رسالة «أثر مقالات الجهم بن صفوان في الفرق الإسلامية» عن القاسمي (ص ٨٠): «وقع في أخطاء فاحشة في هذا الكتاب».

(٦) (ص ٢٠٨ - ٢٣٨). والرسالة لم تُطبع بعدُ. وقد استفدتُ منها - كما سيأتي -.

* رسالة «عين الميزان» للشيعي محمد حسين آل كاشف الغطاء:

رغم «التسامح» الذي أبداه الشيخ القاسمي ﷺ في رسالته الآنفة «الجرح والتعديل» مع أهل البدع -كما سبق-، ومحاولته نظمهم في سلك «أهل الاجتهاد»!، والمنافحة عنهم بطلب الكف عن تفسيقهم وتبديعهم، وثنائه على بعض رموزهم، إلا أن هذا كله لم يرضِ عنه أهل البدع؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ومثلهم أهل البدع الذين لن يرضوا من صاحب الحق إذا ما سار في طريق مهادنتهم ومداهنتهم، والظهور بمظهر الحياد تجاههم، إلا بالتسليم الكامل لأهوائهم، فالحق والباطل لا وسط بينهما - كما يظن السائر على هذا الدرب - ، بل هذا هو «الوسط الغلط»(١) الذي لن يرضيَ صاحب الحق؛ لأنه لن يتنازل عنه في سبيل مصالح وهمية، ولا صاحب الباطل - كما سبق -. ولهذا فقد ألف أحد علماء الشيعة المعاصرين للقاسمي رسالته «عين الميزان»، لنقد منافحة القاسمي عن رواة «الخوارج»، أعداء الشيعة، قال في أولها(٢): «أقول سائلاً متعجباً: هل غاب عن شيخنا القاسمي - دام فضله - أن عمران بن حطان كان من رؤوس الخوارج، بل كان داعية لهذه الضلالة...» إلخ.

---

(١) «الوسط.. الغلط» عنوان مقال لي ضمن كتابي «ثقافة التلبيس»، ذكرته فيه نماذج لمن اختار هذا الوسط الغلط؛ ليجمع من خلاله - كما يظن - أهل الحق وأهل الباطل؛ فتكون النتيجة أنه أحدث باطلاً جديدًا، ولم يُرض هؤلاء ولا هؤلاء! كما قيل:

يُحللون بزعمٍ منهمو عُقَدًا وبالذي وضعوه زادت العُقَدُ!

فهل من معتبر؟

(٢) عين الميزان، (ص ٢).

ورسالة الشيعي تتمحور حول هذه النقاط:

١- استنكار رواية البخاري عن الخارجي «عمران بن حطان»، والخوارج أعداء لآل البيت[١].

٢- أن مودة آل البيت «من الواجبات الضرورية»[٢]، التي لم تتحقق في الخوارج.

٣- أن مبغض علي رضي الله عنه كافر كفر نفاق؛ لقوله ﷺ لعلي: «لا يُحبك إلا مؤمن ولا يُبغضك إلا منافق»[٣]، والخوارج لاشك في تلبسهم بهذا البغض، وهم «ما كانوا متأولين ولا مجتهدين»[٤] -كما يزعم القاسمي -.

٤- لماذا لم يروِ البخاري عن جعفر الصادق؟ وفي المقابل نجده يروي عن الخارجي عمران بن حطان وأمثاله![٥].



(١) المرجع السابق، (ص ٨).
(٢) المرجع السابق، (ص ٣).
(٣) سيأتي تخريجه - إن شاء الله -.
(٤) المرجع السابق، (ص ١٢).
(٥) المرجع السابق، (ص ١٧).

* رسالة «نقد عين الميزان» للشيخ البيطار:

لذا؛ فقد قام الشيخ بهجة البيطار رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلميذ القاسمي بمهمة الجواب عن استشكالات الشيعي في رسالتنا هذه: «نقد عين الميزان»، قائلاً في مقدمتها كما سيأتي: «ولما كانت أشغال أستاذنا كثيرة، وأعماله وفيرة، ووقته غير متسع؛ لتحقيق الرسالة وتدقيقها، والمناقشة في مواضع النظر منها؛ قمتُ نائبًا عنه، بعد أن استأذنت منه».

مبيناً فيها - كما سيأتي -:

١- أن قصد القاسمي من رسالته لمَّ شعث الأمة.

٢- أن محبة آل البيت من الواجبات، لكنها لا تصل إلى الضروريات.

٣- التفصيل في الحكم على مبغض آل البيت، ومبغض علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خاصة، مع الإجابة عن أدلة كاشف الغطاء.

٤- أن علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يُكفر الخوارج.

٥- أسباب عدم رواية البخاري عن جعفر الصادق.

٦- سبب احتجاج البخاري بعمران بن حطان.

قال القاسمي في إحدى رسائله للشيخ محمد نصيف: «مما قدمناه لكم: كتاب «نقد عين الميزان» للشيخ محمد بهجة البيطار، أحد ملازمي دروسنا الليلية والنهارية، وهو ممن يرجى له مستقبل علم حسن، إن شاء الله»[1].

وقال الشيخ محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إحدى رسائله للقاسمي: «إني

---

(١) جمال الدين القاسمي؛ لظافر القاسمي، (ص ٦٢٤).

أبارك لكم وأهنيكم على أن نبغ من تلامذتكم مثل العلامة الشيخ البيطار، بارك الله فيك وفيه، وقد ألقم الرافضي الحجر، ورد منه العجر والبجر، وقد كان أتى بروث مفضض، وكنيف مبيّض، وهذا مبلغ علمهم من أوائلهم إلى آخرهم، لا يتكلمون إلا بالتمويهات والأغلوطات، ولكم جرت بيني وبين والد خصمكم مناظرات كثيرة، في مسائل مختلفة، فلم يُفد ذلك شيئًا، وأجدادهم هم الذين أفسدوا العراق، ورقّضوا عشائره، وجدهم لُقِّب بكاشف الغطاء؛ لكشفه عن عورات الرافضة وعيوبهم»[١]!



(١) الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي، (ص ٢٢٧).

مناقشة القاسمي رحمه الله في دعاواه[١]

أولاً: مناقشة دعواه أن أهل البدع مجتهدون:

وهي دعوى غريبة منه رحمه الله لا تكاد تخطر ببال من عرف ما جاء في النصوص الشرعية من الحث على لزوم السنة، والتحذير من البدعة، والتقريع والترهيب لأهلها، وعدم قبول اعتذارهم في دعواهم أنهم مجتهدون.

وقد اتفقت كلمة علماء أهل السنة على أن أهل البدع لا يُعدون من أهل الاجتهاد، وأجاد الشاطبي رحمه الله في تبيين سبب عدم عدهم من أهل الاجتهاد، والفرق بينهم وبين «السني» المجتهد، الذي قد يُجانب الصواب في اجتهاده، بكلامٍ مهمٍ نفيس، ذكره في كتابه «الاعتصام»[٢].

قال رحمه الله[٣]: «فصاحب البدعة لما غلب الهوى مع الجهل بطريق السنة؛ توهم أن ما ظهر له بعقله هو الطريق القويم دون غيره؛ فمضى عليه، فحاد بسببه عن الطريق المستقيم، فهو ضال من حيث ظن أنه راكب للجادة؛ كالمار بالليل على

---

(١) اقتصرتُ على ماجاء في رسالته «الجرح والتعديل». وقام الشيخ عبدالحميد الرفاعي - كما سبق - بنقد رسالته «تاريخ الجهمية والمعتزلة». وللقاسمي دعوى شنيعة في أن شيخ الإسلام قد تحامل على ابن عربي الصوفي وأضرابه من الملاحدة! تجد نقدها في رسالة «منهج القاسمي في تقرير العقيدة»، (ص ١٣٨ - ١٤٥)، و«الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة»، (ص ٢٤٤٧ - ٢٤٤٩).

(٢) ويُنظر للفائدة: كتاب «الفرق المنهجي بين أهل السنة وأهل الأهواء»؛ للدكتور عبدالله العنقري.

(٣) الاعتصام، (١/ ٢٣٠ - ٢٣١).

الجادة وليس له دليل يهديه، يوشك أن يضل عنها؛ فيقع في متاعب، وإن كان بزعمه يتحرى قصدها. فالمبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة، لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله، وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره؛ لأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه، وأخذ الأدلة بالتبع، ومن شأن الأدلة أنها جارية على كلام العرب، ومن شأن كلامها الاجتزاء فيه بالظواهر، فقلما تجد فيه نصًا لا يحتمل، حسبما قرره من تقدم في غير العلم».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن كل راسخ لا يبتدع أبدًا، وإنما يقع الابتداع ممن لم يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه حسبما دل عليه الحديث.. فإنما يؤتى الناس من قِبل جهالهم الذين يحسبون أنهم علماء، وإن كان كذلك فاجتهاد من اجتهد منهيٌّ عنه؛ إذ لم يستكمل شروط الاجتهاد، فهو على أصل العمومية، ولما كان العامي حرامًا عليه النظر في الأدلة والاستنباط، كان المخضرم الذي بقي عليه كثير من الجهالات مثله في تحريم الاستنباط والنظر المعمول به، فإذا أقدم على محرم عليه كان آثماً بإطلاق، وبهذه الأوجه الأخيرة ظهر وجه تأثيمه، وتبين الفرق بينه وبين المجتهد المخطئ في اجتهاده..

وحاصل ما ذكر هنا أن كل مبتدع آثم، ولو فُرض عاملا بالبدعة المكروهة - إن ثبت فيها كراهة التنزيه - لأنه إما مستنبط لها؛ فاستنباطه على الترتيب المذكور غير جائز، وإما نائب عن صاحبها، مناضلٌ عنه فيها بما قدر عليه، وذلك يجري مجرى المستنبط الأول لها، فهو آثم على كل تقدير»[1].

إلى أن قال: «لا يخلو المنسوب إلى البدعة أن يكون مجتهدًا فيها أو مقلدًا، والمقلد إما مقلدٌ مع الإقرار بالدليل الذي زعمه المجتهد دليلاً، والأخذ فيه

---

(١) (١/ ٢٤٦ - ٢٤٧).

بالنظر، وإما مقلدٌ له فيه من غير نظر؛ كالعامي الصرف، فهذه ثلاثة أقسام:

فالقسم الأول: على ضربين: أحدهما أن يصح كونه مجتهدًا، فالابتداع منه لا يقع إلا فلته وبالعرض، لا بالذات، وإنما تسمى غلطة أو زلة؛ لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب أي لم يتبع هواه ولا جعله عمدة، والدليل عليه أنه إذا ظهر له الحق أذعن له وأقر به.. وأما إن لم يصحّ بمسبار العلم أنه من المجتهدين، فهو الحري باستنباط ما خالف الشرع كما تقدم، إذ قد اجتمع له مع الجهل بقواعد الشرع: الهوى الباعث عليه في الأصل، وهو التبعية، إذ قد تحصل له مرتبة الإمامة والاقتداء، وللنفس فيها من اللذة ما لا مزيد عليه»[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إن لفظ (أهل الأهواء) وعبارة (أهل البدع) إنما تُطلق حقيقة على الذين ابتدعوها، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم، حتى عُد خلافهم وشبههم منظورًا فيها ومحتاجًا إلى ردها والجواب عنها؛ كما نقول في ألقاب الفرق؛ من: المعتزلة والقدرية والمرجئة والخوارج والباطنية ومن أشبههم، بأنها ألقاب لمن قام بتلك النِحل، ما بين مستنبط لها وناصر لها وذاب عنها؛ كلفظ أهل السنة، إنما يُطلق على ناصريها، وعلى من استنبط على وفقها، والحامين لذمارها.

ويرشح ذلك أن قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] يُشعر بإطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذي هو التفريق، وليس إلا المختَرِع أو من قام مقامه.

---

(١) (١/ ٢٤٧ - ٢٥٢ باختصار).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، فإن اتباع المتشابه مختصٌ بمن انتصب منصب المجتهد، لا بغيره.

وكذلك قول النبي ﷺ: «**حتى إذا لم يبق عالمٌ اتخذ الناس رؤساءَ جهالاً فسُئلوا فأفتوا بغير علم**»[1]؛ لأنهم أقاموا أنفسهم مقام المستنبط للأحكام الشرعية، المقتدى به فيها، بخلاف العوام، فإنهم متبعون لما تقرر عند علمائهم؛ لأنه فرضهم، فليسوا بمتبعين للمتشابه حقيقة، ولا هم متبعون للهوى، وإنما يتبعون ما يُقال لهم كائنًا ما كان، فلا يُطلق على العوام لفظ أهل الأهواء؛ حتى يخوضوا بأنظارهم فيها، ويُحسنوا بنظرهم، ويُقبحوا»[2].

وفي كلام الشاطبي رحمه الله السابق ردٌ على الدعوى التي أطلقها الشيخ القاسمي، وهي اجتهاد المبتدعة؛ لأنَّ المبتدع المدَّعي للاجتهاد هو أولى من يُطلق عليه لفظ مبتدع؛ لأنَّ البدعة والزيغ في قلبه أمكن من غيره، ولأنَّه نظر في المتشابهات ابتغاء تأويلها، ولأنَّه لو كان مجتهدًا حقًّا ما ثبت على بدعته، ولا كان من الدعاة إليها؛ لأنَّ المجتهد لا يقع منه الابتداع إلا فلتة؛ لأنَّه لا يقصد اتباع المتشابه وابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب، ولم يتبع هواه، ولم يجعله عمدة، ومتى ما ظهر له الحق أذعن له وأقرَّ به، وهذا لا يوجد في أهل الأهواء

(١) أخرجه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣).
(٢) (١/ ٢٧٤ - ٢٧٥).

والبدع، وخاصة قادتهم المدَّعين للاجتهاد، ولذا تجدهم من المصرِّين المعاندين، وإن ظهر لهم الحق.

يُضاف إلى هذا: أن كثيرًا من المبتدعة أصولهم ومرجعياتهم تخالف أصول أهل السنة؛ فبعضهم - كالرافضة - يرى تحريف القرآن، ولا يحتج بالسنة إلا إن جاءت عن طريق من يسميهم المعصومين، وبعضهم - كالمعتزلة - يُقدم العقل على النص الشرعي، وبعضهم - كالصوفية - يعتمد على الكشف.. وهكذا، فكيف يُوصف هؤلاء المنحرفون عن النصوص الشرعية، والأصول السنية، المُحرّفون لها بأنهم «مجتهدون»!

قال ابن القيم رحمه الله: «فإن قيل: فهل لهذا - أي المبتدع - عذرٌ في ضلالة إذا كان يحسب أنه على هدى؛ كما قال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]؟ قيل: لا عذر لهذا وأمثاله من الضُلاّل الذين منشأ ضلالهم الإعراض عن الوحي الذي جاء به الرسول ﷺ، ولو ظن أنه مهتدٍ؛ فإنه مفرّط بإعراضه عن اتباع داعي الهدى، فإذا ضل فإنما أتي من تفريطه وإعراضه، وهذا بخلاف من كان ضلاله لعدم بلوغ الرسالة، وعجزه عن الوصول إليها، فذاك له حكم آخر، والوعيد في القرآن إنما يتناول الأول..»[(١)].

وقال ابن أبي زيد القيرواني في كتابه «الجامع في السنن والآداب»[(٢)]: «ومن قول أهل السنة: إنه لا يُعذر من ودّاه اجتهاده إلى بدعة، لأن الخوارج اجتهدوا فلم يُعذروا إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة، فسماهم عليه السلام: مارقين من الدين،

(١) مفتاح دار السعادة، (١/ ٤٤).
(٢) (ص١٢١).

وجعل المجتهد في الأحكام مأجوراً وإن أخطأ».

وقال النووي عن الزيدية: «لا يُعتد بخلافهم»[1].

وقال الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في رده على الزيدية، المسمى «جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية»: «وأما قوله - أي الزيدي -: ويا ليت شعري هل سمع ابن معين من رسول الله ﷺ أنه عدّ مذهب أولاده من البدع؟

فهذا من عظيم جهل المعترض، وافترائه على ابن معين وغيره من أهل السنة، فإن ابن معين لم يقل: إن مذهب زيد بن علي وآبائه وأجداده من البدع، بل قال ما نقله عنه المعترض: «وللزيدية مذهب بالحجاز، وهو معدود من مذاهب أهل البدع»، يعني بذلك الزيدية الذين ينتسبون إلى زيد بن علي، وليسوا على طريقته، ومجرد الانتساب إلى زيد أو غيره من أهل البيت لا يصير به الرجل متبعاً لطريقتهم؛ حتى يعرف طريقتهم ويتبعهم عليها، كما قال الحسن البصري رحمه الله في قوله ﷺ: «**المرء مع من أحب**»[2]: إن اليهود والنصارى يحبون أنبيائهم فلا تغتروا.

وابن معين رحمه الله سمع حديث رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[3]، فهذه كلمة جامعة بين فيها ﷺ أن كل من أحدث ما يخالف أمر الله ورسوله فهو مردود عليه.

وكذلك قوله في حديث العرباض بن سارية: «**وإياكم ومحدثات الأمور فإن**

---

(١) نقلاً عن «فتح الباري»، (٢/ ٢٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٦٨)، ومسلم (٢٦٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧).

كل بدعة ضلالة»[1]، والرسول ﷺ أعطي جوامع الكلم، فأفاد أمته وأعلمهم صلوات الله وسلامه عليه أن كل بدعة ضلالة.

فإذا تبين لأهل العلم أن طائفة من الطوائف الزيدية أو غيرهم خالفوا ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، بينوا للناس أنهم أهل بدعة وضلالة، لئلا يغتر بهم الجاهل، كما بينوا فساد مذهب الرافضة المنتسبين إلى علي وأولاده، وكذلك بينوا فساد مذهب القدرية المنكرين أن يكون الله خلق أعمال العباد وقدّرها عليهم.

وكذلك بينوا فساد مذهب الخوارج الذين كفروا علياً وعثمان ومن والاهما، وهم مع ذلك ينتسبون إلى رسول الله ﷺ، وإلى أبي بكر وعمر، ويتولونهما، ويستدلون بآيات من القرآن لا تدل على ما قالوه.

وهذا الجاهل يظن أن من انتسب إلى زيد بن علي وغيره من أهل البيت لا يُذم ولا يعاب، ولو خالف الكتاب والسنة، وهذا جهل عظيم لا يمتري فيه إلا من أضله الله، وختم على سمعه وقلبه، وجعل على بصره غشاوة، نعوذ بالله من الخذلان». اهـ كلام الشيخ عبدالله رحمه الله[2].

وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رحمه الله: «إن المسائل الاجتهادية ما كان للاجتهاد والنظر مساغ فيها، وأما النصوص والظواهر، فلا تسوغ مخالفتها اجتهادًا؛ وذلك كمعرفة الله، وإثبات توحيده، وصفات كماله، ووجوب

---

(١) أخرجه أبوداود (٤٦٠٧)، وصححه الألباني.

(٢) ص (٣٣٣ - ٣٣٥)، من رسالة «الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب ومنهجه في تقرير العقيدة، مع دراسة وإخراج كتاب: جواب أهل السنة...»، دراسة وتحقيق: الشيخ ناصر بن سليمان السعوي، رسالة ماجستير في جامعة الإمام، قسم العقيدة، عام ١٤٢٠هـ، لم تُطبع بعد.

الصلوات، والأركان الإسلامية، والأصول الإيمانية، ونحو ذلك من النصوص التي لا تسوغ مخالفتها والعدول عنها»[١].

قلتُ: ويُضاف إلى كون أهل البدع غير مجتهدين، أنهم اجتهدوا فيما لا يُقبل الاجتهاد فيه، من أمور العقيدة الواضحة البينة.

قال الشوكاني رحمه الله: «وإذا عرفت معنى الاجتهاد والمجتهد، فاعلم أن المجتَهد فيه هو الحكم الشرعي العملي، قال في المحصول: المجتَهد فيه هو كل حكم شرعي ليس فيه دليلٌ قاطع، واحترزنا بالشرعي عن العقليات ومسائل الكلام، وبقولنا ليس فيه دليلٌ قاطع، عن وجوب الصلوات الخمس والزكاة وما اتفقت عليه الأئمة من جليات الشرع»[٢]. قلتُ: وأصول العقائد - لا شك - من هذه الجليات.

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[٣]: «ولا يخفى أن شروط الاجتهاد لا تُشترط إلا فيما فيه مجال للاجتهاد، والأمور المنصوصة في نصوص صحيحة من الكتاب والسنة لا يجوز الاجتهاد فيها لأحد؛ حتى تُشترط فيها شروط الاجتهاد، بل ليس فيها إلا الاتباع».

ولما قال ابن حزم عن ابن ملجم الذي قتل عليًا رضي الله عنه «إن ابن ملجم قتل علياً متأولاً مجتهداً، مُقدراً أنه على الصواب»[٤]!

علق عليه الحافظ ابن حجر بقوله[٥]: «كذا قال! وهذا الكلام لا خلاف في

---

(١) مصباح الظلام (ص ٧٩).
(٢) إرشاد الفحول، (٢٢٢).
(٣) في كتابه «الإقليد» (ص١٥)
(٤) المحلى، (١٠/ ٤٨٤).
(٥) التلخيص الحبير، (٤/ ٥٤).

بطلانه، إلا إن حُمل على أنه كذلك كان عند نفسه، فنعم، وإلا فلم يكن ابن ملجم قط من أهل الاجتهاد ولا كاد، وإنما كان من جملة الخوارج».

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله في رده على أحد الحكام الذين وقعوا في مكفرات بدعوى الاجتهاد!:

«ثم يقال -أيضاً- لهذا الرجل وأمثاله: قد أجمع علماء المسلمين من عهد الصحابة - رضي الله عنهم - إلى يومنا هذا؛ على أن الاجتهاد محله المسائل الفرعية التي لا نص فيها، أما العقيدة والأحكام التي فيها نص صريح من الكتاب أو السنة الصحيحة فليست محلاً للاجتهاد، بل الواجب على الجميع الأخذ بالنص وترك ما خالفه، وقد نص العلماء على ذلك في كل مذهب من المذاهب المتبعة»[1].

وقال رحمه الله تعليقًا على استطراد الحافظ ابن حجر في «الفتح» بذكر خلاف الشيعة الإمامية: «ماكان يحسن بالشارح أن يذكر خلاف الإمامية؛ لأنها فرقة ضالة، وهي من أخبث طوائف الشيعة، وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يُعتبر، والإمامية شر من الزيدية، وكلاهما من الشيعة، وليسوا أهلاً لأن يُذكر خلافهم في مسائل الإجماع والخلاف»[2].

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «إن أرباب البدع لم يجتهدوا، ولو اجتهدوا حقاً لتبين لهم الحق، لكنهم يستعرضون القرآن والسنة بناءً على عقائدهم، فيحاولون أن يلووا أعناق نصوص الكتاب والسنة إلى مذاهبهم، فأهل البدع يُحكّمون عقولهم أولاً، ويقولون: يجب أن تُحوَّل النصوص، وتُحال إلى مادل عليه العقل، ولهذا من أصولهم أنه لا يثبت من صفات الله إلا ما دل عليه

(١) مجموع فتاوى الشيخ ابن باز، (١/ ١٣١)، ط/ دار الوطن.
(٢) فتح الباري، (٢/ ٣١٠ الهامش).

العقل، ويجب أن يُنفى كل ما نفاه العقل، ويُتوقف فيما لم يقتضِ العقل إثباته ولا نفيه».

إذن؛ فأهل البدع في الحقيقةلم يجتهدوا؛ لأن المجتهد هو الذي يكون متجرداً من الهوى، لا يريد إلا ما دل عليه القرآن والسنة، ونحن نعلم أن أهل البدع لا يريدون ذلك؛ لأنهم يعتقدون أولاً ثم يستدلون ثانياً، وإذا كان الدليل يخالف ما هم عليه فإنهم يلوون عنقه، فإن لم يلتوِ كسروه»[١].

وقال ﷺ: «هناك أشياء ما يُمكن فيها الاجتهاد: أشياء واضحة بينة لا يمكن أن نقول فيها بالاجتهاد، هذا يكون المخالف لها معاند، يعني مثلاً: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾. إذا قال: والله أنا ما أعرف إلا استوى بمعنى استولى، ماذا نقول لهذا الشخص؟ هل نقول: إنه معاند، أو نقول: إنه معذور؟

معاند لا شك؛ لأننا لو طالبناه أن يأتي لنا بدليل واحد من اللغة أو من القرآن أو من السنة على أن استوى إذا عُدِّيَت بعلى بمعنى استولى؛ ما استطاع أن يأتي بدليل أبداً، ليس عندهم إلا هذا الدليل الذي يقول فيه القائل:

قد استوى بشرٌ على العراق   من غير سيف أو دمٍ مهراق

من القائل؟ هذا القائل مجهول!! كيف نقبل قول شخص مجهول ونجعله دليلاً على الكتاب والسنة؟! لكي نبطل دلالة الكتاب والسنة من أجل قول شخصٍ مجهول، أنا لو أعارض قول رجل من الناس بقول رجلٍ مجهول ما استقامت لي معارضة ولا قُبلت مني المعارضة كيف أعارض القرآن بقول شخصٍ مجهول؟! هذه واحدة.

ثانياً: استوى بشرٌ على العراق؛ لنا هنا أن نقول: استوى هنا بمعنى علا،

---

(١) شرح نظم الورقات في أصول الفقه، (ص ٢٣٣).

لأن الاستيلاء الكامل علو، أليس كذلك؟ الاستيلاء الكامل يُعتبر علو وسيطرة، فمعنى استوى عليه يعني علا عليه.

ثالثاً: استوى على العرش مُمكن الرجل استوى على البعير مُمكن، لكن العراق هل يستوي عليه بمعنى يعلو عليه علواً حسياً، يعني يركب العراق؟! ما يُمكن، حتى الطائرة لا يمكن، ما هي الطائرة بالنسبة للعراق؟

على كل حال: الآن هذا الذي يُعارض في الاستواء نقول: هذا معاند»[1].

وقال الشيخ صالح الفوزان: «الأحكام التي تكون محلاً للاجتهاد هي أحكام الفروع التي تُستنبط من الأدلة التفصيلية، وهي أحكام الفقه؛ كتفاصيل العبادات والمعاملات والأنكحة والجنايات وأحكام الأطعمة. أما أمور العقيدة؛ فهي توقيفية، ليست محلاً للاجتهاد، وإنما يتوقف القول فيها على الدليل»[2].

وقال الشيخ مشهور سلمان - تعليقًا على قول صاحب الورقات: ولايجوز أن يُقال: كل مجتهد في الأصول مصيب؛ لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة من النصارى والمجوس والكفار والملحدين -: «إن الصواب في أصول العقائد واحد، وهو الحق الذي لا مرية فيه؛ فالمعتقد ثابت، لم يجدَّ عليه ما يقتضي تغييره أو تبديله، فالواجب على اللاحقين اعتقاد ماعليه الأولون من السلف الصالح، فعقيدتهم هي الحق، وما عداها باطل»[3].

قلتُ: وبسبب هذه الدعوى الغريبة، وتهوين الأمر أمام أهل البدع، وعُذرهم في انحرافاتهم؛ وجدنا من يُطرّد هذا العذر، ويشمل به الكفار الأصليين! وهذا

---

(١) شرح السفارينية، (ص ٤٢٨ - ٤٢٩).

(٢) الاجتهاد، (ص ٧ - ٨).

(٣) التحقيقات والتنقيحات على متن الورقات، (ص ٦٦٥).

ما وقع فيه أحد «المعتزلة» الذين مدح القاسمي طريقتهم!

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ في «روضة الناظر»[١]: «وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام إذا نظر فعجز عن درك الحق فهو معذور غير آثم!، ثم قال معلقًا عليه: «أما الذي ذهب إليه الجاحظ؛ فباطلٌ يقينًا، وكفرٌ بالله تعالى، وردٌ عليه وعلى رسوله ﷺ، فإنّا نعلم قطعًا أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتباعه، وذمهم على إصرارهم، ونقاتل جميعهم، ونقتل البالغ منهم، ونعلم أن المعاند العارف مما يقل، وإنما الأكثر مقلدة اعتقدوا دين آبائهم تقليدًا، ولم يعرفوا معجزة الرسول وصدقه، والآيات الدالة في القرآن على هذا كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]، ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٤، ١٠٥]، وفي الجملة؛ ذم المكذبين لرسول الله ﷺ مما لا ينحصر في الكتاب والسنة». قلتُ: وقد تابع الجاحظَ على هذا الانحراف الخطير أحدُ العصريين من المعجبين بالمعتزلة[٢].

---

(١) (٢/ ٤١٨ - ٤١٩)

(٢) هو عبدالمتعال الصعيدي في كتابه «حرية الفكر في الإسلام»، (ص ١٠٥ - ١٠٩ وص ١٢٠ وص ١٢٤ - ١٢٦). وله انحرافات أخرى ودعاوى تجديدية ذكرها في كتابه الآخر «المجددون في الإسلام»

فإذا تقرر أنَّ المبتدعة ليسوا من العلماء المجتهدين، فإنَّهم يُبدَّعون على العموم وعلى التعيين خلافًا لما ذهب إليه الشيخ القاسمي[١].

أمَّا على العموم؛ فذلك معروف معلوم من كلام الأئمة، وإطلاقهم على الفِرق المخالفة للسلف وصف المبتدعة.

وأمَّا على التعيين؛ فقد أطلق الأئمة على أعيان المبتدعة ورؤسائهم أوصاف؛ منها: المبتدع، الضال، الزنديق.. إلى غير ذلك.

فمثلًا: الجعد بن درهم، قال عنه الذهبي: «هو أول من ابتدع بأنَّ الله ما اتَّخذ إبراهيم خليلًا، ولا كلَّم موسى، وأنَّ ذلك لا يجوز على الله»، وقال عنه المدائني: «كان زنديقًا»[٢].

والجهم بن صفوان، قال عنه الذهبي: «الضال المبتدع رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئًا، لكنه زرع شرًّا عظيمًا»[٣].

ومعبد الجهني، قال عنه أبو حاتم: «كان رأسًا في القدر، قدِم المدينة فأفسد بها ناسًا»[٤].

وقال الذهبي عنه: «سنَّ سُنَّة سيِّئة، فكان أوَّل من تكلم في القدر، ونهى

---

(١) من رسالة «منهج القاسمي في تقرير العقيدة»، (ص ٢١٤ - ٢١٨).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٥/ ٤٣٣). وللزيادة عنه: انظر رسالة «مقالة التعطيل و الجعد بن درهم»؛ للدكتور محمد بن خليفة التميمي.

(٣) ميزان الاعتدال، (١/ ٤٢٦). وللزيادة عنه: انظر رسالة «مقالات في المذاهب والفرق»؛ للدكتور عبدالعزيز آل عبداللطيف (ص ٥٤ - ٧٦»، مبحث «الجهم بن صفوان حقائق وأباطيل»، ورسالة «الجهم بن صفوان و آراؤه الاعتقادية - عرض و نقد»؛ للأستاذ خيرالله بن محمد خير طالب.

(٤) الجرح والتعديل، (٨/ ٢٨٠)، وتهذيب التهذيب، (١٠/ ٢٢٥ - ٢٢٦).

الحسن البصري عن مجالسته، وقال: هو ضال مضِل»[١]، بل إنَّ بعض الأئمة أطلق على بعض أعيان المبتدعة الكفر، فهذا واصل بن عطاء، قال عنه أبو الفتح الأزدي: «رجل سوء كافر»[٢].

فهذا بعض كلام الأئمة في النقد والجرح والتعديل، وحكمهم على أناس من أعيان المبتدعة، فهل بعد هذا يقول قائل: إنَّهم مُبدَّعون وليسوا مبتدعة؟

وإذا ثبت إطلاق لفظ المبتدعة على هؤلاء، فإنَّ إطلاق لفظ الفسق عليهم من باب أولى؛ لأنَّ لفظ الفسق يُطلق على مرتكب الكبيرة، مثل مرتكب الزنا، والقذف، وشرب الخمر، وغيرها من الكبائر، والواقع في البدعة أعظم إثمًا من الواقع في معاصي الشهوات[٣] التي هي كبائر؛ وذلك لأمرين:

١- أنَّ البدعة فيها مضادة للشارع ومراغمة له؛ حيث نصب المبتدع نفسه منصب المستدرك على الشريعة، لا منصب المكتفي بما حُدَّ له.

٢- أنَّ كل بدعة - وإن قلَّت - تشريع زائد أو ناقص، أو تغيير للأصل الصحيح؛ ولهذا يكون المبتدع قادحًا في الشرع، مغيرًا له.

وإن كان المنكِر لإطلاق الفسق على المبتدعة - يعني به أنَّه لا يُطلق عليهم

---

(١) ميزان الاعتدال، (٤/ ١٤١).

(٢) المرجع السابق، (٤/ ٣٢٩).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنَّ أهل البدع شرٌّ من أهل المعاصي الشهوانية بالسنَّة والإجماع... وقد قررت هذه القاعدة بالدلائل الكثيرة... ثم إنَّ أهل المعاصي ذنوبهم فعل بعض ما نُهو عنه من سرقة أو زنا أو شرب خمر أو أكل مال بالباطل، وأهل البدعة ذنوبهم ترك ما أُمروا به من اتِّباع السنَّة وجماعة المؤمنين». «الفتاوى»، (٢٠/ ١٠٣- ١٠٤).

الفسق الأكبر الذي هو الكفر الأكبر- كما قال الشيخ القاسمي: «إنَّ النبز بالفسق ليس بالأمر السهل؛ لأنَّ الفسق كثيرًا ما جاء في القرآن مقابلًا للإيمان، كآية: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ وأمثالها؛ ولذا قيل بأن عطف قوله تعالى: ﴿وَالْفُسُوقَ﴾ على قوله: ﴿الْكُفْرَ﴾ عطف تفسير في آية: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، وإن احتمل أن يكون غيره إشارة إلى نوع آخر، إلَّا أنَّ النظائر والأشباه في موارده في التنزيل تدل على أنَّه عطف تفسير، وهبْ أنَّه كان غير الكفر، فهو شيء قريب منه، ونوع أنزل منه بدرجة، وناهيك به»(١).

فالجواب: إن السلف اختلفوا في تكفير بعض الفِرق، فالمحفوظ عن الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة إنَّما هو تكفير الجهمية والمشبّهة وأمثالهم، ولم يُكفر الإمام أحمد الخوارج، ولا القدرية إذا أقرُّوا بالعلم، وأنكروا خلق أفعال العباد، وعموم المشيئة، لكن حُكي عنه في تكفيرهم روايتان. وأما المرجئة فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم، مع أنَّه لم يُكفِّر أعيان الجهمية الذين دعوا إلى قولهم وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، فالإمام أحمد وأمثاله لم يُكفِّروا هؤلاء، بل كانوا يعتقدون إسلامهم وإمامتهم، ويرون الدعاء لهم والائتمام بهم في الصلوات، والحج والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم، لكنَّهم أنكروا ما أحدثوا من القول الباطل، الذي هو كفر عظيم، وإن لم يعلموا هم أنَّه كفر، فكان الإمام أحمد ينكره، ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان، فجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنَّة والدين، وإنكار بدع

---

(١) الجرح والتعديل، (ص١٤).

الجهمية، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة، وإن كانوا جُهَّالًا مبتدعين، وظلمة فاسقين[١].

وعلى هذا يُسلم له عدم إطلاق الفسق الأكبر عليهم، أمَّا الأصغر فلا، كما تقدم.

ثانيًا: ادعاء القاسمي أن أئمة الحديث رووا عن المبتدعة «إجلالاً لفضلهم، وإنصافًا لقدرهم»!:

وهذه دعوى عريضة من القاسمي - عفى الله عنه -، لم تخطر ببال أئمة الحديث ﷺ، الذين لا يخفاهم خطر البدعة وأهلها، وماورد في ذمهم من نصوص مشهورة، فكيف يروون عنهم «إجلالاً لفضلهم..»!

ولو كان الأمر كما يزعم القاسمي لما احتاج أئمة الحديث إلى عقد أبواب ومباحث كثيرة في «حكم رواية المبتدع»، ومتى تُقبل ومتى تُرد؟[٢] وعلى التسليم

(١) انظر كتاب الإيمان الأوسط؛ لابن تيمية، (ص ٤٩ - ٥٠). وتُنظر للتوسع: رسالة «موقف الصحابة من الفرقة والفِرق»؛ للأستاذة أسماء السويلم.

(٢) لايخلو كتاب من كتب مصطلح الحديث من عقد مبحث لحكم الرواية عن المبتدع. انظر على سبيل المثال: «الكفاية» للخطيب البغدادي، (١/ ٣٦٧ - ٣٩٣)، «فتح المغيث»، (٢/ ٢٢٠ - ٢٣٥)، «تدريب الراوي»، (١/ ٣٢٤ - ٣٢٩)، «شرح علل الترمذي»؛ لابن رجب، (١/ ٥٣ - ٥٦)، «شرح مقدمة ابن الصلاح» للعراقي، (ص ١٤٨ - ١٥٠)، «ألفية السيوطي»، (ص ١٠٥ - ١٠٦)، «الباعث الحثيث»، (ص ٩٤ - ٩٦)، «التنكيل» (١/ ٤٤ - ٥٣). ومن الدراسات المعاصرة: «ضوابط الجرح والتعديل»؛ للدكتور عبدالعزيز العبداللطيف رحمه الله، (ص ١٣٢ - ١٤٤)، و«موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»؛ للدكتور إبراهيم الرحيلي، (٢/ ٦٥٧ - ٦٨٤)، و«حكم رواية الفاسق والمبتدع»؛ للدكتور خالد القريوتي، و«حكم رواية المبتدع»؛ لإبراهيم الحازمي، و«البدعة وأثرها في الدراية والرواية»؛ للشيخ عايض القرني.

بدعوى القاسمي فلا فرق حينئذٍ بين «المبتدع» وبين «السني»، مادام مثله «جليلاً» «فاضلاً»!

وصنيعهم يشهد على عكس هذا، إذ جعلوا الأصل أن لايُروى عن «المبتدع» المبغوض المهجور إلا بشروط، وبعضهم اختار أن لا يُروى عنه أصلاً.

ولكن المتأمل في مسألة «حكم الرواية عن المبتدع» يجد أن صنيع جهابذة الحديث - وعلى رأسهم البخاري رحمه الله - يؤكد أمرين:

١- أن لا يُروى عنه إلا عند الاحتياج إلى روايته؛ لمقصد من المقاصد التي يعرفها أهل الحديث، وإلا فالأصل التنكب عن روايته؛ لأنها من قبيل «الميتة» التي لا تُباح إلا للضرورة.

٢- أن يتحقق فيه أمران: أولاً: أن لا تكون بدعته «كفرية»، وثانيًا: أن يتصف بالصدق و الضبط.

عندها يروي عنه الأئمة[1].

(١) وهذا الرأي هو الذي يشهد له عمل أئمة الحديث - دون الآراء الأخرى -، ويلخصه قول الذهبي في «أبان بن تغلب»: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته» (ميزان الاعتدال: ١/ ٥). وقد ذهب إليه من المعاصرين: الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، قال في تعليقه على «الباعث الحثيث» (ص ٩٥) - بعد أن ذكر الأقوال في حكم رواية المبتدع وردها -: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته..». وانتصر لهذا القول أيضاً: الشيخ الألباني رحمه الله، قال معلقًا على حديث رقم (٣٩٦) من السلسلة الصحيحة: «والتشيع لا يضر في الرواية عند المحدثين، لأن العبرة في الراوي إنما هو كونه مسلماً عدلاً ضابطاً، أما التمذهب بمذهب مخالف لأهل السُنَّة فلا يعد عندهم جارحاً، ما لم يُنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ كما بيَّنه الحافظ ابن حجر في شرح النخبة»، وقال - معلقًا على حديث رقم (٢٧٨) من السلسلة الصحيحة -: «ولذلك رأينا البخاري يحتج في صحيحه ببعض الخوارج =

وسبب روايتهم عنه: تغليب مصلحة حفظ «السنة» على مصلحة هجر المبتدع.

ومن أقوالهم: قال ابن دقيق العيد: «نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع، متعصبًا له، متجاهرًا بباطله، أن تُترك الرواية عنه؛ إهانةً له، وإخمادًا لبدعته، فإن تعظيم المبتدع تنويهٌ لمذهبه به، اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجودٍ لنا إلا من جهته، فحينئذٍ تُقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «فالمعتمد أنَّ الذي تُرد روايتُه: من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع، معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأمَّا من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»[2].

= والشيعة والقدرية وغيرهم من أهل الأهواء؛ لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الثقة والضبط»، وقبلهما أقام الصنعاني رسالته «ثمرات النظر» لتأييد هذا الرأي. (انظر: ص ٦١و٧٦و٩١و٩٥و١٢٣و١٢٥و١٤٠و١٤٢و١٥٠، من رسالته، ط: رائد صبري).
وقال: «إذا قيل بأصحيّة حديث عمران بن حطان الخارجي الداعية المادح لقاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأجل أنه صادق في حديثه، فليُقبل كل مبتدع صدوق، ويُجعل الصدق هو المعيار في قبول الرواية، ويُطَّرح رسم العدالة وغيره..»، (إسبال المطر على قصب السكر، ص ١٨٢- ١٨٣).
وقال الشيخ سليمان العلون في «الاستنفار في الذب عن الصحابة الأخيار» (ص ٣٢ - ٣٣): «لايزال الأئمة: البخاري ومسلم وأبوداود والترمذي وغيرهم يُخرجون لأهل البدع ممن لا تُخرجه بدعته عن الإسلام، سواءً كان داعية أم لا، وسواءً روى مايؤيد بدعته أم لا، فالعبرة بحفظ الراوي وضبطه..»، وقال في الهامش: «وتعديل الأئمة لرواية المبتدع الصدوق؛ دليلٌ على عظيم عدلهم وإنصافهم».

(١) الاقتراح (ص ٤٤٣).

(٢) نزهة النظر، (ص ٩٩ - ١٠٠، مع حاشية ابن قطلوبُغا). وانظر: فتح المغيث (٢/ ٢٣٤)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٤).

وقال الذهبي: «فلو رُدَّ حديث هؤلاء - يعني: المبتدعة - لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة»[١]، فمصلحة الرواية عن المبتدعة مقدمة على مصلحة إهانتهم بعدم الرواية عنهم؛ وذلك لحفظ السنَّة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة، فلو تُرك رواية الحديث عنهم لاندرس العلم والسنَّة والآثار المحفوظة، فإذا تعذَّر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة، مضرتها دون مضرة ترك واجب، كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة خير من العكس»[٢].

وقبله قال ابن المديني: «لو تركتُ أهل البصرة للقدر، وتركتُ أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب»[٣].

وقال الدكتور حاتم العوني - بعد أن ذكر الخلاف في الرواية عن المبتدع -: «إلا أن هذه الأقوال نجدها تخالف تطبيقات المحدثين؛ حيث وثق العلماء وأخرج أهل الصحاح لمن كان غليظ البدعة، ولمن كان داعية لبدعته، بل أخرجوا لداعيةٍ روى ما يُؤيد بدعته ـ ثم ذكر أمثلة لهذا ـ ثم قال: إن منهج التعامل مع رواية المبتدع يقوم على موقفين:

الموقف الأول: هجر البدعة وصاحبها، وعدم إجلاله وتوقيره.

الموقف الثاني: حكم رواية المبتدع.

والناظر إلى أحكام العلماء وأقوالهم يجد أن أكثرها جاء لبيان الموقف الأول

(١) ميزان الاعتدال، (١/ ٥).

(٢) الفتاوى، (٢٨/ ٢١٢).

(٣) الكفاية؛ للخطيب البغدادي، (١/ ٣٨٧).

من رواية المبتدع، وهو أن هذا المبتدع لا يستحق الإجلال والتوقير بالرواية عنه؛ إماتةً لبدعته، وعدم إشاعةٍ لها.

لذا؛ لو فرضنا أن هناك حديثاً تفرَّد بروايته مبتدعٌ متأوِّلٌ سالمٌ من أي جرْحٍ سوى البدعة؛ فإن كان تَرْكُ روايةِ المبتدع من باب الهجر والتأديب، فإني - والحالة كذلك - سأروي عنه هذا الحديث؛ لأن مفسدة ضياع شيء من السنة أعظم من مفسدة ترك وهجر المبتدع، فأرتكب أخف المفسدتين دفعاً للعُظمى. وهذا يدل على أن الترك لرواية المبتدع إنما كان من باب الهجر والتأديب، لا من باب استضعاف روايته وردّها، ولذلك لمّا احتيج إلى الرواية عنه لتفرّده بتلك السنة؛ وجبت الرواية عنه بلا تردُّدٍ»[1].

وقالت الأستاذة كريمة سوداني في رسالتها «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة»[2]: «والإمام البخاري في روايته عنهم - أي المبتدعة - لم يُسقط عن الاعتبارات ما اشترطه في الصحيح، وهو ما يُستشفّ من اتّصاف هؤلاء بالصدق والأمانة في الحديث، وكذا ضبطهم وشدّة تحرّيهم لما يروونه، وهو مذهب لم ينفرد به البخاري فقط؛ فإن بعضهم كان يرى تقديم تحصيل الحديث على الاعتداد بمذهب قائله، إذا كان يَعْرف ما يحدّث، وقد قال محمد بن عبدالله الموصلي: «لستُ أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذوباً، للتشيّع أو القدَر، ولست براوٍ عن رجل لا يُبصر الحديث ولا يعقله»[3].

---

(١) شرح البيقونية، (ص ٢٥٤ - ٢٦١ باختصار وتصرف يسير).

(٢) (ص ٢٨٠ - ٢٨١).

(٣) رواه الخطيب في الكفاية، (ص١٣٠)، (باب ذكر بعض المنقول عن أئمة أصحاب الحديث في جواز الرواية عن أهل الأهواء والبدع).

وقالت[١]: «إنَّ المعتَمَد الأساس في عدالة الرواة هو الصدق والأمانة، والسلامة من التهمة بالكذب؛ لأن البدعة لا تلازم بينها وبين الكذب في أحاديث الناس؛ فضلاً عن حديث رسول الله ﷺ، والذين تحرّزوا من الرواية عن المبتدعة، خاصة الدعاة منهم بدعوى تزيين بدعهم الكذب على رسول الله ﷺ، بنوا هذا الاحتراز على الظنّ، وما بُني على الظن لا يغني أمام تحقق صدق وأمانة الراوي، مما لا سبيل إلى معرفته إلا الأخذ بالظاهر من أحواله، إذ الباطن لم يُكلّف أئمة الجرح - ولا غيرهم - الإحاطة به، ولا الكشف عنه، والاعتبار إنما يكون بالنظر في المروي من حيث الموافقة أو المخالفة لأحاديث الثّقات.

وإذا كان كذلك، عُلم أنّ مصلحة الرواية مقدمة على مجرد الاتهام بالبدعة، وإنما يُصار إلى العكس إذا كانت هذه البدعة بحيث تَسِم صاحبها بالفسق الصريح القادح في العدالة؛ لأن المشترط خلوّها منه، والإمام البخاري في روايته عن المبتدعة ممن توفرت فيهم شروط الرواية لم يكن غافلاً عمّا اتُهموا به من بدع، بدليل تصريحه هو نفسه بابتداع بعضهم في تراجمهم من كتبه التي ألّفها في التواريخ، مما يؤكد أنه خبر أحوالهم، وثبتت عدالتهم عنده، حتى وإن ظهر الطعن فيهم من غيره، وليس لأحد أن يعترض عليه؛ لأنه إمام مجتهد، والاعتراض إنما يكون على غير المجتهد».

وقال الدكتور عايض القرني في رسالته الجامعية «البدعة وأثرها في الدراية والرواية»[٢]: «إن في ترك الرواية عن هؤلاء المبتدعة إهمالاً لطائفة من السنة،

---

(١) (ص ٤٤١ - ٤٤٢).

(٢) (ص ٩٢).

لم تأت إلا من طريقهم، فالمصلحة في الأخذ عنهم حفظاً للشريعة، وهذا من مقاصد صاحبي «الصحيحين» في إخراج حديث هؤلاء».

قلت: بل نقل القاسمي نفسه! في كتابه «قواعد الحديث»[(١)] عن ابن دقيق العيد قوله: «ينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته - يعني المبتدع- وإطفاء بدعته».

إذن؛ فأهل الحديث وأئمته إنما تحملوا عن المبتدعة الأحاديث النبوية؛ لأنهم رأوا أن مصلحة الحفاظ على هذه الآثار أولى من مفسدة الأخذ عن المبتدع، إذا ماثبت صدقه، وهذا من دقيق فقههم، - رحمهم الله-، لا كما زعم القاسمي - عفى الله عنه -[(٢)].

---

(١) (ص ٢٠١). وكلام ابن دقيق العيد منقول من كتابه «الاقتراح»، (ص ٢٩٤).

(٢) ويحسن في ختام هذه المناقشة لسبب الرواية عن المبتدعة، أن يُشار إلى أن الشيخ القاسمي - عفى الله عنه -، ادعى أن صاحبي الصحيحين قد رويا عن «الجهمية» و«المعتزلة». وهذا غير صحيح.

قال الشيخ عبدالحميد الرفاعي في رسالته «الصواعق المرسلة على تاريخ الجهمية والمعتزلة»، (ص ٨١ - ٩٠): «وأما ادّعاء القاسمي أن البخاري ومسلماً رويا عن الجهمية والمعتزلة في «صحيحهما» فليس بصحيح، وقد ذكر القاسمي في (ص:٧٦) اثنين وثلاثين راوياً، ممن أخرج لهما البخاري ومسلم أو أحدهما ورموا ببدعة، هذا ولم تثبت عن واحد منهم بدعة التجهم أو الاعتزال. وإليك شيئاً من التفصيل:

سرد القاسمي الأسماء المذكورة فبدأ ببشر بن السري وقال عنه:

قال السيوطي: رمي برأي جهم - وهو نفى صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن-.

وقال الذهبي: حديثه في الكتب الستة، روى عنه الإمام أحمد، وقال كان متقناً للحديث عجباً. وقد زعم الذهبي أنه رجع عن التجهم، ولكن يبطله تعصب الحميدي عليه، وقوله: جهمي لا يحلُّ أن يكتب عنه.

فمع كونه جهميا» روى عنه الأئمة المشاهير، ولم يحفلوا بقول الحميدي ولا غيره فيه. اهـ كلام القاسمي.

=

. . . .

= قلت: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها! وإليك ما قاله الشيخ العلامة المحقق عبدالرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل» (١/ ٢٢٠ - ٢٢١) عن حال بشر بن السري في رده على طعن الكوثري فيه بقوله: يقول عنه الحميدي جهمي جهمي لا يحلُّ أن يُكتب عنه.

قال المعلمي: «ثبَّته عبدالرحمن بن مهدي جداً، وقال أحمد: حدَّثَنا بشر السري، وكان متقناً للحديث عجباً، ووثقه ابن معين وغيره، واحتج به الشيخان في «الصحيحين» وبقية الستة، فأما التجهم؛ فقال ابن معين في بشر: رأيته يستقبل البيت يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، ويقول: معاذ الله أن أكون جهمياً. وقال أحمد: سمعنا منه ثم ذكر حديث (ناضرة إلى ربها ناظرة)، فقال: ما أدري ما هذا؟ أيش هذا؟.

فوثب به الحميدي وأهل مكة، فاعتذر فلم يُقبل منه، وزهد الناس فيه، فلما قدمت المرة الثانية كان يجيء إلينا ولم نكتب عنه.

أقول - القائل المعلمي-: لم ينصفوه، فلعله إنما سمع ما صح عن مجاهد في تفسيره (ناظرة) في الآية بقوله: تنتظر الثواب. فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيراً للآية لا من جهة إنكار الرؤية، أما ما زاده محمد بن حميد في الحكاية عن مجاهد: لا يراه من خلقه شيء، فمحمد بن حميد متهم.

فإن كان بشر استنكر الرؤية فقد كان حقهم أن يبيِّنوا له النصوص في إثباتها، فإذا أقرَّ تبيَّن أنه كان معذوراً فيما فرط منه، وإن أصرَّ هجروه عن بينة، على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره والاحتجاج بروايته».

قلت: ولذا قال الحافظ عنه في «التقريب» (١): «كان واعظاً ثقة متقناً، طُعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب».

أقول: فكان ماذا! وهل يقال عنه: جهمي! وقد تاب الرجل إلى الله وأناب من تلك الهفوة، وأجمع أهل السنة - فيما بعد- على قبول عذره والاحتجاج بروايته.

ومما يلفت النظر أن الراوي الوحيد الذي شرح القاسمي حاله هو بشر بن السري، حيث تكلم في بيان حاله في سبعة أسطر. وأما الرواة الباقون وعددهم واحد وثلاثون، فاكتفى بسرد أسمائهم فقط، مرتَّبة على حروف المعجم، ثم قال: قال السيوطي: هؤلاء رُموا بالقدر (حذف القاسمي تعريف السيوطي للقدر، وهو زعمهم أن الشر من خلق العبد؛ ليوهم أنهم من المعتزلة! ومن المعلوم أن كل معتزلي قدَري لا العكس!)، وكلهم مما =

. . . .

= روى الشيخان أو أحدهما. أهـ

قلت: هل تنبهت لأي شيء صنع القاسمي هذا؟.

إن الحامل له على هذا الصنيع - فيما يظهر- أنه لم يجد في تراجم هؤلاء الرواة البالغ عددهم أكثر من ثلاثين راوياً من قيل عنه: جهمي أو معتزلي، إلا بشر بن السري. فأطنب في بيان حاله، لينتهي إلى القول بأنه مع كونه جهمياً روى عنه الأئمة المشاهير، وبهذا تصدق دعواه أن البخاري ومسلم رويا عن الجهمية!. أما الباقون فإنهم من القدرية، ليسوا من الجهمية ولا من المعتزلة. وليس -والله- من الإنصاف، أن يذكرهم تحت ما عنونه بقوله: رجال الجهمية والمعتزلة والقدرية ممن روى لهما الشيخان البخاري ومسلم في «صحيحهما»!

بل هذه إساءة إلى «الصحيحين» قبل أن تكون إساءة إلى هؤلاء الرواة، هذا ومن المعلوم المتقرر أن الجهمية ليسوا من أهل العلم ولا من رواته، وغاية ما عندهم، جدال، وخصومات، وظنون لا تغني من الحق شيئاً، من توسدها هوت به إلى مكان سحيق، وإذا أردت أن تعرف مبلغ هؤلاء الجهمية من العلم فانظر ما قاله الإمام الحافظ الثقة محمد بن سلام البيكندي، شيخ الإمام البخاري (ت٢٢٥) فيما وصف به حال الجهمية وحال إمامهم وكبيرهم الجهم بن صفوان، حيث يقول (التسعينية: ١/ ٢٤٠): وكان جهم - فيما بلغنا- لا يعرف بفقه ولا ورع ولا صلاح، أعطي لساناً منكراً، فكان يجادل ويقول برأيه يجادل السُّمنية، وهم شبه المجوس، يعتقدون الأصنام، فكلمهم فأحرجوه حتى ترك الصلاة أربعين يوماً لا يعرف ربه!. وكلامهم يدعو إلى الزندقة، وكلامهم وصفناه لغير واحد من أهل الفقه والبصر، فقالوا: آخر أمرهم إلى الزندقة والرجل إذا رسخ في كلامهم ترك الصلاة واتبع الشهوات.

وكان أبو الجوزاء صاحب جهم (وليس هو الربعي أحد رجال الصحيحين)، وكان أقوى في أمرهم من جهم - فيما بلغنا- وكان يسكن الفارياب، أخبرنا أناس من أهلها من صالحيهم أنه ترك الصلاة وشرب الخمر، واتبع الشهوات، وأفسد عالماً من الناس، فنعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى، ما أعلم من تكلم في الإسلام قوم أخبث من كلامهم، القرآن كله نقض على كلامهم.

قلت: فهذا حال الجهمية ومآلهم، ترك الصلاة، وإتباع الشهوات، وشرب الخمر، ثم إلى الزندقة وبئس المصير!! إذا لم يتدارك الله من شاء منهم برحمته. =

ثالثًا: عدم معاداة المبتدعة وهجرهم، استنادًا إلى رواية الأئمة عنهم:

والجواب أن يُقال[(١)]: إنَّ مسألة المعاداة والمقاطعة والهجر لأصحاب البدع

= فهل يقال - بعد هذا كله- عن هؤلاء: إن الخلاف بيننا وبينهم لفظي! أو إنهم من رجال «الصحيحين»؟! فنقلدهم وسام الشرف: الذي من حازه فقد جاز القنطرة، كيف؟! وهذا الإمام البخاري - الذي يزعم القاسمي أنه أخرج للجهمية- يقول عنهم: «نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس، فما رأيت قوماً أضل في كفرهم من الجهمية، وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم»، وقال: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى». (شرح السنة: ١/ ٢٢٨).

بل سائر العلماء وافقوا الإمام البخاري في تكفير الجهمية، ولا يعرف لهم مخالف أصلاً، قال الحافظ الذهبي: سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليقة عن القرآن وتكفيرهم الجهمية. (السير: ٢/ ٤٧٨).

حتى قال الإمام ابن القيم في (النونية):

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشرٌ من العلماء في البلدان
واللالكائي الإمام حكاه عنـ ـهم بل حكاه قبله الطبراني

يعني: أنه حكم بكفر الجهمية خمسمائة عالم من علماء البلدان، حكاه عنهم الإمام اللالكائي، وقبله حكاه الإمام الطبراني.

قال الإمام اللالكائي في كتابه «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٣١٢) - بعد أن سرد مئات العلماء القائلين بتكفير الجهمية -: «فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين، سوى الصحابة الخيرين، على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام؛ وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة، لكن اختصرت، وحذفت الأسانيد، للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصراً بعد عصر، لا يُنكر عليهم منكر، ومن أنكر قولهم - في أن القرآن غير مخلوق- استتابوه، أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه».

(١) من رسالة: «منهج القاسمي في تقرير العقيدة»، (ص ٢٢٣ - ٢٢٧) - بتصرف يسير -، وتُنظر: رسالة «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»؛ للدكتور إبراهيم الرحيلي، ورسالة «هجر المبتدع»؛ للشيخ بكر أبوزيد ﷺ.

تختلف باختلاف حال المبتدع، وما فيه من خير وشر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنَّة وبدعة؛ استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تُقطع يده لسرقته، ويُعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته»[(١)].

فإن كان مراد الشيخ القاسمي بالمبتدعة الذين لا يُعادون ولا يُهجرون من روى عنهم الشيخان وبعض من روى عنهم من الأئمة فيُقال له: ليست رواية الأئمة عن المبتدع دليلٌ على عدم معاداته وهجره؛ لأنَّ المبتدعة الذين روى عنهم الأئمة حملهم على الرواية عنهم الضرورة لحفظ السنَّة كما تقدم.

وإلا فإنهم يندرجون ضمن أهل البدع الذين يشملهم ما ذكره الأئمة في زجرهم وهجرهم والتحذير منهم، ولا يُخرج عن هذا إلا لمصلحة أو ضرورة.

قال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني في بيان عقيدة السلف وأصحاب الحديث: «ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين، ولا يناظرونهم[(٢)]، ويرون صون آذانهم عن سماع

---

(١) الفتاوى، (٢٨/ ٢٠٩).

(٢) إن كان المراد مجرد المراء والجدال لا لمصلحة راجحة في الدين فإنَّ السلف لا يفعلونه، وإن كان من وراء مناظرتهم ومجادلتهم مصلحة راجحة في الدين؛ مثل إقامة الحجة عليهم، وبيان فساد مذهبهم للناس، أو بيان الحق لهم، فإنَّ كثيرًا من الأئمة فعلوا ذلك، منهم الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله تعالى -، وذلك معروف عنهم ومعلوم.

أباطيلهم التي إذا مرت بالآذان وقرت في القلوب ضرت وجرت إليها الوساوس والخطرات الفاسدة، وفيه أنزل الله ﷻ قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨][(١)]، وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة، اعتقادًا منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنَّها بمعزل عن العلم، وأنَّ العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية من الخير، وحججهم العاطلة، بل شبههم الداحضة الباطلة، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[(٢)].

وقال الإمام البغوي رحمه الله: «قد أخبر النبي ﷺ عن افتراق الأمة، وظهور الأهواء والبدع فيهم، وحكم بالنجاة لمن اتبع سنته، وسنة أصحابه رضي الله عنهم، فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلًا يتعاطى شيئًا من الأهواء والبدع معتقدًا، أو يتهاون بشيء من السنَّة، أن يهجره ويتبرأ منه، ويتركه حيًّا وميتًا، فلا يُسلم عليه إذا لقيه، ولا يحييه إذا ابتدأ؛ إلى أن يترك بدعته ويُراجع الحق»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأمَّا إذا أظهر الرجل المنكرات، وجب الإنكار عليه علانية، ولم يبق له غيبة، ووجب أن يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره، فلا يُسلم عليه، ولا يرد عليه السلام، إذا كان الفاعل لذلك

---

(١) سورة الأنعام الآية: ٦٨ .

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٢٩٨ - ٢٩٩).

(٣) شرح السنة (١/ ٢٢٤).

متمكنًا من ذلك من غير مفسدة راجحة، وينبغي لأهل الخير والدين أن يهجروه ميتًا كما هجروه حيًّا، إذا كان في ذلك كف لأمثاله من المجرمين، فيتركون تشييع جنازته كما ترك النبي ﷺ الصلاة على غير واحد من أهل الجرائم»[١].

بل إنَّ الأئمة يرون أنَّ التحذير من أهل البدع وبيان حالهم للناس أفضل للمسلم من الصلاة والصيام والاعتكاف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومثل أهل البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنَّة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنَّة، فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتَّى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنَّما هو للمسلمين، هذا أفضل، فبيَّن أنَّ نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يُفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأمَّا أولئك فهم يُفسدون القلوب ابتداءً»[٢].

وكلام الأئمة في مثل هذا كثير جدًّا[٣]، وإنَّما اخترت منه شيئًا قليلًا يحصل به

---

(١) الفتاوى، (٢٨/ ٢١٧- ٢١٨).

(٢) المرجع السابق، (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

(٣) يُنظر للزيادة: «الإبانة الكبرى»؛ للإمام أبي عبد الله بن بطة جـ١ ص (٨١ - ٨٨)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»؛ للالكائي جـ١ ص (١١٤ - ١٥٠)، =

المراد والمقصود؛ من بيان اتفاق أئمة الحديث والسنَّة على هجر المبتدعة.

أفيُنادى بعد هذا بالتآلف والتقارب بينهم وأهل السنَّة؟!

وممَّا قاله أيضًا الشيخ القاسمي في مسألة هجر المبتدعة، وخالف فيه من سبقه من الأئمة الأعلام، قوله: «ومن الغريب أن يستدل بعضهم على معاداة المبدَّعين بأمر النبي ﷺ بهجر الثلاثة الذين خُلِّفوا، ورفض تكليمهم حتى تِيب عليهم[(١)]، مع أنَّه لا تناسب بين دليله والدعوى بوجه؛ لأنَّ البحث في الرواة المجتهدين الثقات المتقنين الذين ما نبذ السلف مرويهم لرأي رأوه، أو مذهب انتحلوه، فهل كان المخَلفون كذلك؟ وما المناسبة بين قوم هجرهم النبي ﷺ لذنب محقق اعترفوا به حتى تيب عليهم، وقوم لا يرون ما هم عليه إلا طاعة وعقدًا صحيحًا يُدان الله به، وتُنال النجاة والزلفى بسببه، فالإنصاف يا أولي الألباب الإنصاف، وحذارِ من الجري وراء التعصب والاعتساف»[(٢)].

يُقال للشيخ القاسمي: إنَّ هجر المبتدعة أولى من هجر أصحاب المعاصي، قال النووي في «رياض الصالحين»: (باب تحريم الهجر بين المسلمين إلا لبدعة في المهجور أو تظاهر بالفسق)[(٣)]، فانظر كيف استثنى صاحب البدعة والمتظاهر بالفسق.

= و«الحجة في بيان المحجة»؛ لأبي القاسم الأصفهاني جـ١ ص (٢٠٤ - ٢٠٨)، ص (٣٠٢، ٣٠٤)، و«الزجر بالهجر»؛ للسيوطي، و«هجر المبتدع»؛ للشيخ بكر أبو زيد، و«الهجر في الكتاب والسنة»؛ لمشهور حسن سلمان (ص ١٧٧ - ١٨٦).

(١) الثلاثة هم: كعب بن مالك، ومرارة بن الربيع، وهلال بن أمية رضي الله عنهم. انظر قصتهم في: البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) الجرح والتعديل، (ص٣٦ - ٣٧).

(٣) انظر: رياض الصالحين، (ص٥١٤)، تحقيق الشيخ الألباني.

وعلى هذا؛ فما يرتكبه المبتدع أعظم مما ارتكبه الثلاثة المخَلفون الذين هجرهم النبي ﷺ؛ لأنَّ أولئك الثلاثة رضي الله عنهم فعلوا معصية التخلف عن النبي ﷺ، وندموا عليها، وتابوا وأنابوا، فتاب الله عليهم، فأين حالهم ممن يبتدع في شرع الله، ويتهم شرع الله بالنقص، ويدَّعي لعقله الكمال؟ وهل ضلَّ المبتدعة إلا بهذا؟ ومع هذا؛ فقد استنبط بعض الأئمة من قصة هجر الثلاثة الذين تخلفوا عن النبي ﷺ في غزوة تبوك هجر المبتدعة ومعاداتهم.

قال الإمام البغوي بعد أن ساق قصتهم تحت باب مجانبة أهل الأهواء: «وفيه دليل على أنَّ هجران أهل البدع على التأبيد، وكان رسول الله ﷺ خاف على كعب وأصحابه النفاق حين تخلفوا عن الخروج معه، فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله ﷺ براءتهم، وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنَّة على هذا، مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم»[1]. هذا هو ما استنبطه الأئمة المحققون من هذا الحديث.

رابعًا: ثناء القاسمي على رأس المعتزلة: عمرو بن عبيد:

حيث قال في معرض كلامه عن عدم إطلاق لفظ المبتدع والفسق على أهل البدع: «ولو نظروا في تراجم الرجال، وتدبروا سيرة كثير من أولئك المبدَّعين الأبطال، لعلموا أنَّ رميهم بالفسق يكاد يهتز له العرش، خذ لك مثلًا من شيوخ المعتزلة: عمرو بن عبيد، وانظر في ترجمته إلى زُهده وتقواه، قال الذهبي في «الميزان»: وقد كان المنصور - الخليفة العباسي الشهير - يخضع لزهد عمرو وعبادته، ويقول شعرًا:

كلكم يطلب صيد ... غير عمرو بن عبيد

---

(١) شرح السنة، (١/ ٢٢٦ - ٢٢٧).

ثم ذكر أنَّ المنصور رثَى عمرو بن عبيد، ثم قال: هذا هو التوثيق - أعني: توثيق الملوك - لأنَّ كلام الملوك ملوك الكلام، وما غُمز به فكله - إن أنصفت - من عصبية التمذهب والجمود في التعصب - ثم قال -: نحن لا نقول هذا تحزبًا للمعتزلة أو لغيرهم - معاذ الله -، فإنَّا في الرأي مستقلون، ولسنا بمقلدين، ولا متحزبين، ولكن هو الحق والإنصاف، وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرًا أو مخلدًا في النار؟ أليس في هذا نهاية التعظيم للدين، ورعاية الابتعاد عن المعاصي، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزغ عن الكذب والافتراء؟ بلى وألف بلى»[(١)]!!

أقول - وبالله التوفيق -[(٢)]: إنَّ الشيخ رحمه الله نظر إلى زُهد عمرو بن عبيد، وما قاله الخليفة المنصور فيه واكتفى بذلك، ولم ينظر ما قاله أئمة النقد من أهل السنة والحديث في هذا الرجل، وسوف أورد هنا بعض ما قاله الأئمة في المعتزلي عمرو بن عبيد:

قال الذهبي: «عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري المعتزلي القدري مع زهده وتألهه»[(٣)].

وقال عاصم الأحول: «جلست إلى قتادة فذكر عمرو بن عبيد فوقع فيه، فقلت: لا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض، فقال: يا أحول، أولا تدري أنَّ

---

(١) الجرح والتعديل، (ص ١٨ - ١٩). وصنع مثله عبدالفتاح أبوغدة في رسالته «نماذج من رسائل الأئمة السلف وأدبهم العلمي» (ص ٤٨)، عندما جعله وصاحبه واصل بن عطاء من «أئمة السلف «الذين يُحتذى بهم!

(٢) من رسالة: «منهج القاسمي في تقرير العقيدة»، (ص ٢٢٩ - ٢٣٣) - بتصرف يسير وزيادات-.

(٣) ميزان الاعتدال، (٣/ ٢٧٣).

الرجل إذا ابتدع، فينبغي أن يُذكر حتى يُحذر، فجئت مغتمًّا، فنمت فرأيت عمرو بن عبيد يحكُّ آية من المصحف، فقلت: سبحان الله! قال: إنِّي سأعيدها، فقلت: أعدها، قال: لا أستطيع[(١)].

قال ابن معين: لا يُكتب حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه؛ فسُمُّوا المعتزلة، قال: وكان يشتم الصحابة ويكذب في الحديث وهمًا لا تعمدًا[(٢)].

وروي عنه أنَّه قال: لو شهد عندي علي وطلحة والزبير وعثمان على شراك نعل ما أجزت شهادتهم[(٣)]!!

هذا كلام الأئمة الذين يُعتمد قولهم في الجرح والتعديل، فكيف يُغفل قولهم في عمرو بن عبيد، ويُكتفى بما قاله المنصور فقط؟ والمنصور اغتر بزهده، وغفل عن بدعته، قال الذهبي بعد أن حكى ثناء المنصور على عمرو: «اغتر بزهده وإخلاصه، وأغفل بدعته»[(٤)]، وقال ابن عدي: «كان يغر الناس بنسكه وتقشفه، وهو مذموم، ضعيف الحديث جدًا، مُعلن بالبدع»[(٥)]، وقال ابن كثير -

---

(١) المرجع السابق، (٣/ ٢٧٣).

(٢) المرجع السابق، (٣/ ٢٧٤).

(٣) أخبار عمرو بن عبيد؛ للدارقطني (ص ١٠٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٥). وانظر للزيادة: «الجهمية والمعتزلة»؛ للدكتور ناصر العقل (ص ١٤٩ - ١٥٤)، و«المعتزلة وأصولهم الخمسة»؛ لعواد المعتق (ص ٥٣).

(٤) سير أعلام النبلاء، (٦/ ١٠٥).

(٥) الكامل، (٥/ ١١١). وأطال في أخباره، ويُنظر - أيضًا -: «أخبار عمرو بن عبيد»؛ للدارقطني - كما سبق -.

معلقًا على حكايته مع أبي جعفر المنصور -: «لو تبصر المنصور لعلم أن كل واحد من أولئك القراء، خيرٌ من ملء الأرض مثل عمرو بن عبيد، والزهد لا يدل على صلاح؛ فإن بعض الرهبان قد يكون عنده من الزهد ما لا يطيقه عمرو ولا كثير من المسلمين»[1].

خامسًا: متابعة القاسمي للمُبرِّد اللغوي في اتهامه للإمام مالك بأنه يرى رأي الخوارج:

قال القاسمي - متحدثًا عن الخوارج -: «ويكفي أنَّ الإمام مالكًا رضي الله عنه عُدَّ ممن يرى رأيهم، كما رواه الإمام المبرِّد في «كامله»[2] ومن عزا لك ما يأثره، وأراك مصدره؛ فقد أوقفك من المسالك على الصراط المستقيم»[3]!!

والجواب - وبالله التوفيق -[4]:

الشيخ القاسمي أراد الاعتذار للخوارج، فذكر ما ذكر عن الإمام مالك!

وما قاله عنه لا يثبت ولا يصح؛ لعدة أمور:

---

(١) البداية والنهاية، (١٠/ ٨٢).

(٢) انظر: «الكامل»؛ للمبرِّد، (١/ ١٥٩). قلتُ: ولم يسلم المبرِّد نفسه من الاتهام بأنه يرى رأي «الخوارج»!، فقد اتهمه بهذا ا: لمتشيع ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»، (١/ ٤٤٧)، بسبب «إطنابه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم». واعتمد هذا الاتهام: محب الدين الخطيب في تعليقه على «العواصم من القواصم» لابن العربي، (ص ٢٤٩ الهامش). وقد ردّ هذا الاتهام: الدكتور محمد الشيخ علي ومحمد في رسالته «مناهج اللغويين في تقرير العقيدة»، (ص ٦٩٤ - ٦٩٨) بأدلة قوية.

(٣) الجرح والتعديل، (ص٣٦).

(٤) من رسالة: «منهج القاسمي في تقرير العقيدة»، (ص ٢٣٣ - ٢٣٤) - بتصرف يسير وزيادات -.

١- كل من قرأ سيرة الإمام مالك علم تعظيمه للسنَّة، ونبذه للبدعة وأهلها، وذلك - ولله الحمد - معروف ومشهور عنه، لا يحتاج لبينة، وهو بدون جدال شيخ الإسلام، وإمام دار الهجرة، وقد اجتمعت كلمة العلماء على الثناء عليه[١]، وكان الأئمة يعدون حب الإمام مالك علامة على اتِّباع السنَّة[٢].

٢- أنَّ المبرِّد لم يذكر ما قاله عن الإمام مالك بسند؛ لا صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، بل لم يذكر سندًا ألبتة، وأورد ما قاله بصيغة التمريض، فقال وهو يتحدث عن رأي الخوارج: «وكان يُقال ذلك في مالك بن أنس»!

فهل تُقبل الدعاوى بمثل هذا؟!

٣- أنَّ ما قاله المبرِّد عن الإمام مالك قد ورد عنه ما يخالفه - ولله الحمد -، والذي نقله المبرد عن الإمام مالك أنَّه كان إذا ذُكر عثمان وعليًّا وطلحة والزبير يقول: «والله ما اقتتلوا إلا على الثريد الأعفر»!، والذي يخالفه: أنَّ مالكاً سُئل عن عثمان وعلي، فقال: ما أدركت أحدًا ممن أقتدي به إلا وهو يرى الكف عنهما. وسُئل عن أبي بكر وعمر، فقال: ليس فيهما إشكال، إنَّهما أفضل من غيرهما[٣].

وأخرج أبونعيم عن عبدالله العنبري قال: «قال مالك بن أنس: من تَنَقَّصَ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، أو كان في قلبه عليهم غِل، فليس له حق في فيء المسلمين، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ

(١) انظر أقوالهم عنه في «سير أعلام النبلاء»؛ للذهبي، (٨/ ٤٨ - ١٣٥).
(٢) انظر الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم، (١/ ٢٥).
(٣) سير أعلام النبلاء، (٨/ ١٠٦).

﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. فمن تَنَقَّصهم أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له في الفيء حق»[1].

وأخرج عن رجل من ولد الزبير قال: «كنا عند مالك فذكروا رجلاً يَتَنَقَّص أصحاب رسول الله ﷺ، فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]. فقال مالك: «من أصبح في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، فقد أصابته الآية»[2].

وسيرة الإمام مالك وتعظيمه للسنَّة، ونبذه للبدعة لا تخفى على صغار طلاب العلم، فمن باب أولى أنَّها لا تخفى على عالم مُطّلع مثل القاسمي، ولكنها زلة منه رحمه الله.

❁ ❁ ❁

---

(١) الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٢) نقلاً عن «اعتقاد أئمة السلف»؛ للدكتور محمد الخميِّس، (ص٣١-٣٢). وانظر أيضًا: «التمهيد» (٤/ ٢٣٨)، و«الأمر بالاتباع»؛ للسيوطي (ص ٧٦)، و «منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة»؛ لسعود الدعجاني، (ص٤٤٥ - ٤٦٢). وفي (ص ٤٧٨ - ٤٩٦) ذكر «موقفه من الخوارج»، وفيه ما يدحض اتهامه بأنه يرى رأيهم. ومن المفارقات أن الإمام مالك رحمه الله المتهم برأي الخوارج هنا، لم يسلم ممن يتهمه باعتقاد رأي أعدائهم «الشيعة»! فقد اتهمه النوبختي في «فرق الشيعة» (ص ٢٨)، و النشار في «نشأة الفكر الفلسفي» (٢/ ١٩٤) بأنه زيدي أو متأثر بالزيدية! وقد رد هذا الاتهام الباطل: الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني في رسالته «سلفية الإمام مالك» (ص ٣٠ - ٣١)، تحت مبحث «هل كان مالك زيديًا؟». فتأمل سهولة الكذب والافتراء.

مناقشة الشيعي محمد حسين آل كاشف الغطاء فيما اتهم به الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ

يصدق في هذا الشيعي وبني قومه قول الشاعر: إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه، فهم لتضخم جانب الغلو في آل البيت عندهم، ودوا أن يكون المسلمون مثلهم فيه، ولو على حساب العدل والإنصاف، ثم ذهبوا «يتباكون» على آل البيت، مدعين أن علماء السنة، وأئمة الحديث قد جفوهم ونأوا عنهم! مُلبّسين على الناس بإيراد الشُبه والتشكيكات التي يظنونها تشهد لفريتهم.

يقول الشيعي أسد حيدر: «من الحق وواجب العلم أن نستنكر على البخاري تخريج حديث أناسٍ خالفوا أحاديث رسول الله ﷺ في وجوب حب آله لحبه ﷺ، وأعلنوا العداء لهم، وعُرفوا بالنصب»[(١)].

وتابعه على هذا التباكي: المتشيع الحضرمي: محمد بن عقيل، صاحب الكتابين السيئين: «النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، و«تقوية الإيمان برد تزكية آل أبي سفيان»[(٢)]، فقد ألّف كتابًا سماه: «العتب الجميل على أهل الجرح

---

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، (١/ ٨٣). وللأسف لم يسلم من هذا: المقبلي، الذي حاول التحرر من جرثومة التشيع، ولكن بقيت معه بقية! فقد اتهم أهل الحديث بهذه التهمة، (انظر: ص ٣٨٥ و٣٩٥ و٤١٧ و٤٥٤ من كتابه العَلم الشامخ، مع ملاحظة لمزه لمعاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ). ولذا يصدق فيه ماقاله الشيخ ابن مانع في أحد تعليقاته على رسالة الحضرمي ابن عقيل (ص ١٠٢): «المذبذب الحائر في دينه؛ كما يُعلم من العَلم الشامخ».

(٢) انظر - لمعرفة المزيد عنه، وعن محاولته نشر التشيع بين العلويين الحضارم -: مقدمة كتاب «الرقية الشافية من نفثات سموم النصائح الكافية»؛ لحسن بن علوي بن شهاب، بتحقيقي.

والتعديل»[١]، شن فيه الغارة على أهل الحديث، زاعمًا أنهم يتعاطفون مع أعداء آل البيت! وأنهم متحاملون على الرواة الشيعة![٢].

---

(١) عام ١٣٤٢هـ، ثم أعاد المتشيع حسن السقاف تحقيقه وطبعه قريبًا، عام ١٤٢٥هـ! وقد عرّض ابن عقيل فيه برسالة البيطار، (ص ٢٧ - ٣٠)، ومن أقواله الجائرة؛ قوله في ترجمة عثمان بن حريز (ص ٨٣): «وقد أطلت في ترجمة هذا الخبيث المخبث بنقل كلامهم؛ لأنه ممن روى له البخاري وغيره، واعتمدوه، وعدّلوه، وذبوا عنه حميةً وتعصبًا للباطل»!! وكتابه هذا «العتب الجميل..» يحتاج أن يتصدى لنقضه بعض أهل السنة، وقد حصلتُ على صورة من نسخة الشيخ محمد بن مانع رحمه الله، وعليها تعليقات يسيرة في الرد على دعاواه. منها: «ما أدري من عنى بهذا، أما أهل السنة فكلهم موالون لعلي، ويعترفون بفضله، وسيادته، وأنه رابع الخلفاء، وأما أهل البدع؛ من الخوارج، فكلامهم على مثل كلام الروافض في الشيخين، وسائر الصحابة، باطلٌ عاطل»، ولما احتج المتشيع ابن عقيل بحديث: «**ولا يُبغضك إلا منافق**»، ألزمه الشيخ بقوله: «وكذلك الروافض يُبغضون الأنصار، وبُغضهم نفاق، فهم منافقون كاذبون»!
فائدة: لأحد الإباضية «إبراهيم اطفيّش» رد على رسالة «العتب الجميل» لابن عقيل العلوي، سماها: «النقد الجليل للعتب الجميل»، دافع فيها عن اتهامات ابن عقيل للخوارج.

(٢) وتابعهم - للأسف - مبتدعٌ متعصبٌ من نوع آخر، هو الكوثري «الجهمي»، الذي يقول في كتابه «تأنيب الخطيب» (ص٦٧) لامزًا البخاري: «ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً: إني لم أخرج في كتابي عمن لا يرى أن الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج: حريز بن عثمان، وعمران بن حطان، ونحوهم». ونقل كلامه هذا تلميذه أبوغدة في تعليقه على «الرفع والتكميل»، (ص٨٢)، ولم يتعقبه بشيء! وانظر للرد عليه وعلى شيخه: رسالة «براءة أهل السنة»؛ للشيخ بكر أبوزيد رحمه الله، ورسالة «تعليقات العلامة ابن مانع على مقالات الكوثري».
وأيضًا: تابع حسنُ المالكي الشيعة وابنَ عقيل المتشيع في الافتراء السابق على أهل السنة بأنهم متحاملون على «الرواة الشيعة»! كما في رسالته «قراءة في كتب العقائد» (ص ١٣٢).
وقد رد عليه الشيخ عبدالعزيز بن فيصل الراجحي في رسالته الفذة «قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة» (ص ٢٤٧ - ٢٥١) و (ص ص ٢٧٧)، موردًا ماينقض افتراءه القائم على الظنون السيئة، بذكر أسماء مجموعة من الرواة «الشيعة» وغيرهم من أهل البدع، الذين وثقهم الأئمة، ورووا عنهم؛ لأجل تحقق شرط الرواية فيهم.

ونسي هؤلاء «الغلاة» أن ميزان أهل الحديث يختلف عن ميزانهم الخاسر، وأن أولئك الأئمة - كما سبق - لهم ضوابط محددة في الرواية عن أهل البدع، بغض النظر عن ماهية البدعة وصاحبها، وأنهم كما رووا عن أهل القدَر أو الخوارج فإنهم قد رووا عن أضعافهم من «الشيعة»[١]. فلا حساسية عندهم تجاه من انطبقت عليه شروطهم التي مضى ذكرها، إلا عند «البكائين» من الرافضة ومن شايعهم[٢].

يقول الشيخ عبدالوهاب الزيد في رسالته «الأئمة الستة»[٣] عن الرواة الشيعة في الصحيحين: «التشيع: وهم على ثلاثة أقسام:

١- **التشيع غير المفرط**: وهو من يقدم عليًّا على عثمان رضي الله عنهما حسب، لا يزيدون على ذلك من السبِّ والرفض، وهؤلاء يُقبل حديثهم بشرطين:

الأول: أن لا يروي ما يؤيد بدعته.

الثاني: أن يثبت صدقه في حديثه.

وهؤلاء كثير، وقد احتج الشيخان بهم، منهم: محمد بن فضيل بن غزوان،

---

(١) بل قيل: «إن كتاب مسلم ملآن من الشيعة». (انظر: فتح المغيث، ١/ ٢٣١).

(٢) والعجب أن الشيعة أنفسهم ينسون هذا «التباكي» على الرواة الشيعة؛ فيُضعفون كثيرًا منهم، ويجرحونهم؛ لأدنى سبب، كما تجد نماذج من ذلك في كتاب «رجال الشيعة في الميزان»؛ لعبدالرحمن الزرعي. كما أنهم يُناصبون بعض آل البيت العداء!، بالطعن فيهم؛ كما فعلوا مع الحسن بن علي، وابن عباس، وأمهات المؤمنين - رضي الله عنهم -، وهذا مما يُبين كذبهم وتناقضهم في ذاك التباكي. وحُق أن يُقال لهم: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾! فكيف إذا كان ما يأمرون به مجرد تعصب وغلو، قادهم إليه بُغضهم وتحاملهم على أهل الحديث والسنة.

(٣) (ص ١٧ - ٢٢) - بتصرف يسير -.

وأبي البختري سعيد بن فيروز، وعبدالله بن عيسى بن أبي ليلى، وعبيد الله بن موسى العبسي. وغيرهم، وأكثر هؤلاء من الكوفة.

٢- التشيع الغالي: وهؤلاء الغلاة في علي رضي الله عنه ومن كان معه في حروبه وأيامه، وتكلموا فيمن حاربه وناوأه، كالزبير وطلحة ومعاوية، ومن معهم - رضوان الله عليهم -، بل وتكلموا في عثمان رضي الله عنه، وهؤلاء على قسمين:

الأول: وهم من تولى عليًا رضي الله عنه ومن والاه، وتكلم فيمن حاربه وعاداه. ولم يتعد ذلك إلى السب، والبغض للشيخين رضي الله عنهما[1].

ولم أجد الشيخين احتجا بأحد ممن هذا مذهبه أبدًا. أما عدي بن ثابت الأنصاري فإنه لم يصدر منه شتم ولا سب للشيخين، ولا للصحابة - رضوان الله عليهم-؛ بل ذكر الذهبي أنه من أعدل الشيعة، فقال: ولو كانت الشيعة مثله لقلَّ شرهم.

أما أبان بن تغلِب - وهو قريب من عدي- فلم يحتجَّ به الشيخان، وإنما وقع اسمه في إسناد عند مسلم متابعة فحسب، فلا يُقال أخرج له مسلم.

ومن هؤلاء ممن ترك الشيخان حديثه ولم يخرجا له: عباد بن زياد الأسدي.

الثاني: وهم ممن زاد على ما تقدم من الموالاة لعلي رضي الله عنه ومناوأة من ناوأه، وهم يسبون بعض الصحابة؛ كعثمان وطلحة والزبير ومعاوية - رضوان الله عنهم-. وهؤلاء لم يحتجَّ بهم الشيخان.

وإنما وقع لعباد بن يعقوب الرواجني حديثٌ واحدٌ، مقرونًا عند البخاري؛

---

(١) قال في الهامش: «وقبول حديث هؤلاء: بشروط:
- أن لا يروي ما يؤيد بدعته.
- أن يثبت صدقه في حديثه.
- أن لا يصدر منه سب للشيخين أو غيرهما من الصحابة - رضوان الله عليهم -».

لأجل لفظةٍ لحديثٍ لابن مسعود ﷺ فحسب، ولا يُقال لهذا: أخرج له البخاري. ولم يخرج له مسلم شيئاً، والشيخان - رحمهما الله - تركا مَن هذا مذهبه فلم يحتجا بأحد من هؤلاء، ولذا تركا حديث أبي إسرائيل المُلائي، وعمرو بن ثابت، وغيرهما ممن هذه نحلته.

٣- **الرفض الغالي**: وهم من اعتقد ما تقدم، وزاد عليه سب الشيخين أبي بكر وعمر ﷺ، ومنهم من آمن بالرجعة، أو غير ذلك من العقائد الخبيثة - نسأل الله السلامة -، وهؤلاء لم يُخرج الشيخان لأحدٍ منهم، ولا كرامة.

وقد ترك الشيخان حديث جابر الجُعفي، وهو من يؤمن بالرجعة ولم يخرجا له شيئاً. ولا لغيره ممن هذا سبيله.

ومما تقدم يُعلم أن الشيخين لم يحتجا بأحد من الرافضة الغلاة، غير عدي بن ثابت الأنصاري - معتدلهم-، وتقدّم آنفاً قول الذهبي فيه.

أما من التزم السبَّ والشتم لأصحاب رسول الله ﷺ فلم يحتجوا به، وكذا من اعتقد عقائد الشيعة الباطلة من الرجعة وغيرها».

ثم قال عن الرواة الخوارج:

«أما الخوارج: وهم الذين خرجوا على علي ﷺ وأنكروا عليه التحكيم، وتبرؤا منه، ومن عثمان ﷺ وقاتلوهما، والغلاة منهم أطلقوا تكفيرهما ومن كان معهما[1].

(١) قال في الهامش: «وهؤلاء لا يُقبل حديثهم إلا بأربعة شروط:
- أن لا يروي ما يؤيد بدعته.
- أن يثبت صدقه في حديثه.
- أن لا يكون داعية.
- أن لا يكون من غلاتهم».

وقد أخرج الشيخان لمن هذه أوصافه: ومنهم: داود بن الحصين، والوليد بن كثير، وعكرمة (مولى ابن عباس) - عند البخاري وحده - ولم يخرج له مسلم شيئاً، وهؤلاء إنما أخرجا لهم في المتابعات والشواهد فحسب، فداود بن الحصين أخرجا له حديثاً واحداً متابعة من رواية مالك عنه، وانفرد مسلم بحديث آخر أيضاً متابعة من طريق مالك عنه. وكذا الوليد بن كثير أخرجا له متابعة.

وأيضًا أخرج البخاري لعمران بن حطان حديثًا واحدًا متابعة، ولم يُخرج له مسلم شيئًا، وكذا أبو حسان الأعرج أخرج له البخاري تعليقًا غير محتجٍ به، وأخرج له مسلم حديثين متابعة. وكذا إسماعيل بن سُميع لم يخرج له البخاري شيئاً، وأخرج له مسلم حديثين: أحدهما متابعة، والآخر شاهد، فلم يحتجا به؛ فكل هؤلاء لم يحتج بهم الشيخان؛ مع أن الخوارج قد ثبت صدق كثير منهم في حديثهم».

وقالت الأستاذة كريمة سوداني في رسالتها «منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة»[1]: «تبين لي من خلال دراسة أحاديث رواة الشيعة على اختلاف طبقاتهم ودرجات تشيّعهم، أن الإمام البخاري روى لهم؛ كل بحسب درجة

(١) (ص ٤٣٩ - ٤٤٠). ويُنظر للزيادة: «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها»؛ لأبي بكر كافي (ص ٩٨ - ١٠٦)، «المطلب الرابع: موقف البخاري من أحاديث أهل البدع والأهواء «قال في خاتمته: «يمكن أن نستخلص المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع في النقاط التالية: ليس فيهم من بدعتهم مُكفرة، أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب، أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد، أحيانًا يروي لهم في الأصول، لكن بمتابعة غيرهم لهم، كثيرٌ منهم لم يصح ما رُموا به. إذن فالعبرة إنما هي: صدق اللهجة، وإتقان الحفظ. . .».

ضبطه، ونوع الأحاديث التي بحوزته، وإن كان مجموع عدد الرواة الذين روى عنهم أقل من عشرة أحاديث: ثمانية عشر راوياً (١٨) من أصل ستة وعشرين، أي بنسبة مئوية هي: ٢٣.٦٩ تقريباً. وهذا لا يدل دلالة قاطعة على أن للمذهب دخل مباشر في تحديد هذه النسبة؛ لأن الإمام البخاري تعدّدت أساليبه في إيراده لأحاديث الشيعة؛ فقد يروى الحديث الواحد ولا مخرج له إلا ذلك الرّاوي الشيعي، بل وبعض أحاديثهم هي من غرائب الصحيح، وهذا اتساقاً مع غرضه في الصحيح؛ من روايته ما صح عنده من الأحاديث التي جمعت من الأوصاف ما هو على شرطه، ولذلك لم يظهر الفرق شاسعاً بين من قيل فيهم إنهم معتدلون أو غلاة مفرطون أو غير ذلك، وإنما تعامل البخاري مع مروياتهم تعامله مع غيرها ممن لم يُتهم أصحابها بالمذهب.

وأما فيما يتعلق بروايته أحاديث فضائل آل البيت عن رواة الشيعة، فهي جميعها مما ثبت عنده من طرق أخرى غير طرقهم؛ سواء كان لها شواهد أو متابعات، بالإضافة إلى أنه قد يروي لبعضهم ما هو مخالف لمذهبه، وبعضهم أخرج له أحاديث في الفتنة؛ مما يؤكِّد أمانتهم التاريخية في نظره».

قلتُ: وقد أجرى الأستاذ علاء الدين البصير دراسة مهمة عن أحاديث علي رضي الله عنه، وزوجه وأبنائه، عند «السنة»، وعند «الشيعة»، فخرج بما يُفحم الرافضة، ويكشف كذب تباكيهم.

قال - رعاه الله -[1]: «بلغت أحاديث علي رضي الله عنه في الكتب الأربعة الأصول عند الشيعة: (الكافي، الفقيه، التهذيب، الاستبصار) من مجموع أحاديثهم البالغة أكثر من (٤٠) ألف حديث، مايقارب (٦٩٠) حديثًا، أي أن نسبة أحاديثه

---

(١) في كتابه «أسطورة الخطبة الشقشقية»، (ص ٢١٧ - ٢٢٢) - بتصرف يسير -.

إلى أحاديث هذه الكتب لا تتجاوز (١.٥٪)، أي: من كل ألف حديث: (١٥) حديثًا تُنسب لعلي رضي الله عنه. مع العلم أن هذا العدد القليل لا يُسلّم له في الثبوت؛ لوجود الكثير من الضعيف المردود فيه.

وأما أحاديث: زوجه فاطمة، وابنيها: الحسن والحسين رضي الله عنهم في الكتب السابقة؛ فإليك عددها:

١- لا يوجد لفاطمة رضي الله عنها أي حديث عندهم!

٢- للحسن رضي الله عنه (٢١) حديثًا فقط.

٣- للحسين رضي الله عنه (٧) أحاديث فقط.

وفي المقابل؛ لو نظرنا لأحاديث علي رضي الله عنه عند أهل السنة؛ لوجدناها تفوق أحاديث الخلفاء الراشدين الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم) مجتمعين. فعدد أحاديثهم في الكتب الستة مع المسند وسنن الدارمي (١٥٠٠) حديثًا. وعدد أحاديث علي رضي الله عنه فيها (١٥٨٣) حديثًا. بل يكفي أن تعلم أن المجلد الأول من مسند الإمام أحمد قد خُصص لأحاديث الخلفاء الراشدين الثلاثة، والمجلد الثاني بأكمله قد خُصص لأحاديث علي رضي الله عنه. فأي الفريقين أحق بآل البيت إن كنتم صادقين؟!».

أما عن سبب الرواية عن «الخوارج»، ومنهم: «عمران بن حطان»:

فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض الردّ على الشيعة: «ونحن نعلم أن الخوارج شرٌّ منكم، ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب، لأننا جرَّبناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم»[1].

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال؛ للذهبي، (ص٥٠٥).

وقال في موضع آخر: «ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة والنقَلة وأحوالهم، رأى المعروف عندهم بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف.. والخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس، حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث»[(١)].

وقد برر شيخ الإسلام صدق الخوارج - بالإضافة إلى معتقدهم في الصدق - بأن بدعتهم لم تكن عن زندقة وإلحاد، بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب[(٢)].

وقال الدكتور محمد العُمري في رسالته «دراسات في منهج النقد عند المحدثين»[(٣)]: «إن كثيراً من المحدثين قد وقفوا من الخوارج موقفاً خاصاً تبعاً لاعتقادهم بكفر مرتكب الكبيرة؛ ومنها الكذب، بمعنى أن الخوارج كانوا من أهل الصدق والأمانة في الرواية، وفي هذا الشأن يقول الحافظ أبو داود السجستاني: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج»[(٤)].

وقال: «نجد أن الشيعة كانوا أكثر من وجِّه إليه الطعن من قبل المحدثين بالنظر إلى بقية الفرق الأخرى، ومن يتعقب هذه الطعون يرى أنها في الشيعة أكثر منها في غيرهم، وخاصة أن الشيعة كانوا أكثر من هاجم السنة وحاول العبث بها من جهة تكذيب نقلتها بدءاً بالصحابة، أو بالاختلاق فيها، وعدم قبولهم لمنهج المحدثين في الرواية، واقتصارهم على ما يوافق هواهم وينصر

---

(١) منهاج السنة، (١/ ٦٧ - ٧٨).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٦٨).
(٣) (ص ١٠٩).
(٤) الكفاية؛ للخطيب البغدادي، (١/ ٣٨٩).

بدعتهم منها، فلم يسلم من ذلك حتى أصحُّ الصحيح من روايات الإمامين البخاري ومسلم، رغم اتفاق جمهور الأمة على العمل بها...

ولجملة ما ذُكر فإن المحدثين يحتاطون في الرواية عن الشيعة، ويتشدَّد بعضهم في الأسانيد التي فيها من يُوصف بالرفض، وقد يُفهم من هذا أن المحدثين لم يقبلوا إلا رواية نفر يسير من الشيعة، مع أن الواقع خلافه، ولم يكن تشدد جمهور المحدثين في قبول الرواية ليمنعهم عن الرواية عمن يوثق بصدقه من هؤلاء إذا ثبتت أهليته من جهة، وحفاظاً على حديث النبي ﷺ من جهة أخرى.

وعلى هذا؛ فإن أعداد الموصوفين بالتشيع - ولهم رواية في كتب السنة - كثيرة، ومنها ما هو من أصح الصحيح عند البخاري ومسلم[١]. لكن جمهور المحدثين آثروا ترك الرواية عمن روى في مثالب الشيخين، ومن ثبت أنه كان شتَّاماً للصحابة - رضوان الله عليهم -»[٢].

وقال[٣]: «لقد شارك الخوارج غيرهم رواية الحديث، ولكنهم لم يبلغوا فيه ما بلغه باقي المسلمين، ويعود ذلك إلى انشغالهم بأمور تبدو في نظرهم أكثر أهمية، كالعمل على تنصيب الخلافة فيمن يقوى عليها في نظرهم، وما زالوا يحاربون في سبيل ذلك في وقتٍ كانت الرواية في أحسن عصورها، لاعتقادهم أن الولاة وقتئذٍ كانوا غاصبين للولاية، والخروج عليهم واجب؛ إحقاقاً للحق، وتحكيماً لأمر الله.

---

(١) مثل خالد بن مخلد القطواني، وعبدالحميد بن جرير الضبي، والحسن بن صالح بن حي، وعلي بن جعد الجوهري وغيرهم.

(٢) (ص ٣٧٨ - ٣٧٩)، وانظر: تذكرة الحفاظ؛ للذهبي (٢/ ٦٨٤)، ولسان الميزان، (١/ ٩).

(٣) (ص ٣٨٢ - ٣٨٣).

والخوارج على ما يبدو لم يرثوا أسلافاً في الحديث وعلم الرواية، لا من الصحابة، ولا من التابعين، مما ساعد على اتساع الفجوة بينهم وبين الحديث وروايته.

ولا ريب أن اعتقاد الخوارج بكفر مرتكب الكبيرة؛ والكذب منها، قد خفف إلى حد كبير من حدة الصراع بينهم وبين المحدثين في موضوع قبول الرواية، على ما في هذا المعتقد من خطورة، إلا أنه جعل من الخوارج أهلاً للثقة في نقل الحديث، وقد صرَّح بذلك غير واحد كالإمام أبي داود السجستاني الذي يقول - كما سبق -: «ليس في أصحاب الأهواء أصحّ حديثاً من الخوارج»، وهذا الذي جرى عليه الإمام البخاري غيره ممن روى لهم في مصنفاته.

ثم عقد مبحثًا بعنوان: «الإشكال في توثيق النواصب وتضعيف الشيعة»[1]، قال فيه: «يتّضح مما تقدّم أن المحدثين كانوا أقرب إلى توثيق الخوارج منهم إلى الشيعة، مع أن كلا الفريقين انحرف عن الصواب فيما ادعاه ودعا إليه، وكيف يسوغ أن يعد من نسب إلى التشيع - وأعني به مجرد حب علي وتفضيله على الصحابة- مجروحاً، في وقت تجد فيه أن بعض الخوارج يرون أبا ملجم من أهل الفضل، ويشهدون له بالجنّة، وأن ذا الخويصرة كذلك، ويشهد بعضهم لنفسه بالجنة. . .؟!

ويزيد وضوح الإشكال إذا ما علمنا ما ورد عن النبي ﷺ في حق علي حين قال له: «**إنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» وهو حديث صحيح[2].

---

(١) (ص ٣٨٥ - ٣٨٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٣٦)، وصححه الألباني. سيأتي الرد على الشيعة في احتجاجهم به - إن شاء الله -.

والذي يظهر من صنيع المحدّثين وغيرهم من أهل السنة أن بغض علي رضي الله عنه إنما يكون آية نفاق إذا كان الحامل عليه نصرته للنبي ﷺ، وبذلك يشترك علي مع الأنصار وبقية الصحابة في هذا المعنى، وهم الذين قال فيهم الرسول ﷺ: «**لا يحب الأنصار إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق**»، وهذا صحيح[١]. ثم كيف يكون من أفرط في حب علي حتى ادعى عصمته ونبوته بل وألوهيته محسناً فتصدق عليه آية الإيمان؟!.

ثم إن الخوارج في جملتهم يتحرون الصدق ولا يستحلون الكذب، ولو استحلوه على الرسول ﷺ لاستحلوه على غيره من أئمة الجور من باب أولى؛ خلافاً لما ثبت من ذلك في حق الشيعة، إذ لم يتورع أكثرهم عن الكذب والوضع، وكانت بدعة أكثرهم ناتجة عن زندقة وإلحاد، بخلاف الخوارج، فكانت ناتجة عن الجهل في معرفة الشرع، وأكثرهم موصوف بالتديُّن والورع، وحتى مع الجهل.

وهذا لا يعني أن مجرد الوصف بالتشيع يعني الطعن في العدالة، فكم من إمام فاضل نُسِب إلى التشيع؛ كالحسن بن حي، وعبدالرزاق الصنعاني، وهم كثر، فمن ثبتت أهليته وأمانته قبلت روايته، وإن قيل فيها كذا وكذا، ولذلك وجدنا أن كثيرًا من المحدثين ردوا قول الحافظ الجوزجاني - وهو مشهور بالنصب[٢] - في أهل الكوفة؛ لإفراطه في الطعن فيهم، حتى أخذ يضعف مثل الأعمش وأبي

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٨٥٢٣)، وصححه الأرنؤوط. وسيأتي الحديث عن هذه المسألة - إن شاء الله -.

(٢) أقول: دفع الدكتور عبدالعليم البستوي اتهام الجوزجاني بالنَصب في رسالته «الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل» (ص ٣٩ - ٦١)، وردّ على الكوثري وأمثاله، ممن يُروج هذه التهمة الباطلة.

نعيم وغيرهما من أئمة الحديث وأركان الرواية، ومن هذا القبيل أيضاً تجريح الحافظ ابن خراش لأهل الشام، وهو شيعي معروف»[١].

وقال السخاوي في «فتح المغيث»[٢]: «فإن قيل: قد خرّج البخاري لعمران بن حطان السدوسي الشاعر، الذي قال فيه أبو العباس المُبرِّد: إنه كان رأس القُعّد من الصفرية، وخطيبهم، وفقيههم، وشاعرهم، مع كونه كان داعية إلى مذهبه، فقد مدح عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي، وذلك من أكبر الدعوة إلى البدعة. . . فقد أجيب عن التخريج بأجوبة:

أحدها: أنه إنما خرّج له ما حُمل عنه قبل ابتداعه.

ثانيها: أنه رجع في آخر عمره عن هذا الرأي.

ثالثها - وهو المعتمد المعوّل عليه -: أنه لم يُخرج له سوى حديث واحد، مع كونه في المتابعات، ولا يضر فيها التخريج لمثله».

قلت: يُضاف لهذا الثالث: قول الحافظ في «الفتح»[٣]: «إنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينًا».

أما عن سبب عدم رواية البخاري لجعفر الصادق:

فسيأتي جوابها في كلام الشيخ بهجة البيطار رحمه الله، مع التعليق عليه.

وما أحسن قول الأستاذة كريمة سوداني في رسالتها «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة»[٤]: «وأما كون البخاري روى عن بعض الرواة دون بعض

---

(١) انظر: «لسان الميزان»؛ لابن حجر، (١/ ١٦).
(٢) (٢/ ٢٣١ - ٢٣٤) - بتصرف -. وانظر: «هدي الساري»، (٤٣٣).
(٣) (١٠/ ٢٩٠).
(٤) (ص ٤٤٢ - ٤٤٣).

ممن اتُهموا ببدعة واحدة كالتشيع مثلاً، فقد يكون الباعث على ذلك قلة معرفته بأحوال من لم يرو عنه منهم، أو أنه تعمّد ترك الرواية عنهم؛ لا لشيء إلا لأنه لم يقصد إلى الاستيعاب؛ لا في الرجال ولا في الأحاديث، بدليل ورود كلمة «المختصر» في عنوان كتابه، والمُختصِر لا يُطالبُ بالإحاطة والاستيعاب المفضيين إلى الإطالة والإطناب».

وقبلها قال الشيخ محمد أبو شهبة رحمه الله: «إذا وجدنا بعض الأئمة الكبار؛ من أمثال البخاري ومسلم، لم يتقيد فيمن أخرج لهم في كتابه، ببعض القواعد؛ فذلك لاعتبارات ظهرت لهم، رجحت جانب الصدق على الكذب، والبراءة على التهمة. وإذا تعارض كلام الناقد وكلام صاحبي الصحيحين فيمن أخرج لهم الشيخان من أهل البدع، قُدم كلامهما واعتبارهما للراوي على كلام غيرهما؛ لأنهما أعرف بالرجال من غيرهما»[(١)].

أخيرًا: لقد أحسن الصنعاني وأنصف في دفاعه عن أئمة الحديث، عندما قال عنهم: «قد عرفنا من تتبع أحوالهم الإنصاف فيما يقولونه. ألا تراهم يقولون: ثقة إلا أنه كان يتشيع، كان حجة إلا أنه كان يرى القدَر، كان ثقة إلا أنه كان مرجئًا، كان مائلاً عن الحق ولم يكذب في الحديث، كان يرى القدَر وهو مستقيم الحديث؟ فهذا دليلٌ أن القوم كانوا يذكرون في الشخص ماهو عليه، واتصف به، من خير وشر، ولا يتقولون عليه، إذ لو كانوا يتقولون لرمَوا من خالفهم في المذاهب بالكذب، ولما وثّقوا شيعيًا ولا قدَريًا ولا مرجئًا»[(٢)].

قلتُ: فهل يعي هذا الشيعة ومَن شايعهم؟!

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص ٣٩٦).

(٢) ثمرات النظر، (ص ١٤٩ - ١٥٠).

ترجمة الشيخ جمال الدين القاسمي[1]

هو أبوالفرج محمد جمال الدين بن محمد سعيد، المعروف بالقاسمي، كان محدثاً فقيهاً مفسراً، مصلحاً وأديباً.

نشأ في بيت علم وفضل، فوالده كان فقيهاً عالماً أديباً، وكان جده الشيخ «قاسم»، من فقهاء الشام وصلحائها الكرام.

وقد عُرف بيت القاسمي بالعلم والتقوى، فنشأ في جو كان محفوفاً بالدين وجلاله وهداه وسلطانه.

وكان رحمه الله سلفيّ العقيدة، انتدبته الحكومة للرحلة وإلقاء الدروس العامة في القرى والبلاد السورية، فأقام في عمله هذا أربع سنوات (١٣٠٨-١٣١٢هـ).

ثم رحل إلى مصر، وزار المدينة المنورة. . وكان قد تولى الإمامة في جامع «العنابة» في محلة باب السريجة (أحد أحياء دمشق)، ثم تولى الإمامة والتدريس في جامع «السنانية» في باب الجابية، بعد وفاة والده، سنة ١٣١٧هـ، واستمر فيه معظم حياته.

كان يدرس في مسجده: كتب السنَّة والوعظ العام، كان يملأ نهاره كله بالقراءة والدرس والتلقي عن الشيوخ، يطوف على حلقاتهم. . فقرأ على الشيخ

---

(١) نقلاً عن كتاب «علماء الشام في القرن العشرين» للشيخ محمد حامد الناصر، (ص١٣٥ - ١٤٩) - بتصرف يسير -، وللزيادة عن ترجمة القاسمي يُنظر: كتاب ابنه ظافر «جمال الدين القاسمي»، وكتاب: «شيخ الشام: جمال الدين القاسمي»؛ لمحمود الاستانبولي، و«جمال الدين القاسمي: أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام»؛ للدكتور نزار أباظة.

أحمد الحلواني، شيخ قراء الشام، وعلى الشيخ سليم العطار، كتب النحو والتفسير والحديث..

كما درس على الشيخ «بكري العطار» من مشاهير العلماء آنذاك، وقرأ على الشيخ محمد الخاني عدداً من كتب التصوف، وكان الخاني شيخ المتصوفة النقشبندية، ثم انقطع عنه بعد توجهه السلفي[١].

على أن الخاني رغم مخالفة تلميذه لرأيه، كان قد شجعه على التأليف والكتابة، مع أن المعروف عن علماء دمشق آنذاك، عزوفهم عن التأليف اكتفاءً بما بين أيديهم من كتب، كانوا يعدّونها المثل الأعلى في العلوم، وأنها تُغني عن كلِ جديد[٢].

قام القاسمي برحلات عديدة: فرحل إلى بيت المقدس عام ١٩٠٣م، وزار عدداً من مدن فلسطين، ثم سافر إلى مصر بنفس العام؛ والتقى بالشيخ «محمد عبده» و«رشيد رضا» وآخرين.

وكان يلتقي بالعلماء ويناقشهم، ويطّلع على المكتبات العامة ويشتري كثيراً مما يهمه من الكتب.

لقد عُرف القاسمي بوداعته وأنسه وبشاشته، مع والدَيه وشيوخه وأهل بيته، وكل مَن يخالطه من معارفه وطلابه.

وكان لا يحب المراء ولا كثرة الجدال، يناقش بأسلوب هادئ... متلطفاً في المناظرة[٣].

---

(١) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٣٠٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق (ص١٥٩ - ١٦٢).

يقول عنه ولده «ظافر القاسمي»:

«عُرف القاسمي أنه كان عف اللسان والقلم، لم يتعرض بالأذى لأحد من خصومه، سواء أكان ذلك في دروسه الخاصة أو العامة، وفي مجالسه وندواته.. كان يستقبل خصومه بصدره الواسع وعلمه العميق، فلا يخرج أحدهم إلا وقد امتلأ إعجاباً وتقديراً»[١].

وكان باراً بوالده يبادله العطف والحنان والمحبة، فقد نقل عنه طلابه أنه كان لا يخاطب والده إلا بقوله، سيدي، وكان يقول: «إنني في حياتي لم أخبر والدي بموت صديق له، أو شخص يقاربه في السن خشية انزعاجه»[٢].

كان القاسمي يوجه طلابه نحو السعي لكسب الرزق، ويكره لهم قبول الهبات والصدقات، وإذا أحب أن يعطي المستحق منهم، أمره فنسخ له بعض مسوداته، ثم يكرمه باسم الأجرة لا الصدقة. وقد عرف تلاميذ القاسمي بالفضل والعلم والتقوى، وكان لهم في المجتمع مكانة مرموقة، وكانوا عموماً أوفياء لأستاذهم ولفكره ودعوته[٣].

أما همَّته العالية واستغلاله لأوقاته، فقد كان مضرب المثل في ذلك. يقول رحمه الله: «وقد اتفق لي بحمده تعالي، قراءة صحيح مسلم بتمامه رواية ودراية في أربعين يوماً، وقراءة سنن ابن ماجه كذلك في واحد وعشرين يوماً، وقراءة الموطأ في تسعة عشر يوماً،... فدع عَنْك الكسل واحرص على عزيز وقتك بدرس العلم وإحسان العمل».

---

(١) «قواعد التحديث» (المقدمة)؛ لظافر القاسمي، (ص٣١).

(٢) «الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي» (ص١٨).

(٣) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص١١٤، ٢١٨).

وكان يقسم أوقاته خلال اليومتقسيماً، حرص فيه ألا يضيع منه شيء في غير فائدة، فجعل وقت الفجر للدرس، وضحوة النهار للتأليف والكتابة، وبعد الظهر للقيلولة، ووقت العصر للتدريس، وما بين العشاءَين لوعظ العامة، وخصص ما بعد العشاء للتفسير[(١)].

وبذلك بارك الله في أوقاته رحمه الله وفي إنتاجه، وأثره في الأمة.

كان للقاسمي نشاط علمي ملموس في دروسه، ومن خلال طلابه وأصحابه.

وكان له جماعة من لداته وأقرانه، صحبهم على علمهم ونير أفكارهم، فشرعوا يطالعون في مصنفات مفيدة، كان من أجلِّ الصحاب: الشيخ عبدالرزاق البيطار، وأحمد بن محيي الدين الحسني الجزائري (أخو الأمير عبدالقادر)، كما استفاد القاسمي من الشيخ طاهر الجزائري علماً بنوادر الكتب وغرائب المسائل[(٢)].

إلا أن اجتماع القاسمي بأصحابه في حلقة علمية، قد سبَّب له محنة سمّاها: «حادثة المجتهدين» وذلك عام ١٣١٣هـ - ١٨٩٥م.

وذلك أن فريقاً من علماء دمشق المتنورين، كانوا يجتمعون للمذاكرة في حلقة تضم عدداً محدوداً، انتهت بعشرة منهم، جمعهم حب العلم والإخلاص له، وحرية الفكر والبحث...

وحدث أن حساداً ومفسدين، اندسوا بينهم، واختلقوا عليهم ما لم يكن، وزعموا أنهم شكلوا «جمعية المجتهدين» وأن لجمال الدين مذهباً خاصاً، يسمى «المذهب الجمالي»، حتى وصل الأمر للوالي «عثمان نوري باشا»، فذاكر

---

(١) «الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي» (ص١٩ - ٢٠).
(٢) «شيخ الشام جمال الدين القاسمي»؛ للإستانبولي، (ص٤٢٥).

المفتي بذلك وشُكلت لهم محكمة شرعية برئاسة المفتي، ثم خلوا سبيلهم وكانوا قد ضموا إلى هؤلاء الشيخ بدر الدين الحسني، إلا أنه شنّع على المحاكم التي تحتال في الربا، وأن البقية يعدّون أنفسهم مجتهدين، وأن الخلافة صارت ملكاً عضوضاً[١].

وقد ردَّ القاسمي على الوشاة بقوله:

زعم الناس بأني ... مذهبيّ يدعى الجمالي
لا وعمرو الحق إني ... سلفيّ الانتحال
مذهبي ما في كتا ... ب الله ربي المتعالي
ثم ما صح من الأخبا ... ر لا قيل وقال
أقتضي الحق ولا ... أرضى بآراء الرجال[٢]

لم يكن قبل القاسمي في دمشق، أثر للدعوة السلفية التي انقطعت بعد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية، فجاء جمال الدين بنغمة اعتبرت جديدة على دمشق وبلاد الشام، دهش منها الأهالي فضلاً عن السلطات التي أخذت تتعقبه، إذ خشيت أن تسير دعوته على غرار دعوات المصلحين قبله كالشيخ محمد بن عبدالوهاب[٣].

فحارب القاسمي كل ما أضر بالدين من خرافات وأضاليل، ودعا إلى العودة للأصول الصحيحة، الكتاب الكريم والسنَّة المطهرة، وفتح باب الاجتهاد، وعدم الجمود على أقوال الفقهاء.

---

(١) «جمال الدين القاسمي وعصره»؛ لظافر القاسمي، (ص٤٣ - ٤٥).
(٢) «مجلة البيان»: (العدد٢٢)، بقلم سليمان عبدالله الياسين.
(٣) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٧).

وقد تأثر القاسمي بابن تيمية وتلميذه ابن القيم، كما اقتنع بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وغيره من المصلحين.

لقد آمن القاسمي بنبذ التعصب والجمود، وفتح باب الاجتهاد لمن يملك القدرة على ذلك، وكثيراً ما كان يستشهد بأقوال الأئمة الأربعة للتدليل على أفكاره.

فكان يقول: «إن مَن يطّلع على كتب هؤلاء الأربعة ـ رحمهم الله ـ يرفض التقليد، لأنهم أمروا تلامذتهم بالاجتهاد، وأن لا يجعلوا كلامهم حجة»[١].

وكان يذم التقليد ويقول: «التقليد جذام فشا بين الناس، وأخذ يفتك بهم فتكاً ذريعاً، بل هو مرض مريع وشلل عام وجنون ذهولي، يوقع الإنسان في الخمول والكسل»[٢].

وكان يصرح لطلابه فيقول: «إن مذهبي ألا أتقيد بمذهب من المذاهب، بل آخذ منكل مذهب بما هو أقوى دليلاً»[٣].

وكان ينهى عن الأخذ بالأحاديث الضعيفة، ولا يتسامح بالاعتماد عليها، ولو في مقام الترغيب بفضائل الأعمال، ومَن استشهد بها، عليه أن يشير إلى ضعفها، ففي الأحاديث الصحيحة ما يُغني، وكذلك في القرآن الكريم.

ويعجبه في هذا الصدد قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «فكل مَن يروي الأحاديث الضعيفة، وهو عارف بها، فهو آثم غاش للمسلمين»[٤].

وكان القاسمي حرباً على صوفية زمانه، ما زال يهاجمهم ويذكر خرافاتهم، دون

---

(١) «مجلة البيان»: (العدد٢٢)، سليمان عبدالله الياسين، (ص٤٤).
(٢) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٣٤٠).
(٣) «شيخ الشام جمال الدين القاسمي»، (ص٨١).
(٤) المرجع السابق، (ص٨١)، و«مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي»، (ص١٢٣).

أن يذكر أسماءهم كعادته، إلا أنه كان يشير إليها في رسائله ومذكراته التي لا ينشرها (رغم أنهكان في بداية حياته نقشبندياً متأثراً بشيخه محمد الخاني ـ كما سبق).

وقد آلمه كثيراً تصرفات مشايخ الطرق في دمشق، وأعمالهم وكثرة بدعهم، فهاجمهم وبيَّن ضلال كثير منهم، وقد وصف ما يفعلون من منكرات تضر بالدين، كحديثه عن مواكبهم التي كانت تخرج في الربيع، وهم يركبون الخيول والحمير والبغال، يتقدمهم الطبل والمزمار. فأين البعد عن الرياء مع الوقوف بين مئات الألوف، تتمايل وتتلوى..؟! أما آن لهذه البدع أن تموت ولهؤلاء الجهلة أن يتنبهوا، ويعلموا أنهم بين أمم ينظرون أعمالهم ويكتبون عنهم، ما يكتب عن الهمج وسكان البوادي[1]؟!

كان القاسمي يقول عن مشايخ الطرق: «هم كالعمود الكهربائي يبث الجنون في رؤوس الناس.. ويلجئهم إلى الإتيان بمظاهر مرض الصرع العام والذهول العقلي.. في حالات الذكر الخاصة بهم، وكان ينهى عن الاختلاط بأولئك المتصوفة أثناء طقوسهم، حتى لا يكثر سوادهم»[2].

وقد أنكر القاسمي كثيراً من البدع الموجودة في عصره، من ذلك وجود إمامين يتعاقبان في مسجد واحد، ومن ذلك بدعة المحمل المصري، وما يرافقه منمنكرات، كوجود الموسيقى العسكرية المرافقة للمحمل، ومرافقة مشايخ الطرق بطبولهم ومزاميرهم.

وقد فصّل القاسمي الحديث في البدع، وبيَّن أمرها في مقدمة كتابه: «إصلاح

---

(١) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٣١٩ - ٣٢١)، و«جمال الدين القاسمي»؛ لظافر القاسمي، (ص٤٣٠ - ٤٣١).

(٢) «جمال الدين القاسمي وعصره»؛ لظافر القاسمي، (ص٣٥٣).

المساجد من البدع والعوائد»، فنفَّر منها ومن المبتدعين، وذكر غالب أنواع البدع التي شاعت في عهده، ودعا إلى الأخذ بالأصول: الكتاب والسنَّة[(١)].

ولم يمُت القاسمي، حتى تسلَّم الراية مدرسة طلابه من بعده، وعلى رأسهم: الشيخ محمد بهجة البيطار ﷺ، فخدموها حتى اتصلت مناهجها إلى اليوم[(٢)].

توفي الشيخ القاسمي ﷺ في دمشق، ودفن في مقبرة الباب الصغير في **٢٣** جمادى الأولى **١٣٣٢**هـ، الموافق إلى **١٨** نيسان عام **١٩١٤**هـ.

رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل له الأجر والثواب.

مؤلفاتــــه:

إن مَن يعلم سيرة الشيخ القاسمي، يعرف أنه كان يستثمر كل دقيقة تمرُّ به، حتى أنه ليَكتب في كل مكان يمكن أن يكتب فيه، فإنه كان يكتب في القطار وفي البيت، وفي العربة وفي النزهات.. وعليه فلا يُستغرب أن تربو مؤلفاته على المائة على قِصر عمره، إذ لم يبلغ الخمسين. وكان قد انقطع في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس الخاصة والعامة، في التفسير وعلوم الشريعة والأدبن ونشر علوماً كثيرة معظمها مطبوع منها:

محاسن التأويل في التفسير في (١٧ مجلداً) بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، وله كتاب حياة البخاري، وميزان الجرح والتعديل، وإصلاح المساجد في البدع والعوائد، وتعطير المشام في مآثر دمشق الشام (٤ مجلدات مخطوط)، ودلائل

---

(١) المرجع السابق: (ص١٥٠)، ومقدمة كتابه: «إصلاح المساجد، وجمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٣٢٧).

(٢) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٣٤٨ - ٣٥٠).

التوحيد، وشذرة من السيرة المحمَّديَّة، وتاريخ الجهمية والمعتزلة، والفتوى في الإسلام، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، موعظة المؤمنين تلخيص إحياء علوم الدين.

يقول الزركلي بأنه اطلع على اثنين وسبعين مصنفاً معظمها مطبوع، ويقول ولده الأستاذ ظافر القاسمي: أما كتبه التي ألَّفها فقد قاربت المئة وأقدم ما عثرت عليه من مؤلفاته يرجع تاريخها إلى سنة **١٢٩٩**هـ ضمَّ فيها طرائف من مطالعاته في الأدب والأخلاق والتاريخ والشعر وله من العمر (١٦سنة) سمّاها: السفينة... أما الدكتور نزار أباظة فيقول: لقد بلغت مؤلفاته (١١٣ مؤلفاً) ما بين مجلد ورسالة[١].

أخيراً: لمعرفة منهج القاسمي في العقيدة والتفسير؛ تُنظر هذه الرسائل:

١- «جمال الدين القاسمي وآراؤه الاعتقادية»؛ للأستاذ علي محمود دبدوب، طُبعت عام (٢٠٠٧م).

٢- «منهج جمال الدين القاسمي في تقرير العقيدة»؛ للأستاذ محمد بن أحمد خضي. (لم تطبع).

٣- «المفسرون بين التأويل والإثبات»؛ للشيخ محمد المغراوي، (١/ ٢٢٥ وما بعدها).

٤- «اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر»؛ للدكتور فهد الرومي، (١/ ١٦١ - ١٨٢).

٥- «الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة»، (٣/ ٢٤٤٣-٢٤٥٠).

---

(١) «جمال الدين القاسمي»؛ للدكتور نزار أباظة، (ص٢٥٠ - ٢٨١).

ترجمة الشيخ محمد بهجة البيطار[١]

هو محمد بهجة بن محمد بهاء الدين البيطار، عالم فقيه، أديب مؤرخ مصلح، ولد بدمشق في أسرة دمشقية عريقة، جدها الأعلى من الجزائر.

كان والده عالماً أديباً، نشأ في حجره، وتلقى عليه مبادئ علوم الدين واللغة، وعلى أعلام عصره، مثل: جمال الدين القاسمي، ومحمد الخضر حسين، والشيخ محمد بدر الدين الحسني، والسيد محمد رشيد رضا، الذي انتفع به، وسار على طريقته[٢].

وكان تأثره بالشيخ جمال الدين القاسمي كبيراً، قال عاصم البيطار ولد الشيخ بهجة: «كان والدي ملازماً للشيخ جمال الدين، شديد التعلق به، وكان للشيخ رحمه الله أثر كبير، غرس في نفسه حب السلفية ونقاء العقيدة، والبُعد عن الزيف والقشور، وحُسن الانتفاع بالوقت والثبات على العقيدة، والصبر على المكاره في سبيلها، وكم كنت أراه يبكي وهو يذكر أستاذه القاسمي»[٣].

وقد اختير الشيخ «بهجة البيطار» في جمعية العلماء، ثم في رابطة العلماء في دمشق.

---

(١) نقلاً عن: «علماء الشام في القرن العشرين» للشيخ محمد حامد الناصر (ص١٦٦-١٧١)، وترجمة الشيخ البيطار رحمه الله معلومة مشهورة، من أوسعها: كتاب «محمد بهجة البيطار - حياته وآثار» للأستاذ عدنان الخطيب. وللأستاذ: علي الرضا الحسيني ترجمة مفردة له، بعنوان «محمد بهجة البيطار - بهجة الإسلام».

(٢) «تتمة الأعلام للزركلي» لمحمد خير رمضان يوسف (٢/ ٣٢٢)، و«رجال من التاريخ» للشيخ علي الطنطاوي، ص (٤١٢). وينظر: «علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري» (٢/ ٩١٨).

(٣) «جمال الدين القاسمي» لنزار أباظة، ص (٢١٥).

وتولى الخطابة والإمامة والتدريس في جامع «القاعة» في الميدان خلفاً لوالده، ثم في جامع «الدقاق» في الميدان أيضاً، واستمر فيه حتى وفاته.

تنقل في وظائف التدريس في: سوريا والحجاز ولبنان، كما أنه درَّس في الكليَّة الشرعية بدمشق: التفسير والأخلاق، ودرَّس كذلك في دار المعلمين العليا وفي كلية الآداب في دمشق. وبعد التقاعد قصر نشاطه على المحاضرات الجامعية والتدريس الديني.

وكان الشيخ عضواً في المجمع العلمي العربي، ومشرفاً على مجلته[1].

سافر الشيخ (بهجة) إلى الحجاز، وحضر مؤتمر العالم الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ، وأبقاه الملك (عبدالعزيز)، فجعله مديراً للمعهد العلمي السعودي في مكة، ثم ولَّاه القضاء، فاشتغل به مدة ثم استعفاه، فولاه وظائف تعليمية، وجعله مدرساً في الحرم، وعضواً في مجلس المعارف، ثم دعي الشيخ بهجة لإنشاء دار التوحيد في الطائف، وأخذ معه ولديه: الدكتور يسار، من خبراء المال، والأستاذ عاصم الذي كان من أعلم مدرسي النحو، وأحسنهم طريقة، وقد اشتغل سنين في المملكة العربية السعودية[2].

ويحدثنا الشيخ علي الطنطاوي عن علاقته بالشيخ بهجة البيطار وعن كرمه ومعتقداته وعلمه فيقول:

«كان الشيخ بهجة البيطار معلماً في مدرسة «أنموذج الميدان الابتدائية» عام ١٩٢١م، وكان يخطب الجمعة (بعد ذلك بسنوات) في جامع الدقاق»، فكان الطنطاوي يسمع خطبه ويعجب فيها أيما إعجاب.

---

(١) «تتمة الأعلام» لمحمد خير رمضان يوسف (٢/ ٣٢٣).

(٢) «رجال من التاريخ» للشيخ علي الطنطاوي، ص (٤١٢ - ٤١٣، ٤١٨).

يقول: «كان يخطب ارتجالاً، كان يلقي إلقاءً طبيعيًّا عاديًّا كما تُلقى المحاضرات»، «وصرتُ كلما استطعت، ذهبت إليه فصليت عنده، ثم سافر إلى الحجاز...».

«ثم عاد سنة ١٣٥٠هـ، إلى دمشق وإلى الخطبة في جامع الدقاق»[١].

ويتحدث الشيخ علي الطنطاوي عما تعلَّمه من معتقدات الشيخ بهجة، فيقول:

«لقد وجدتُ أن الذي أسمعه منه يصدم كل ما نشأت عليه، فقد كنت في العقائد على ما قرره الأشاعرة والماتريدية، وهو شيء يعتمد في تثبيت التوحيد من قريب أو بعيد على الفلسفة اليونانية، وكنت موقناً بما ألقوه علينا، وهو أن طريقة السلف في توحيد الصفات أسلم، وطريقة الخلف أحكم، فجاء الشيخ بهجة يقول: بأن ما عليه السلف هو الأسلم، والأحكم. وكنت قد نشأت على النفرة من ابن تيمية والهرب منه، بل وبغضه، فجاء يعظمه لي، ويحببه إليَّ، وكنت حنفيًّا متعصباً للمذهب الحنفي، وهو يريد أن أجاوز حدود التعصب المذهبي، وأن أعتمد على الدليل، لا على ما قيل...، وتأثرت به، وذهبت مع الأيام مذهبه مقتنعًا به، بعد عشرات من الجلسات والسهرات في المجادلات والمناظرات...»[٢].

ثم يقول الشيخ علي الطنطاوي: «وكان اتصالي بالشيخ بهجة قد سبَّب لي أزمة مع مشايخي؛ لأن أكثر مشايخ الشام ممن يميلون إلى الصوفية، وينفرون من الوهابية، وهم لا يعرفونها، ولا يدرون أنه ليس في الدنيا مذهب اسمه الوهابية، وكان عندنا جماعة من المشايخ يوصفون بأنه من الوهابيين، على

(١) «رجال من التاريخ»، ص (٤١٢ - ٤١٣).
(٢) المرجع السابق: ص (٤١٤).

رأسهم الشيخ محمد بهجة البيطار...»[١].

«ومن أعجب العجب، أن والد الشيخ بهجة كان صوفيًّا من غُلاة الصوفية، القائلين بوحدة الوجود، على مذهب ابن عربي، وابن سبعين والحلاج...»[٢].

أما صفاته: فيحدثنا الشيخ الطنطاوي عنها بمعرفة الخبير المطلع، فيقول متحدثاً عن كرمه:

«وكنت كلما حضرت خطبة الجمعة عنده، وانصرف إلى داره انصرف معه جماعة من الناس، فوجدوا المائدة معدَّة، ففي كل جمعة وليمة، فيبقون يتحدثون، ويستمعون إلى الشيخ، حتى يؤذن العصر، فيصلّون ويذهبون».

«بقيت أكثر من ثلث قرن أصلّي الجمعة عنده، أنا وعدد من الفضلاء، وكان في إحدى جلسات منزله بعد الجمعة، الأمير شكيب أرسلان، عرفته من قريب عظيماً في تواضعه وفي سيرته»[٣].

«كنا عند الشيخ بهجة، كأننا في بيوتنا، إن جعنا طلبنا الطعام، وإن نعسنا ذهبنا إلى الغرفة الأخرى لننام، وهو في الحالات كلها، مشرق الوجه، باسم الثغر، لين القول، فقوله درس، وسلوكه قدوة، ومجالسته متعة ما بعدها متعة، رحمه الله».

ثم يقول متحدثاً عن سلوك الشيخ بهجة:

«كان حلّالاً للمشكلات، يستمتع بالنكتة ويقولها، لازمته أكثر من أربعين

---

(١) المرجع السابق: ص (٤١٦).

(٢) المرجع السابق: ص (٤١٦ - ٤١٧).

(٣) المرجع السابق: ص (٤١٤ - ٤١٥).

سنة، سافرت معه، شاركته في لجان التحكيم، وفي لجان رسمية، فكان في الحالات كلها الرجل الكامل الفاضل»[١].

«وكان مطلعاً على جوانب من علوم شتى، وملماً باللغة الفرنسية، فهماً وكتابة، درسها في المدرسة (العزرية) في دمشق، وهي مدرسة نصرانية»[٢].

توفي الشيخ بهجة غرة جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ، الموافق ١٩٧٦م في دمشق، رحمه الله رحمة واسعة[٣].

وقد ترك عدة مؤلفات قيِّمة؛ من أبرزها:

- مسائل الإمام أحمد: لأبي داود السجستاني «تعليق».
- أسرار العربية: لابن الأنباري «تحقيق».
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للقاسمي، «تحقيق وتعليق».
- الرحلة النجدية الحجازية: صور من حياة البادية.
- الإسلام والصحابة الكرام بين السنَّة والشيعة.
- حياة شيخ الإسلام ابن تيمية: محاضرات ومقالات ودراسات.
- كلمات وأحاديث، بعنوان: الثقافتان الصفراء والبيضاء.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: لجده عبدالرزاق البيطار، «تحقيق وتقديم».
- تفسير سورة يوسف.

---

(١) المرجع السابق: ص (٤١٩)

(٢) المرجع السابق: ص (٤١٥)

(٣) «تتمة الأعلام» (٢/ ٣٢٣)

- الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين، وهو شرح الأربعين العجلونية، تأليف جمال الدين القاسمي، «تقديم وتحقيق»[١].



(١) المرجع السابق: (٢/ ٣٢٣).

ترجمة الشيعي محمد حسين آل كاشف الغطاء[1]

هو محمد حسين بن علي بن محمد بن رضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء، أحد علماء الشيعة الإمامية، ولد في النجف سنة ١٢٩٤هـ.

درس علوم العربية والرياضيات وغيرها، وتتلمذ على يد الشيخ محمد كاظم اليزدي، والشيخ آغا رضا الهمداني.

درس الفلسفة وعلم الكلام على يد: الميرزا محمد باقر الاصطبهاناني، والشيخ أحمد الشيرازي، والشيخ محمد النجف آبادي.

صار مرجعاً للتقليد بعد وفاة أخيه الشيخ أحمد، حيث قلّده جماعة من الشيعة في التبت، والهند، وأفغانستان، وإيران، ومسقط، والقطيف، والعراق.

قضى في ربوع سوريا ولبنان ومصر ثلاث سنوات، ونشر في أمهات الصحف والمجلات عدد من المقالات والقصائد.

سافر إلى القاهرة في مصر عام ١٣٣١هـ، وبقي فيها زهاء ثلاثة أشهر، وحضر على أكابر علمائها، كشيخ الأزهر الشيخ سليم البشري، والشيخ محمد بخيت المطيعي.

ثم غادر مصر آخر في أواخر رجب عائدًا إلى العراق، وبعد انتهاء الحرب العالمية، رجع إلى النجف، لمزاولة أعماله في التأليف والتدريس.

---

(١) باختصار عن ترجمته المكتوبة بقلمه، والمنشورة في مقدمة كتابه «النفحات العنبرية في الطبقات الجعفرية»، (ص ١٢ - ١٨)، تحقيق: الدكتور جودت القزويني. وله ترجمة في: «الأعلام»، (٦/ ١٠٦ - ١٠٧).

من مؤلفاته:

الآيات البيّنات، أصل الشيعة وأصولها، الفردوس الأعلى، الأرض والتربة الحسينية، العبقات العنبرية، الاتحاد والاقتصاد، التوضيح في بيان ما هو الإنجيل، ومن هو المسيح، جنة المأوى، حاشية على التبصرة، حاشية على سفينة النجاة، حاشية على العروة الوثقى، الدين والإسلام، زاد المقلدين، سفينة النجاة، السياسة الحسينية، عين الميزان، المراجعات الريحانية، مقتل الحسين، الميثاق العربي الوطني، نقض الفتاوى الوهابية(!) ديوان الشعر... وغيرها.

مرض في أواخر حياته، فأدخل على أثر ذلك إلى مستشفى الكرخ في بغداد، ولكن صحته لم تتحسن، فقرروا نقله إلى مدينة «كرند» في غرب محافظة كرمانشاه الإيرانية، لغرض النقاهة، وبعد وصوله بثلاثة أيام توفي، وذلك بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٧٣هـ.



نقد عين الميزان

للشيخ

محمد بهجة البيطار رحمه الله

اعتنى بها

سليمان بن صالح الخراشي



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام عَلَى من لا نبي بعده، وعَلى آله وصحبه، وتابعيه وحزبه.

وبعد؛ فإنَّ الاختلاف في المذاهب، والتباين في المشارب، أمر معروف في الأدوار، متمادٍ بتمادي الأعصار، لم تخل منه طائفة من العلماء، بل جميع الطوائف فيه على السواء، فهو موجود بين زعماء الاجتماع والعمران، كما أنَّه مشهود في علماء الأديان، وإنَّ أشده في أيام استبحار العلوم، والأخذ بالمنطوق منها والمفهوم؛ حيث تفترق أنظار النُّظار، وتتباين الأذهان والأفكار، وتختلف المآخذ والمدارك، ما بين آخذ بقول وآخر له تارك، وكل منهم يكافح عن قوله مكافحة الرجال، وينافح دونه منافحة الأبطال، اعتقادًا منه أنَّ قوله صواب، يدان الله به يوم الحساب، وهناك يكون المخطئ والمصيب، ولكل منهما من ثمرة اجتهاده نصيب.

ولقد قدّر أن يكون لكل فرقة أشياع، وأنصار وأتباع، نصروا مذهبهم، وأيَّدوا مشربهم، بيْدَ أنَّ بين هذه الفِرق فريقًا ضلُّوا سواء السَّبيل، واستنُّوا سُنَّة التَّفسيق والتَّضليل، وجعلوا يتنابزون بالألقاب، ونسوا ما يكتنفهم من الأخطاء في هذا الباب، حتَّى استشرى الشرُّ، واستفحل الأمرُ، وعظم الخطبُ، واشتدَّ الكربُ.

غير أنَّ الله سبحانه - وله المنة - قد قيض في كل عصر طائفة من مصلحي هذه الأمة، ظاهرين على الحق، ناهجين منهج الصدق، سالكين سبيل الإنصاف، نابذين طريق الاعتساف، يسعون لتعديل الغالين، من سائر فِرق المسلمين، وإنَّ من كبارهم وأعاظمهم في هذا العصر أستاذنا الإمام، عالم

الشام، وعلَم الأعلام، السيد محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي الحسيني - حفظه الله - وأمتعنا بطول بقاه، فهو ما زال يكتب ويؤلف، ويحرر ويصنف، ويدعو الناس إلى التآلف والتعارف، والتراحم والتعاطف، ونبذ الضغائن والأحقاد، والهدي إلى سبيل الرشاد، والأخذ بكل قول سديد، من أيِّ فِرقة من فِرق التوحيد، وقد بينت قوله، أدام الله فضله، في أوائل منظومتي (الطامة الكبرى على صاحب الرائية الصغرى)(١).

ولقد ألف في هذه المدة كتابًا سماه «ميزان الجرح والتعديل»، نشره في «مجلة المنار الغراء»، ثم جُمع منها، وأُفرد بالطبع على حدة، بحث فيه بحثًا علميًّا فلسفيًّا تاريخيًّا اجتماعيًّا أخلاقيًّا، بيَّن فيه منشأ النبز بالابتداع، وأنَّه مُضِرٌّ في ناموس العمران والاجتماع، وأنَّ التحمل عن المبدَّعين مذهب كبار المحدثين، وذَكر - أيده الله - عقوق الخلف بهجر مذهب السلف، إلى آخر ما أودعه - حفظه الله - من المسائل العلمية، والمباحث الأخلاقية الاجتماعية.

وإنَّما قصد بذلك لمَّ شعث الأمة، والاقتداء بمن سلف من الأئمة،

---

(١) قال الشيخ في الهامش: «رسالة للنبهاني، رتبها على خمسة فصول، زعم في الفصل الأول منها أنَّ الأمة أجمعت على تقليد الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم، وفسَّق أو كفَّر من لم يقلد واحدًا منهم، وذمَّ في الفصل الثاني والثالث والرابع السيد صاحب المنار، وشيخه الأستاذ الإمام، وشيخ شيخه السيد الأفغاني، وذمَّ في الفصل الخامس علَّامة العراق السيد محمود شكري الآلوسي الشهير، وقد رددت على فصولها الخمسة في منظومتي (الطامة الكبرى)، وأرسلتها لمولانا الآلوسي المنوه به لتُطبع مع الردود التي ينظمها أفاضل علماء، وأدباء العراق في الرد على الشيخ النبهاني» اهـ. قلتُ: وقد أوردت منظومة الشيخ البيطار في رسالتي: «ست منظومات في الرد على الصوفي النبهاني». مع التنبيه إلى أن النبهاني قد ذم في رائيته - أيضًا - دعوة الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله. (س).

والاستمساك بعروة الدين، والاعتصام بحبل الله المتين، علمًا منه بأنَّ الانفصام والانحلال يقود إلى البوار والاضمحلال.

ولقد وقف على هذا الكتاب حضرة الأستاذ الجليل، والحبر النبيل[١]، الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، أحدُ أعلام النجف الأشرف، فنقَدَ بعض أبحاثه برسالة سماها «عين الميزان»، طبعت وحدها بعد أن نشر بعضها في آخر عدد من «العرفان»[٢]، ولقد تشرفتُ بمطالعتها، فألفيتها تشفُّ عن فضل كاتبها وعلمه، وقوة رسوخه ودقة فهمه، وأدب زائد في المناظرة، وإنصاف في البحث والمحاورة، بيْدَ أنَّه - حفظه الله - قد تطرف في بعض أبحاثه للتَّكفير أو التَّفسيق، الذي هو خلاف ما عليه أهل التَّحقيق، وهو لا ينبغي أن يكون بين أهل الملة، كما سنوضحه بالأدلة.

ولما كانت أشغال أستاذنا كثيرة، وأعماله وفيرة، ووقته غير متسع لتحقيق الرسالة وتدقيقها، والمناقشة في مواضع النظر منها، قمت نائبًا عنه، بعد أن استأذنت منه، فها أنا ذا أُناقش حضرة الأستاذ بما لاحظت عليه، وأضع مُناقشتي بين يديه، فإن حسنت لديه فذاك، وإلا فأكون بذلت جهدي، وأبديت ما

---

(١) ماكان ينبغي أن يُضفي الشيخ هذه الألقاب على الرافضي ساب الصحابة ﷺ. إضافة إلى أن مثل هذه المصانعة لا تجدي معهم نفعًا - كما سبق -. (س).

(٢) ثم طُبعت بمطبعة العرفان؛ بصيدا، عام ١٣٣٠هـ. وقرّظتها مجلة «لغة العرب»؛ أنستاس الكرملي، (٢/ ٥٢٨)؛ فاستاء الشيخ القاسمي من هذا التقريظ، وقال في رسالة له للألوسي: «ولقد عجبتُ منه - أي الكرملي - لمّا قرّظ كتاب «عين الميزان» للشيعي، وكتب ما كتب من تهنئته بظفره علينا وانتصاره! مع أنه لم يتذوق طعم هذا البحث، ولا يتذوقه ما دام نصرانيًا قُحًا». فرد عليه الألوسي بقوله: «قد وبّخت كاظمًا الدجيلي الرافضي الأصل على تقريظ كتاب الرافضي؛ فإنه هو الذي قرّظه، لا أنستاس». (انظر: الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي، ص ٢٢٩ و٢٣٣). (س).

عندي، ويعلم الحق أنِّي لم أكن لأكتب هذه الرسالة اتباعًا للأهواء النفسية، ولا أخْذًا بالحمية الجاهلية، معاذ الله ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦]، ولكنِّي كتبتها مشيًا مع الحق الذي هو أحق أن يتبع، وإنَّا نسأله تعالى أن يهدينا إلى الصواب، ويلهمنا الحكمة وفصل الخطاب، إنَّه هو الكريم الوهاب.

فصــل

قال الأستاذ النجفي[1]: «إنَّ الذي أوقفني موقف الحيرة والدهشة، ودعاني إلى بثِّ هذه النَّفثة، هو ذُهول شيخنا القاسمي عن لازم ما نقله مختارًا له عن ابن حجر في «شرح النخبة» من قوله: «والمعتمد أنَّ الذي تُردُّ روايته مَن أنكر أمرًا متواترًا من الشريعة، معلومًا من الدين بالضرورة واعتقد عكسه» اهـ، يا لله للعجب، يا لله للمسلمين، ما أدري أي أمر أشد تواترًا في الشريعة، وأكثر معلومية من الدين بالضرورة من وجوب مودَّةِ أُولي القربى وأهل بيت النبوة. ومن جرَّاء ذلك دفعتني الحيرة إلى العجب، والعجب إلى الحيرة، وطفقت لا أدري هل إنَّ القاسمي لا يرى هذا أمرًا متواترًا في الشريعة، معلومًا من الدين بالضرورة، أم إنَّه لا يرى أنَّ ابن حطان كان لا يعتقد عكسه ويدين بخلافه؟!

قال: وإلا فمع بداهة هذين الأمرين: وجوب الموالاة لأهل البيت بالضرورة، وبغض ابن حطان وسائر الخوارج لهم بالبداهة، كيف يحكم أولًا بالتخريج عنه، والتعويل عليه؟».

---

(١) (ص ٣).

أقول: للمتواتر شروط مبسوطة[١] في كتب المصطلح وأصول الفقه، وحاصلها:

١- عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

٢- رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.

٣- كان مستند انتهائهم الحس.

٤- انضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه.

هذا حاصل ما ذكره أئمة المصطلح والأصول في شروط المتواتر، فهل بلغت الآثار الواردة في مودَّة آل البيت عليهم السلام هذه الدرجة، واستجمعت هذه الشروط حتى تفيد العلم اليقيني للسامع؟

قال الإمام فخر الإسلام[٢]: «الخبر المتواتر كالمعاين المسموع منه عليه السلام؛ وذلك لأنه يرويه قوم لا يُحصى عددهم، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم، وعدالتهم، وتباين أماكنهم، ويدوم هذا الحد؛ فيكون آخره كأوله، وأوله كآخره وأوسطه.

قال: وذلك مثل نقل القرآن، والصلوات الخمس، وعدد الركعات، ومقادير الزكاة، وما أشبه ذلك اهـ.

وقد نقل في مسلّم الثبوت وشرحه أيضًا عن ابن الصلاح رحمه الله قوله بعدم وجود المتواتر.

---

(١) انظر: «نزهة النظر» (ص ٢٦ - ٣٣ مع حاشية ابن قطلوبغا)، و«النكت على نزهة النظر»؛ لعلي الحلبي (ص ٥٦). (س).

(٢) شرح مسلَّم الثبوت، (٢/ ١١٩).

قال: إلا أن يُدعى بحديث: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[1]، وعدَّد غيره الأحاديث التي تواترت لفظًا ومعنىً فوُجدت قليلة لم تتجاوز عدد الأصابع.

وليس المقصود نفي وجوب مودَّة آل البيت عليهم السلام، كيف وقد ثبتت بالأحاديث الصحيحة، والآثار الرجيحة، ولكنها لا تلحق بالضروريات، ولا تكون في مصاف البديهيات.

وقوله: «وإلا فمع بداهة هذين الأمرين: وجوب الموالاة لأهل البيت بالضرورة، وبغض ابن حطان وكل خارجي لهم بالبداهة، كيف يحكم أولًا بتخريج الرواية عنه والتعويل عليه»، فقد قدمنا أنَّ موالاتهم ليست معلومة الوجوب من الدين بالضرورة، إذ إنَّه يلزم أن تكون الآثار قد نُقلت إلينا نقلًا متواترًا - على نحو ما قدمنا - حتى تفيد الوجوب بالضرورة، وقد انتفى اللازم فانتفى الملزوم، ثم لا نسلم أنَّ ابن حطان وكل خارجي يُبغضون أهل البيت عليهم السلام جميعهم، وإنما يبغضون عليًّا عليه السلام ومن تولاه فقط، سواء كان من أهله أو غيرهم.

قال الإمام البغدادي[2] رحمه الله: «وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعبي في مقالاته: أنَّ الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي وعثمان والحكمين، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بتحكيم الحكمين، والإكفار بارتكاب الذنوب، ووجوب الخروج على الإمام الجائر.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٧)، ومسلم (٧٢).

(٢) الفَرق بين الفِرَق، (ص٥٤).

وقال شيخنا أبو الحسن[(١)]: الذي يجمعها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما، ووجوب الخروج على السلطان الجائر.

قال: ولم يرضَ ما حكاه الكعبي إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب» اهـ.

وقال الإمام الشهرستاني[(٢)]: «ويجمعهم - يعني: فِرق الخوارج - القول بالتبري عن عثمان وعلي، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويُكفِّرُون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنَّة حقًّا واجبًا» اهـ.

والمقصود: أنَّهم يُبغضون عليًّا ومن تولاه، ورأى رأيه، وشهد حروبه من أهل البيت عليهم السلام ومن غيرهم، بسبب تلك الشبهة التي دخلت عليهم في دينهم بعد التحكيم، وشهدوا على أنفسهم أنَّهم كفروا إذ حكَّموا الرجال ثم تابوا وأنابوا، ولما جاءهم علي عليه السلام إلى النهروان لينظر في أمرهم أخبروه بأنهم قد جدَّدوا إيمانهم بعد أن كفروا بالتحكيم، وأمروه بأن يستغفر من ذنبه، وينيب إلى ربه، ويجدد إيمانه، فقال لهم: أَبَعد إيماني برسول الله ﷺ وهجرتي معه، وجهادي في سبيل الله، أشهد على نفسي بالكفر؟ «لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين»، فهذه هي الشبهة التي دخلت عليهم في الدين، وعدُّوا أنفسهم من أجلها كافرين، وأبغضوا عليًّا بسببها بعد أن كانوا يحبونه حبًّا جمًّا، ومنهم من حارب معه في وقعتي الجمل وصفين، وأبغضوا الحكمين، وكل من رضي بالتحكيم من آل البيت وغيرهم، وأصحاب الجمل، إلى آخر ما آثرناه عن البغدادي والشهرستاني.

---

(١) الأشعري. في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٦٧ وما بعدها). (س).

(٢) الملل والنِحل، (ص ١٥٦).

ومنه يُعلم أنَّهم لم يبغضوا آل البيت عليهم السلام كما ادَّعى الأستاذ، سواء منهم المائت والشاهد، والغابر والحاضر، بل كان بغضهم مقصورًا على من شهد الحرب، ورضي بالتحكيم منهم ومن غيرهم، وليس ذلك إلا لهذه الشبهة التي دخلت عليهم، وسيمر بك زيادة إيضاح إن شاء الله في الفصل الذي أفردناه لذكر ما للخوارج وما عليهم.

فصل

قال الأستاذ النجفي[1]: «أما كون محبة أهل البيت عليهم السلام من الواجبات الضرورية في الشريعة الإسلامية، فقل لا أسألكم عليه دليلًا بعد قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠]».

أقول: اختلف السلف رضي الله عنهم في تأويل هذه الآية على أقوال ذكرها الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في «تفسيره»، فقال[2] رحمه الله بعد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةً نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣]: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد للذين يمارونك في الساعة من مشركي قومك: لا أسالكم أيها القوم على دعايتكم إلى ما أدعوكم إليه من الحق الذي جئتكم به، والنصيحة التي أنصحكم، ثوابًا وجزاءً وعوضًا من أموالكم تعطونيه إلَّا المودَّة في القربى.

---

(١) (ص ٣).

(٢) تفسير الطبري (٢٠/ ٤٩٥ - ٥٠٢).

قال: واختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال بعضهم: معناه إلا أن تودُّوني في قرابتي منكم، وتَصلوا رحمي بيني وبينكم، ثم رُوى ذلك - بطرق مختلفة - عن ابن عباس، وعكرمة، وأبي مالك، وقتادة، ومجاهد، والسدي، والضحاك، وابن زيد، وعطاء بن دينار. والمتون التي أوردها رَحِمَهُ اللَّهُ عن الأئمة المذكورين مختلفة اللفظ، متفقة المعنى، على كون خطابه ﷺ مع مشركي قومه.

قال: وقال آخرون: قل لمن تبعك من المؤمنين لا أسألكم على ما جئتكم به أجرًا إلا أن تودُّوا قرابتي: وذُكر ذلك عن أبي الديلم، وابن عباس، وسعيد بن جبير، وعمرو بن شعيب.

قال: وقال آخرون: قل لا أسألكم أيها الناس على ما جئتكم به أجرًا إلا أن تودوا إلى الله! وتتقربوا بالعمل الصالح والطاعة، وساق ذلك بأسانيد عن ابن عباس، والحسن، وقتادة.

قال: وقال آخرون: بل معنى ذلك إلَّا أن تصلوا قرابتكم، وحُكِي ذلك عن عبد الله بن القاسم، ثم قال - رحمه الله تعالى - بعد أن سرد أقوالهم: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، وأشبهها بظاهر التنزيل: قول من قال: معناه: قل لا أسألكم عليه أجرًا يا معشر قريش إلا أن تودوني في قرابتي منكم، وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم.

قال: وإنَّما قلت هذا التأويل أولى بتأويل الآية - لدخول (في) في قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، ولو كان معنى ذلك على ما قاله من قال: إلَّا أن تودوا قرابتي، أو تقربوا إلى الله، لم يكن لدخول (في) في الكلام في هذا الموضع وجه معروف، ولكان التنزيل: (إلا مودة القربى)، إن عني به الأمر بمودة قرابة رسول الله ﷺ، أو (إلَّا المودة بالقربى)، أو (والقربى)، إن عني به التودد والتقرب.

قال: وفي دخول (في) في الكلام أوضح الدليل على أنَّ معناه إلا مودتي في قرابتي منكم، وأنَّ الألف واللام في المودة أدخلتا بدلًا من الإضافة، كما قيل: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]» انتهى.

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب تفسير القرآن من «صحيحه»[١] ما نصه: باب قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، قال: سمعت طاووسًا، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد ﷺ، فقال ابن عباس: عجلتَ، إنَّ النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلَّا كان له فيهم قرابة، فقال: «**إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة**» اهـ.

وقال الإمام ابن تيمية[٢] في تعديد وجوه بطلان الاستدلال بهذه الآية:

الوجه الثالث: أنَّ هذه الآية في سورة الشورى، وهي مكية باتفاق أهل السنة، بل جميع آل حم مكيات، وكذلك آل طس، ومن المعلوم أنَّ عليًّا إنَّما تزوج فاطمة بالمدينة بعد غزوة بدر، والحسن وُلد في السنَّة الثالثة من الهجرة، والحسين في السنَّة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النبي ﷺ الآية بوجوب مودَّة قرابة لا تُعرف ولم تُخلق؟!

الوجه الرابع: أنَّ تفسير الآية الذي في الصحيحين عن ابن عباس يناقض ذلك؛ ففي الصحيحين عن سعيد بن جبير، قال: سُئل ابن عباس عن قوله

---

(١) حديث (٤٨١٨).

(٢) منهاج السنة، (٧/ ٩٩ - ١٠٣).

تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣]، فقلت: أن لا تُؤذوا محمدًا في قرابته، فقال ابن عباس: عجلت، إنَّه لم يكن بطن من قريش إلَّا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة، فقال: لا أسألكم عليه أجرًا، لكن أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم.

قال: فهذا ابن عباس ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد علي يقول: ليس معناها مودة ذوي القربى، لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب، ويا معشر قريش عليه أجرًا، لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، فهو سأل الناس الذين أُرسل إليهم أولًا أن يصلوا رحمه فلا يعتدوا عليه، حتى يُبلغ رسالة ربه.

الوجه الخامس: أنَّه قال: لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى، ولم يقل إلا المودة للقربى، ولا المودة لذوي القربى، فلو أراد المودة لذوي القربى لقال: المودة لذوي القربى، كما قال: ﴿۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، وكذلك قوله: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الروم: ٣٨]، وقوله: ﴿۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وهكذا في غير

موضع. فجميع ما في القرآن من التوصية بحقوق ذوي قربى النبي ﷺ، وذوي قربى الإنسان إنَّما قيل فيها ذوي القربى ولم يقل في القربى، فلما ذُكر هنا المصدر دون الاسم؛ دل على أنَّه لم يرد ذوي القربى.

الوجه السادس: أنَّه لو أريد المودة لهم لقال: المودة لذوي القربى، ولم يقل في القربى؛ فإنَّه لا يقول المودة لغيره أسألك المودة في فلان، ولا في قربى فلان، ولكن أسألك المودة لفلان، والمحبة لفلان، فلما قال: المودة في القربى، علم أنه ليس المراد لذوي القربى.

الوجه السابع: أن يقال: إنَّ النبي ﷺ لا يَسأل على تبليغ رسالة ربه ألبتة، بل أجره على الله، كما قال: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، وقوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [الطور: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سبأ: ٤٧]، ولكن الاستثناء هنا منقطع؛ كما قال: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا ريب أنَّ محبة أهل بيت النبي ﷺ واجبة، لكن لم يثبت وجوبها بهذه الآية، ولا محبتهم أجر النبي ﷺ، بل هو مما أمرنا الله به، كما أمرنا بسائر العبادات.

وفي الصحيح عنه أنَّه خطب أصحابه بغدير يدعى خمًّا بين مكة والمدينة، فقال: «**أُذكركم الله في أهل بيتي**»(١)، وفي السنن عنه أنَّه قال: «**والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم لله ولقرابتي**»(٢)، فمن جعل محبة أهل بيته

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٧٢)، والترمذي (٣٧٥٨) بلفظ: «**والذي نفسي بيده، لا يدخل قلبَ رجل الإيمان؛ حتى يُحبكم لله ولرسوله**». وضعّفه الألباني والأرنؤوط.

أجرًا له يوفيه إياه، فقد أخطأ خطأً عظيمًا، ولو كان أجرًا له لم نثب عليه نحن؛ لأنا أعطيناه أجره الذي يستحقه بالرسالة، فهل يقول مسلم مثل هذا؟

الوجه الثامن: أنَّ القربى معرفة باللام، فلا بد أن يكون معروفًا عند المخاطبين الذين أمر أن يقول لهم: لا أسألكم عليه أجرًا، وقد ذُكر أنَّها لمَّا نزلت لم يكن قد خُلِق الحسن والحسين، ولا تزوج عليٌّ بفاطمة، فالقربى التي كان المخاطبون يعرفونها يمتنع أن تكون هذه، بخلاف القربى التي بينه وبينهم، فإنَّها معروفة عندهم، كما تقول: لا أسألك إلا المودة في الرحم التي بيننا، وكما تقول: لا أسألك إلا العدل بيننا وبينكم، ولا أسألك إلا أن تتَّقي الله في هذا الأمر. انتهى المقصود منه.

ولو أردنا أن نتوسع في البحث، ونذكر جميع النصوص التي وقفنا عليها في تفسير هذه الآية الكريمة، وأنَّ المراد بها خطاب المشركين في أن يودوه ﷺ لقرابته منهم، ويصلوا الرحم التي بينه وبينهم، لا أنَّ المراد بها خطاب المؤمنين، في أن يودوا أهل بيته الطاهرين، لو أردنا أن نتوسع في البحث، ونفسح مجالًا لإيراد جميع ما وقفنا عليه، لطال بنا المقام، ولفاتنا ما توخيناه من الاقتصار على ما يفي بالمرام، وفيما ذكرناه كفاية، والله ولي الهداية.



فصل

قال الأستاذ النجفي[١]: «ولولا أنَّ هذه الجلية، والمسألة البديهية، ألا وهي فريضة موالاة أهل البيت قد عادت بفضل انتشار الكتب، واتساع العلم، وتقلص ظل العصبيات والتمويهات، وكتمان الحقائق، نعم قد أصبحت من الحقائق

(١) ص ٣ - ٤ .

الراهنة، والأمور المسلَّمة، قد تصافق المسلمون عليها اليوم وقبله يدًا واحدةً، وعادوا فيها شرعًا سواسية، لا يستطاع لها كتمان، ولا يختلف فيها اثنان، لولا ذلك لأوردنا من نصوص الكتاب الكريم، ومحكمات السنة النبوية من الصحاح الستة وغيرها من المسندات، كـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل» وغيره، ما ينظمها في سلك أكبر الفرائض الإسلامية، وأساسيات الشريعة المحمدية، كوجوب الصوم والصلاة والحج والزكاة. . . إلخ».

أقول: أما مودة أهل البيت، وكونها من الواجبات، فقضية مسلَّمة مقبولة، ومعلومة غير مجهولة، ولكنها لا تندرج في عموم الضروريات، ولا تندمج في طيِّ الأساسيات، ولا تنتظم في سلك أكبر الفرائض الإسلامية، كالصوم والصلاة والحج والزكاة؛ فإنَّ هذه فروض قد نُصَّ عليها في الكتاب الكريم، واستفاض ذِكرها في السنة النبوية، وأطبقت الأمة على فرضيتها في جميع العصور، فأفادت العلم الضروري، وتلك لم تبلغ درجة المتواتر من الأحاديث النبوية، فأفادت العلم النظري، وكم الفرق بين ما يُعلم بالبداهة من الدين، ويستوي في علمه سائر طبقات المسلمين، وبين ما يحتاج إلى نظر، وقدح زند الأذهان والفكر، فمنكر الأول خارج عن الدين، ومنكر الثاني معدود في جملة المسلمين، فبينهما إذًا فرق عظيم.

فصل

قال الأستاذ النجفي[(١)]: «إنَّ من الأحاديث التي أخذت حظها من الوثاقة والشيوع، وكادت أن تكون متواترةً معنًى ولفظًا، باتجاه من البيان، وأساليب من

---

(١) ص ٤ .

التعبير، في أسانيد عديدة، قريبة وبعيدة، قول النبي صلوات الله عليه: «**يا علي لا يُحبك إلا مؤمن، ولا يُبغضك إلا منافق**»، وقد روته أكابر المحدِّثين، وثقات نقلة الأخبار من الصحاح الستة وغيرها».

أقول: أما الصحيح من هذه الكتب؛ فـ«البخاري» و«مسلم»، وأما غيرهما؛ كـ «مسند الإمام أحمد»، و«سنن الترمذي»، و«النسائي»، و«أبي داود»، فهي لا ترتقي درجة كتابي الشيخين، اللذين سُميا بالصحيحين؛ لتلقي الأمة لهما بالقبول، وغيرهما فيه: الصحيح والحسن والضعيف، فلا يلحق بهما، وأمَّا تسمية تلك الكتب بالصحاح، فذاك غير معروف؛ لأن أربابها لم يشترطوا الصحة فيها كما هو معروف، والجواب عن الحديث من وجوه:

الأول: أنَّ قوله ﷺ: «**لا يُحبك إلا مؤمن**»[1]، معناه: مؤمن إيمانًا كاملًا، فإنَّ الإيمان يزيد وينقص، وليس المقصود بالإيمان هنا ما يقابل الكفر، وإلا لاستلزم ذلك تكفير من أتى بالشهادتين وامتثل الأوامر، واجتنب النواهي إذا لم يكن محبًّا لعلي - كرَّم الله وجهه[2] - وهذا اللازم باطل، فالملزوم مثله كما هو ظاهر.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٣٦)، وصححه الألباني.
وفي مسلم (١٣١) قول علي رضي الله عنه: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يُبغضني إلا منافق».

(٢) الأولى أن يُقال: «رضي الله عنه»، كما يُقال عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن تخصيصه بـ«كرّم الله وجهه» أصبح من شعار الرافضة.
قال ابن كثير في تفسره (٣/ ٥١٧): «وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب أن يُفرد علي رضي الله عنه بأن يقال عليه السلام من دون سائر الصحابة، أو كرم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين». (س).

وقد رُوي في الصحيحين وغيرهما: أنَّ النبي ﷺ لما سأله جبريل عليه السلام، فقال له: ما الإيمان؟ قال: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه وبرسله وتؤمن بالبعث**»، قال: ما الإسلام؟ قال: «**الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا**»: ثم قال لأصحابه: «**هذا جبريل أتى يعلمكم دينكم**»[١]. وكذا لما جاءه الأعرابي وسأله عن أمور دينه، ذكر له نحوًا من هذا، فقال ذاك: والذي بعثك بالحق نبيًّا لا أزيد على هذا ولا أنقص، فقال ﷺ: «**أفلح الأعرابي إن صدق**»[٢]، فلم يذكر صلوات الله عليه المحبة أو المودة في جملة ما ذكر، بل عدَّد غيرهما من أساسيات الدين، وقوائم الشرع المتين، كالإيمان بالله والملائكة والرسل، وإقامة الصلاة، وأداء الزكاة ونحو ذلك، فعُلم أنَّ المحبة من المتممات لا من الأساسيات.

ثم إنَّ لهذا الحديث نظائرَ وأشباهًا في السنَّة، كقوله ﷺ: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»[٣]، وقوله صلوات الله عليه: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»[٤]، وقوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»[٥]، ومثل هذا في السنَّة كثير.

وقد قال الإمام النووي[٦] رحمه الله عند قوله ﷺ: «**لا يزني الزاني... إلخ**»:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥٦) ومسلم (١١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٨٤) ومسلم (٤٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٣) ومسلم (٤٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧).

(٦) شرح صحيح مسلم، (١/ ٤٣٦).

(باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله)، وساق الحديث بتمامه، ثم قال: «هذا الحديث مما اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون: أنَّ معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان.

قال: وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، ويراد نفي كماله ومختاره، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة.

قال: وإنَّما تأولناه على ما ذكرناه، لحديث أبي ذر وغيره: «**من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق**»(١)، وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور: أنَّهم بايعوه ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا... إلخ، ثم قال لهم ﷺ: «**فمن وفَّى منكم فأجره على الله، ومن فعل شيئًا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارته، ومن فعل ولم يعاقب، فهو إلى الله تعالى، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه**»(٢).

قال: فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] مع إجماع أهل الحقِّ على أنَّ الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولًا، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٨) ومسلم (١٧٠٩).

قال: وكل هذه الأدلة تضطرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه. انتهى كلام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: ويقال في قوله ﷺ لعلي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا يحبك إلا مؤمن**»: ما قاله النووي في حديث: «**لا يزني الزاني... إلخ**» حرفًا بحرف؛ إذ الأولى حمل الأشباه على نظائرها، والنظائر على أشباهها، فعلى هذا: معنى الحديث: لا يحبك إلا مؤمن تام الإيمان، وأصل الإيمان، حاصل لمن لم يكن متصفًا بهذه الصفة، وليس المقصود أنَّ من لم يكن متصفًا بها يكون خارجًا عن الدين، معدودًا في جملة الكافرين.

الثاني: أنَّ قوله ﷺ: «**لا يُبغضك إلا منافق**»: ليس المقصود منه النفاق الشرعي الذي هو إظهار الإيمان واستبطان الكفر، بل هو نفاق دون نفاق.

وقول الأستاذ (ص٦): «من ذا يشك أنَّ المنافق حيثما أطلق في الكتاب والسنَّة، فالمراد به من يؤمن بلسانه، وهو كافر بجنانه»، غير مُسَلم على إطلاقه، ولئن سلم في الكتاب العزيز فغير مسلم في السنة الكريمة، ألا ترى قوله ﷺ: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان**»[1]، وفي رواية: «**وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**»[2] من ذا يقول: إنَّ إطلاق المنافق في هذا الحديث يراد به الكافر؟ إنَّ من يقول هذا يلزمه تكفير جل المسلمين في كل عصر ومصر؛ إذ ندر أن يخلو شخص عن واحدة من هذه الخصال، ومن ذا يكفر مسلمًا إذا كذب بحديث أو أخلف في وعد، أو خان في أمانة، أو غدر في معاهدة، أو فجر في مخاصمة، والحال أنَّه ملتزم للأحكام، خاضع لحكم الإسلام؟!

(١) أخرجه البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩).
(٢) أخرجها البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨).

قال النووي[١] - رحمه الله تعالى -: «هذا الحديث - يعني: قوله ﷺ: «**آية المنافق ثلاث... إلخ**» - مما عدَّه جماعة من العلماء مشكلًا من حيث أنَّ هذه الخصال توجد في المسلم المصدق، الذي ليس فيه شك، وقد أجمع العلماء على أنَّ من كان مصدقًا بقلبه ولسانه، وفعل هذه الخصال، لا يُحكم عليه بكفر، ولا هو منافق يخلد في النار؛ فإنَّ إخوة يوسف ﷺ جمعوا هذه الخصال، وكذا وجد لبعض السلف والعلماء بعض هذا أو كله.

قال: وهذا الحديث ليس فيه - بحمد الله تعالى - إشكال، ولكن اختلف العلماء في معناه، فالذي قاله المحققون والأكثرون - وهو الصحيح المختار- أنَّ معناه: أنَّ هذه الخصال خصال نفاق، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال، ومتخلِّق بأخلاقهم؛ فإنَّ النفاق هو إظهار ما يُبطن خلافه، وهذا المعنى موجود في صاحب هذه الخصال، ويكون نفاقه في حق من حدثه ووعده وائتمنه وخاصمه وعاهده من الناس، لا أنَّه منافق نفاق الكفار، المخلدين في الدرك الأسفل من النار اهـ.

وقد أورد الأستاذ آيات قرآنية، واستشهد بها على أنَّ المراد بالمنافق الكافر، وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ كلامنا في الحديث لا في القرآن، ولا يلزم من كون المنافق متى أطلق في الكتاب العزيز لا يراد به إلا الكافر، أن يكون ذلك في السنَّة؛ لأنَّ عُرف السنَّة قد يفترق عن عُرف الكتاب، ولا ملازمة بينهما، فالأولى حمل الحديث على أشباهه من السنة النبوية،كما بيناه سابقًا، والاستشهاد بالكتاب الكريم في هذا المقام لا تنهض به الحجة، ولا تظهر به المحجة.

---

(١) شرح صحيح مسلم، (٢/ ٤٦ - ٤٧).

الثالث: أنَّ قوله صلوات الله عليه: «**لا يُبغضك إلا منافق**»؛ المراد منه الذي يبغضه عليه السلام لخصوص قرابته منه ﷺ، وحبه للنبي وحب النبي له، وكونه زوج كريمته، وحامل ذريته، وأبا السبطين الشهيدين عليهما السلام، ولنصرته للإسلام وسابقته فيه، فمن كان كذلك، فلا يستغرب منه النفاق، ولا يستبعد عنه الكفر؛ حيث إنَّه بغيض للدين، عدوٌّ للإسلام والمسلمين، مناصب العداء للرسول الأمين، وآل بيته الطاهرين، والخوارج ليسوا كذلك، ولا سلكوا هذه المسالك، فلا يُبغضوا عليًّا عليه السلام لخصوص قرابته، وإسلامه وسابقته، كيف وإنَّ منهم من شهدوا حروبه، وقاتلوا معه في وقعتي الجمل وصفين، وكانوا يلقبونه بأمير المؤمنين، وأثنوا عليه خيرًا قبل التحكيم، ولكنَّهم قد دخلت عليهم شبهة دينية بعد أن رضوا بالتحكيم، فأبغضوه عليه السلام لأجلها.

الرابع: أن يقال: ليس علي وحده تجب مودته، وتلزم محبته، بل إنَّ ذلك عام في المؤمنين؛ لأنَّهم إخوة في الدين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إن اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر**»[١]، وعنه عليه الصلاة والسلام: «**المسلم للمسلم كالبنيان يشد**

(١) أخرجه البخاري (٦٠١١) ومسلم (٢٥٨٦).

بعضه بعضًا»[١]، وأمثال هذا في الكتاب والسنة كثير، وكلها تنادي بواجب التحاب والتآلف، والتواد والتعارف، فلو أنَّ كل إنسان كفر لمعاداته أخاه، أو بغضه إياه، بشبهة وبدونها، للزم تكفير أكثر من في الأرض من المسلمين، ولفتح علينا باب من التكفير واسع، ماله من دافع، واتسع الخرق على الراقع[٢].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١) ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) يُضاف إلى ما ذكره الشيخ في دفع استشهاد الشيعة بحديث: «**لايُحبك إلا مؤمن..**» على باطلهم: قول شيخ الإسلام: «وقول علي ﷺ في هذا الحديث: لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق، ليس من خصائصه، بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار، وقال: لا يُبغض الأنصار رجلٌ يؤمن بالله واليوم الآخر، وقال: لا يُحب الأنصار إلا مؤمن، ولا يُبغضهم إلا منافق، وفي الحديث الصحيح - حديث أبي هريرة ﷺ - أن النبي ﷺ دعا له ولأمه أن يحببهما الله إلى عباده المؤمنين، قال: فلا تجد مؤمنًا إلا يحبني وأمي». (منهاج السنة: ٤/ ٤٩٧-٤٩٨). وقال: «إن علامات النفاق لا تختص بحب شخص أو طائفة ولابغضهم إن كان ذلك من العلامات، ولا ريب أن من أحب عليًا لله بما يستحقه من المحبة لله فذلك من الدليل على أيمانه، وكذلك من أحب الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله فذلك من علامات إيمانه، ومن أبغض عليًا والأنصار لما فيهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله؛ فهو منافق.. - إلى أن قال -: وهذا مما يبين به كذب ما يروى عن بعض الصحابة؛ كجابر، أنه قال: ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي ﷺ إلا ببغضهم علي بن أبي طالب، فإن هذا النفي من أظهر الأمور كذبًا، لا يخفى بطلان هذا النفي على آحاد الناس، فضلاً عن أن يخفى مثل ذلك على جابر أو نحوه.

فإن الله قد ذكر في سورة التوبة وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أمورًا متعددة، ليس في شيء منها بغض علي؛ كقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ۝٤٩﴾ [التوبة: ٤٩]، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝٥٨﴾ [التوبة: ٥٨]، =

. . . .

= وقوله: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [التوبة: ٦١]، وقوله: ﴿۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧]، إلى أمثال ذلك من الصفات التي يصف بها المنافقين، وذكر علاماتهم، وذكر الأسباب الموجبة للنفاق.

وكل ما كان موجبًا للنفاق فهو دليل عليه وعلامة له، فكيف يجوز لعاقل أن يقول: لم يكن للمنافقين علامة يُعرفون بها غير بغض علي؟ وقد كان من علامتهم التخلف عن الجماعة؛ كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال: «أيها الناس حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن؛ فإنهن من سنن الهدى، وإن الله شرع لنبيه سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف»، وعامة علامات النفاق وأسبابه ليست في أحد من أصناف الأمة أظهر منها في الرافضة؛ حتى يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم، وشعار دينهم التقية، التي هي أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا علامة النفاق... وفي الجملة فعلامات النفاق؛ مثل الكذب والخيانة وإخلاف الوعد والغدر لا يوجد في طائفة أكثر منها في الرافضة، وهذا من صفاتهم القديمة، حتى إنهم كانوا يغدرون بعلي والحسن والحسين، وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**».. والمقصود هنا أنه يمتنع أن يُقال: لا علامة للنفاق إلا بغض علي، ولا يقول هذا أحد من الصحابة، لكن الذي قد يُقال: إن بغضه من علامات النفاق؛ كما في الحديث المرفوع: «**لا يُبغضني إلا منافق**»، فهذا يمكن توجيهه؛ فإنه من علم ما قام به علي رضي الله عنه من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، ثم أبغضه على ذلك؛ فهو منافق، ونفاق من يُبغض الأنصار أظهر؛ فإن الأنصار قبيلة =

. . . .

= عظيمة لهم مدينة، وهم الذين تبؤوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين، وبالهجرة إلى دارهم عز الإيمان واستظهر أهله، وكان لهم من نصر الله ورسوله ما لم يكن لأهل مدينة غيرهم، ولا لقبيلة سواهم، فلا يُبغضهم إلا منافق». (منهاج السنة: ٧/ ١٤٨ - ١٥٢). وقال - وهو من بديع ردوده على الرافضة، وقلبه الحجة عليهم! -: «وهكذا من أحب الصحابة والتابعين والصالحين معتقدًا فيهم الباطل؛ كانت محبته لذلك الباطل باطلة، ومحبة الرافضة لعلي ﷺ من هذا الباب؛ فإنهم يُحبون ما لم يوجد، وهو الإمام المعصوم المنصوص على إمامته، الذي لا إمام بعد النبي ﷺ إلا هو، الذي كان يعتقد أن أبا بكر وعمر ﷺ ظالمان معتديان أو كافران، فإذا تبين لهم يوم القيامة إن عليًا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء، وإنما غايته أن يكون قريبًا من أحدهم، وإنه كان مقرًا بإمامتهم وفضلهم، ولم يكن معصومًا لا هو ولا هم، ولا كان منصوصًا على إمامته؛ تبين لهم أنه لم يكونوا يحبون عليًا، بل هم من أعظم الناس بغضًا لعلي ﷺ في الحقيقة، فإنهم يُبغضون من اتصف بالصفات التي كانت في علي أكمل منها في غيره؛ من إثبات إمامة الثلاثة، وتفضيلهم، فإن عليًا ﷺ كان يُفضلهم ويُقر بإمامتهم؛ فتبين أنهم مبغضون لعلي قطعًا، وبهذا يتبين الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن علي ﷺ أنه قال: «**إنه لعهد النبي الأمي إليّ: أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**». . فإن الرافضة لا تُحبه على ما هو عليه، بل محبتهم من جنس محبة اليهود لموسى، والنصارى لعيسى، بل الرافضة تُبغض نعوت علي وصفاته، كما تُبغض اليهود والنصارى نعوت موسى وعيسى، فإنهم يبغضون من أقر نبوة محمد ﷺ، وكانا مقرين بها صلى الله عليهم أجمعين». (منهاج السنة: ٤/ ٢٩٥ - ٢٩٦).
وقال الحافظ ابن حجر - دافعًا شبهة الرافضة -: «الجواب عن ذلك: أن البغض ها هنا مقيد بسبب، وهو كونه نصر النبي ﷺ؛ لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض، والحب بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالبًا، والخبر في حب علي وبغضه ليس على العموم؛ فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي أو أنه إله تعالى الله عن إفكهم، والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار، وأجاب عنه العلماء أن بغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه، وبالعكس، فكذا يقال في حق علي، وأيضًا: فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهورًا بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة؛ بخلاف من يوصف بالرفض، فإن غالبهم كاذب ولا يتورع في الأخبار، =

. . . .

= والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن عليًا ﷺ قتل عثمان أو كان أعان عليه؛ فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قُتلت أقاربه في حروب علي».
(تهذيب التهذيب: ٨/ ٤٥٨).
وأنقل أخيرًا: مختصرًا مهمًا لتعليق الشيخ بدر العواد في رسالته «النصب والنواصب» (ص ٨٦٩ - ٨٩٢) على الحديث السابق: «**لا يحبك إلا مؤمن. .**»: قال: «إن كون هذه المحبة إيمانًا وطاعة ليس من خصائصه التي ينفرد بها عن سواه، خلافًا لما تزعمه الشيعة، بل يشاركه فيه كل من اتصف بما يستوجب الحب لله؛ من أمثال أعيان الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان، بل هذا أصلٌ عام في كل عباد الله المؤمنين متى كان الباعث على محبتهم ما هم عليه من طاعة لله والاستجابة لأمره والانقياد لحكمه، ولهذا جاء في الحديث: «**ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاوَةِ الإيمانِ: أن يَكونَ اللهُ ورَسولهُ أحَبَّ إليه مِمَّا سِواهُما، وأنْ يُحِبَّ المَرْء لا يُحِبُّه إلاَّ للهِ وأنْ يكْرَهُ أنْ يُعودَ في الكُفرِ كما يَكْره أن يُقْذفَ في النَّارِ**». ومما يؤكد عدم اختصاص عليٍّ بهذا الوصف أنه ورد نظيره في حق الأنصار؛ حيث قال ﷺ: «**آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصَارِ، وآيةُ النِّفاقِ بُغْضُ الأنصارِ**». ولم يخص النبي ﷺ الأنصار بهذا الوصف لأنهم أفضل من غيرهم بإطلاق، بل المهاجرون أفضل منهم على وجه الإجمال.
نعم لعليٍّ مزيدُ مزيّة على أكثر الصحابة من جهة قُربه من النبي ﷺ، وكونه من أهل بيته الذين أوصى بهم بقوله: «**أُذكِّرُكُم الله في أهل بيتي، أُذَكِّرُكُمْ الله في أهل بيتي، أُذَكِّرُكُمْ الله في أهل بيتي**»، وجاء في حديث آخر: «**أَحِبُّوا أهلَ بيتي لِحُبِّي**». وهذا الحب النابع من محبة النبي ﷺ والحرص على حفظ وصيته بأهل بيته قُرْبَةٌ من قُرَب الإيمان.
فإن قيل: إن كان الأمر بهذه المثابة، وأنه لا خصوصَ لعليٍّ ولا للأنصار بما ذُكِر، فما الموجب لتخصيصهم بالذكر دون سواهم؟ والجواب: أن الحكمة تكمُن في علمه ﷺ بما سيجري على عليٍّ بعدَه مِن ظُلْمٍ وتكفير وسبٍّ وبُغض، وعلمِهِ أيضًا بما سيجري على الأنصار عمومًا من انحراف عنهم، واستئثار الملوك من قُريش عن الأنصار بالأموال، والتفضيل بالعطاء وغير ذلك.
وقد جاءت الإشارة لما سيجري عليهم في حديثين:
أولهما: كان عند البيعة، ففي حديث عُبادة بن الصَّامت ﷺ قال: «**بايعنا رسولَ الله ﷺ على السَّمْعِ والطّاعَةِ في العُسْرِ واليُسْرِ، والمنشطِ والمكرَهِ، وعلى أَثَرَةٍ علينا، وعلى ألا** =

. . . .

= تُنَازِعَ الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كُنّا، لا نخافُ في الله لومةَ لائم».
وثانيهما: عَقِب غزوة حُنين، فعن أنس ﷺ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً فاصْبِرُوا حتى تلْقَوني على الحَوْضِ»، وفي رواية «أَثَرَةً شَدِيدَةً»، وقد كان الأمر كما وصف ﷺ. وإذا كان الإيمان شُعَباً كما ثبت عنه ﷺ، فإن محبة عليٍّ من شُعَبه ومكمِّلاته، كما يُفْهَم من تبويب ابن حبَّان وغيره على هذا الحديث، وليست الإيمان نفسه ولا شرطًا في صحته، وعليه فلا يقول عاقلٌ: إن مجرد حبه يُصيِّر الرجل به مؤمناً مطلقًا.
ثم إنه ليس المراد بـ (المحبة) في قوله: «أن لا يُحِبَّني...» كل محبة، بل المراد (المحبة الشرعية)، ولتحققها هنا لابد لها من أمرين:
١- أن يُحَبَّ عليٌّ لما هو عليه من الإيمان والقرابة، وأما ما يفعله الشيعة من نسبة كثير من الأكاذيب له، ثم محبته من خلال ما نسبوه إليه، وفي ظل ما زوروه عليه، فلا يدخل في هذا الحديث الشريف؛ لأنهم في الحقيقة قد أحبوا رجلاً تخيلوه، وقالوا هذا (عليّ)، ولم يُحِبّوا عليّاً كما هو، ولم يكتفوا بهذا الضلال، حتى زادوا عليه تكفير كل من لم يحب عليّاً المتوهَّم، وهم بذلك قد رتّبوا جهلاً على جهل، فصاروا في ظلمات بعضها فوق بعض.
والمتأمل يجد أنهم مبغضون لعليٍّ على الحقيقة؛ لأنهم يُبغِضون كل من كان عل نهجه وسار على هديه من حب الشيخين وموالاتهما وتقديمها على نفسه وما إلى ذلك، فهم أشبه ما يكون بالنصارى، حيث يحبون عيسى الذي هو ابن الله - بزعمهم -، لا عيسى الذي هو عبد الله في واقعه.
٢- الاعتدال في المحبة وعدم مجاوزة الحد المشروع فيها، فكل من غلا في محبة عليّ وأفرط؛ كمن ادعى أنه إلهٌ، أو زعم أن من لوازم هذه المحبة اعتقاد عصمته، أو جعل له شيئًا من خصائص الله؛ كعلم الغيب أو القدرة على الخلق والإيجاد، ونحو ذلك، لم يكن مشمولاً بهذا الحديث، لأن هذه المحبة ليست محبة شرعية، بل بدعيّة شِرْكيةٍ؛ كما قال تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾.
ولهذا قال عليٌّ ﷺ: «يهلِكُ فيَّ رجلان، مُفْرِطٌ في حُبِّي، ومُفرِطٌ في بُغضي». وقال علقمة: «أفْرَطَ ناسٌ في حُبِّ عليٍّ؛ كما أفرطت النصارى في حُبِّ المسيح». ولو كان كلُّ حب له محمودًا، وكل محبٍّ مؤمنًا لما حكم عليٌّ بهلاك الغالي فيه، ولَمَّا شبه علقمة حُبَّهم بحُبِّ النصارى وهو مذموم. =

. . . .

= الشق الثاني من الحديث: قوله: «**ولا يُبغضني إلا منافق**». يَنُصُّ هذا الشِّق من الحديث على أنه لا يُبغضُ عليًا إلا منافق! لكن ما المراد بالنفاق؟ أهو الاعتقادي أم العملي؟ إذ النفاق بحسب ما ورد في النصوص الشرعية نوعان.
والحقيقة أن تحديد نوع النفاق مرتبط بمعرفة الباعث عليه، ويمكن القول: إن بغض عليٍّ يكون تارةً نفاقًا اعتقاديًا، وتارةً عمليًا، ولهذا قال بعض الشُّرَّاح عند قوله «ولا يُبغِضُكَ إلا منافقٌ»: أيْ حقيقةً أو حُكْمًا.
وبيان ذلك: أنه إن كان الباعث على بُغضِهِ ما اتَّصف به من الإيمان بالله ورسوله ونصرةِ دينه وقوّته في الحق؛ فهذا نفاق اعتقادي مُخرج من الملة، وعليه يُحمَل قول الإمام أحمد- تعليقاً على هذا الحديث -: «**من أبغضَ عليّاً رضي الله عنه فهو في الدَّرك الأسفل من النار**». وإن لم يكن بغضُهُ لذلك، بل لأمرٍ آخر، مثل ما وقع من الخوارج الذين أبغضوه وقاتلوه وكفَّروه على التأويل الفاسد؛ فهذا نِفاق عَمَليّ لا يخرج من الإسلام؛ لأنهم كانوا يعتقدون حينئذٍ أنهم فعلوا ما فعلوه غضبًا لله، وعملاً بكتابه، ولهذا نفى عنهم عليٌّ صفة النّفاق، حين سُئل عنهم، مع علمه اليقيني بشدة بغضهم له، وانحرافهم عنه.
وفي حكمهم أيضًا: من أبغضوه لكونه قَتَلَ أحدًا من أقاربهم، مثل ما نُقِلَ عن أبي لبيد البصري وحَريز بن عثمان، فإنَّ هذا البُغضَ في الأصل مزروعٌ في الجبلّة الإنسانية، غير أنه لما توافرت النُّصوص على وجوب حُبّه والتحذير من بُغضه، كان بقاء هذا البغض دون مسوّغ شرعي يوجبه ضربًا من النّفاق.
ولا يصحُّ أن يقال: إنّ حَمْلَ لفظ (منافق) على النِّفاق العَمَليّ صَرْف له عن ظاهره؛ لأن النُّصوص جاءت بالنوعين، فالاعتقاديُّ مناقضٌ لحقيقة الإيمان أصلاً، فلا يمكن أن يجتمعا في قلبٍ واحد، بخلاف النّفاق العملي، فإنه مصادمٌ لكماله الواجب، وقد يجتمع في الرّجل الواحد إيمان ونفاق.
والقاعدة في هذا الباب أنه لمّا كان لـ (الكفر) أعمال، ولـ (النِّفاق) شُعَبٌ ودعائم، جاءت النصوص الشرعية أحيانًا بإطلاق هذا الاسم أو ذاك على من أتى بشيء من تلك الأعمال أو الشُّعب، مع كونها لا تُخرِج صاحبَها من المِلّة، بدلالةِ نصوص أخرى.
وفي معناهما أنهما - أي النُّصوص الشرعية - قد تنفي صفة الإيمان عن مرتكب بعض الآثام مع كونها ليست كفراً. ومن ذلك: ما ورد عن عبدالله بن عَمْرو أن النبي ﷺ =

. . . .

= قال: «**أربعٌ مَنْ كُنَّ فيه كانَ مُنافقًا خالصًا، ومَنْ كانت فيه خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كانتْ فيه خَصْلةٌ من النِّفاق حتى يدعها: إذا اؤتمنَ خان، وإذا حَدَّثَ كَذَبَ، وإذا عَاهَدَ غَدَرَ، وإذا خَاصَمَ فَجَرَ**».
وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ ماتَ ولم يَغْزُ، ولم يُحَدِّثْ به نفسه ماتَ على شُعْبَةٍ من نِفاقٍ**»، فالمقصود في هذين الحديثين النّفاق العملي.
وعن عبدالله بن مسعود أنّ النبي ﷺ قال: «**سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوٌ وقِتَالُهُ كُفْرٌ**»، أي كُفرٌ عَمَليّ.
وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يُبْغِضُ الأنصارَ رَجُلٌ يُؤمِنُ بالله واليوم الآخر**».
وعن أنس عن النبي ﷺ قال: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه**».
وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ كانَ يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ فلا يُؤذِ جَارَه**».
وعنه أيضاً أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ كانَ يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخر فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، ومَنْ كان يُؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ فليصِلْ رَحِمَه، ومن كان يُؤمنُ بالله واليوم الآخِرِ فَلْيَقُلْ خيرًا أو لِيَصْمُتْ**».
فالمراد بـ (الإيمان) في هذه النصوص الشريفة هو الإيمان الواجب. فمن وقع في شيءٍ من أعمال الكُفْر الأصغر أو شُعَب النّفاق العَمَليّ، أو نُفِيَ عنه الإيمان الواجب، يكون من المعرَّضين للوعيد، ليس من المستحقين للوعد المطلق. . .
ولو جاز الأخذ بالحديث السابق على إطلاقه؛ لقيل على سبيل المقابلة أيضًا: إنّ كل محبٍّ لعليٍّ مؤمنٌ على كل حال، وهو ما لا يعتقده الشيعة، حيث إن كثيرًا منهم يُكَفّرون كافة فِرق الشيعة، باستثناء أنفسهم، مع أنّ التشيُّعَ لم يَقُم إلا على حُبِّ عليٍّ، فكيف يُكفرونهم، وفي الحديث «لا يُحِبك إلا مؤمن»؟! كما أنهم لا يترددون في تكفير الغُلاةِ في عليّ، مع أنهم من أشد الناس حُبًّا له!
وعلى كلٍّ؛ فقد قامت دلائل كثيرة من السُّنة على إبطال ما ذهبوا إليه، من جَعْلِ كل بُغضٍ نفاقًا اعتقاديًا، وكل شنآن كُفرًا أكبر أيًّا كان الباعث عليه، ومِن هذه الأدلّة: قوله ﷺ: «**إنَّ ابْنِي هذا سَيِّدٌ، ولَعَلَّ الله أنْ يُصلِحَ به بين فِئَتَينِ عَظِمَتين من المسلمين**». **والاستدلال به من وجهين:**
أ- أنه سمّاهم (مسلمين)، ولو لم يكونوا كذلك لم تصحّ تسميتهم بذلك، فكما أنّ فيه ردًا على الخوارج الذين يُكفِّرون كِلا الطائفتين، ففيه أيضاً ردٌّ على من يُكفّرون أهل الشّام وحدهم؛ كالشيعة ومن وافقهم، ولهذا كان سُفيان بن عيينة يقول: «**قوله: فئتين من المسلمين. يُعجِبُنا جدًا**». =

فصل

قال الأستاذ النجفي[١]: «ثم نرجع إلى مورد البحث خصوصيًا، ونقول: ابن حطان وإخوانه من عامة الخوارج يبغضون عليًّا رضي الله عنه بلا ريب، بل هو قاعدة مذهبهم، وأساس ضلالتهم، وذلك مما يعلمه ويعترف به كل أحد، حتى شيخنا القاسمي، ومبغض علي منافق بنص ذلك الحديث المتواتر، والمنافق كافر أو أسوأ منه بنصوص تلك الآيات الكثيرة، الذي يعضد بعضها بعضًا، ويسجل بعضها الآخر.

= ب- أنه أثنى على الحسنِ بهذا الصُّلح وجَعَلَهُ مِن مناقبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لو كان معاوية كافرًا لم يكن توليةُ كافرٍ، وتسليمُ الأمر إليه، مما يُحبُّه الله ورسولُه، بل دلَّ الحديث على أنّ معاوية وأصحابه كانوا مؤمنين، كما كان الحسنُ وأصحابُه مؤمنين، وأنَّ الذي فَعَلَهُ الحسنُ كان محمودًا عند الله تعالى، محبوبًا مرضيًا له ولرسوله»..

كما أن عَمَلَ عليٍّ مع خصومه الذي قاتلوه وأبغضوه دالّ على أنه لا يرى أن الحديث السابق دال على التكفير مطلقًا، حيث إنه كان ينفي عن الخوارج صفتي الكُفر والنّفاق، مع أنهم بلغوا الحدَّ الأعلى في بُغْضِه، وإذا كان هذا حاله مع هؤلاء، فَعَدَمُ تكفيره مَن دونهم مِن باب أولى. وفي صفِّين كان لا يُعامِل مقاتليه من أهل الشّام معاملة الكافرين.

وأيضًا: مما يمكن الاستدلال به في هذا الصدد: عَمَلُ أبناء عليٍّ (الحسن والحسين ومحمد)، فهؤلاء أقرب الناس إليه نسبًا، وأدناهم منه مجلسًا، وكانوا معه في سِلْمه وحربه وجميع أحواله، فلم يثبت عنهم ما يدل على اعتقادهم كُفْرَ مبغضي عليٍّ من الأمويِّين، بل على العكس ورد عنهم ما يدلّ على اعتقادهم إسلامهم، فالحسن تنازل عن الخلافة، وأقرّه أخوه الحسين، ولو كان معاوية كافرًا منافقًا في نظرهما؛ لما جاز للحسن التنازل، ولا ساغ للحسين الإقرار». (س).

(١) (ص ٦ - ٧).

قال: فتنسيق هذه المقدمات[١] يقع بهذا النظم الذي يلي:

ابن حطان وسائر الخوارج يُبغضون عليًّا، وكل من يبغض عليًّا منافق، وكل منافق كافر، فابن حطان كافر، وحينئذ نسأل شيخنا القاسمي: أيُّ هذه المقدمات المبرهنة يمكن المناقشة فيها، والخدشة بها؟».

أقول: إنَّ هذا مفرع على ما فهمه من الوعيد على مطلق البغض، مع أنَّه مقيد ببغض منشؤه أمر دنيوي، وحظٌّ نفسي، وحسد على فضل سابقته، وكرامة مزيته، وأما بغضٌ نشأ على تأويل، وزعم صاحبه فيه أنَّه مطيع لله سبحانه، ولم يقصد فيه إلا وجهه تعالى، فلا يتناوله الحديث بلا ريب؛ لأنَّ من أدَّاه اجتهاده إلى أمر - وكان يقصد طاعة الله فيه - فهو مأجور فيه وإن أخطأ، ولا شك أنَّ ابن حطان مخطئ في اجتهاده، غير مصيب في رأيه، ولكن لا يشك أحد في أنَّه كان يتوخى طاعة الله تعالى في مذهبه، ويتحرى تقواه في مشربه، ودعوى خلاف ذلك مكابرة؛ لأنَّ سيرته محفوظة، وليس فيها ما يخدش في تصلبه في الدين، وإن كان غاليًا أصاره غلُوّه إلى جفاء المخطئين.

ثم إنَّ الأستاذ ناقض نفسه هنا في كلامه على الحديث، حيث قربه قبل من المتواتر بقوله وكادت إلخ، وهنا جزم بأنَّه متواتر بقوله بنص ذلك الحديث المتواتر، مع أنَّه ليس متواترًا ولا مستفيضًا، كيف ولم يصححه الإمام البخاري في كتابه «الجامع الصحيح»، ولذا لم يخرجه فيه، فأين التهور في دعوى التواتر؟

نعم؛ صححه مسلم، فأخرجه في «صحيحه»، ولكن يعلم المحققون أنَّ ما لم يخرجه البخاري من الأخبار، فلأمر ما فيه[٢]، وعلل الأحاديث يعلمها أهلها،

---

(١) أي: المقدمات المنطقية. وسيأتي إبطال الشيخ لها. (س).

(٢) ليس هذا على إطلاقه. فكم تركوا من أحاديث صحيحة - كما هو معلوم -. (س).

على أنَّا وإن كنَّا نقول بتصحيحه، ولكن لا نسلم استلزامه لما استنبطه الأستاذ منه؛ لأنَّ النفاق لا يساوق الكفر في سائر موارده، كما يعلم ذلك من استقرأ مواضعه في الأحاديث والآثار، فلا يسلم له قوله: المنافق كافر أو أسوء منه كليًّا؛ لأنَّ المنافق الكافر أو الأسوء منه إنَّما هو المنافق الذي يُظهر الإيمان ويُبطن الكفر، بمعنى: أنَّه يتظاهر بالإسلام تقية من أهله، وهو مع ذلك يُشرك بالله، ويُكذب بوحيه، ويَكفر برسوله، ويَجحد كل ما جاء به النبي ﷺ، فهذا هو المنافق الكافر، أو الأسوأ منه، وهل يمكن أن ينطبق على ابن حطان ذلك، وهو وإخوانه من الكفر فرُّوا، كما قال علي كرم الله وجهه؟

إذا علمت ذلك؛ تبين لك بطلان الكُليَّتين في قياسه؛ لأنَّ قوله: وكل من يبغض عليًّا منافق، لا يصح كليًّا كما تقدم، وكذا قوله: وكل منافق كافر، لا يصح أخذه كليًّا؛ لأنَّ النفاق كالكفر يطلق على فرده الأعظم، وعلى كل ما يجر إليه مبالغة: كما يدل عليه استقراء موارده، فسقط قوله في آخر بحثه: فأيُّ هذه المقدمات المبرهنة يمكن المناقشة فيها، بأنَّه لا برهان في واحدة فيها، ولا شبهته؛ ولذا صحت مناقشتها، حتى هدمتها رأسًا لعقب.



فصل

قال الأستاذ النجفي[1]: «أينسى المسلمون (حديث الغدير) الذي سارت به الريح إلى كل سمع، وكتبته الشمس على صحيفة النهار بأنوارها، والنجوم على أديم الليل البهيم بأضوائها، الحديث الذي رواه - ولا أحصي من رواه - النسائي في الخصائص بما ينيف على عشرين طريقًا، منها ما نصه: أخبرنا أحمد

---

(١) (ص ٧ - ٨).

بن المثنى، ثم أوصل السند إلى زيد بن أرقم، قال: لما دفع ﷺ من حجة الوداع، ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: «**كأنِّي دُعيت فأجبت، وإنِّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنَّهما لا يفترقا حتى يردا عليَّ الحوضَ**»، ثم قال: «**إنَّ الله مولاي، وأنا ولي كل مؤمن**»، ثم إنَّه أخذ بيد عليٍّ رضي الله عنه، فقال: «**من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**».

إلى أن قال الأستاذ: وقد روى مسلم حديث الغدير، ولكن ببيان آخر كما تجده في «صحيحه»، ورواه الحافظ بن عبد البر في «الاستيعاب»[(١)]، وهذا نصه: روى بريدة، وأبو هريرة، وجابر، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، كل واحد منهم عن النبي ﷺ أنَّه قال يوم غدير خم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**»، ورواه الإمام أحمد بن حنبل بعدة طرق، وأبو نعيم والقاضي في «الشفا»، وكل كبراء العلم، وثقات المحدثين..»، ثم عدَّد من روى هذا الحديث الشريف من علماء السنَّة، نقلًا عن كتاب «الإقبال» للسيد جمال الدين بن طاوس.

أقول: يُقال في وعيد المعاداة لعلي رضي الله عنه هنا ما قلناه في وعيد بُغضه المتقدم، وذلك معاداة باعثها الحسد والتنافس، وقصد إيذاء النبي ﷺ في النيل ممن يحبه ويؤثره، وينوه بشأنه؛ كما كان يجنح إليه ثلة من مسلمَة الفتح، الذين لم يتمكن الإيمان من قلوبهم تمكن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، فأراد ﷺ التعريض لهم ولمن كان على شاكلتهم، وأما عداوة أثارتها شبهة دينية، لا حظوظ نفسية، فإنَّ صاحبها بمعزل عن الوعيد، وقد وجد في الصحابة من

---

(١) (١/ ٣٣٨).

تهاجرا في آخر الأمر إلى الممات، ومن تقاتلا، وإن كان الخطأ في الاجتهاد من أحدهما حاصلًا ألبتة، إلا أنَّ مثل ذلك إنَّما يفتقر لباعث الاجتهاد، وحسن النية، فإذن البغض والعداوة من المجمل، ومثله لا يحكم عليه إلا بعد بيانه كما هو معروف.

وهاهنا مسألة مهمة جر إليها هذا البحث، وهي مسألة الموالاة والمعاداة.

ذكرها أستاذنا عالم الشام، في كتابه «نقد النصائح الكافية» ولعمري لقد حقق فأجاد، ودقَّق فأفاد[١].

قال[٢] - أطال الله بقاءه -: «إنَّ النصوص في الحب في الله والبغض فيه، هي في موالاة المؤمنين، ومحادة المشركين المحاربين، كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ

---

(١) بل هي من المسائل التي زل فيها القاسمي رحمه الله، متابعة منه لابن الوزير، حيث جعلا البراءة من بدعة المبتدع لا منه! وساويا بين أهل البدع وعصاة أهل السنة. وهذا مخالف لفعل الصحابة - رضي الله عنهم -، وأئمة السلف، الذين تبرؤا من المبتدعة المظهرين لبدعهم في عهدهم، وقد أورد الدكتور إبراهيم الرحيلي شيئًا من مواقفهم في رسالته المهمة في هذه المسألة: «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» (٢/ ٤٥٩ - ٤٨٠) (الفصل الأول: موقف أهل السنة من بغض أهل البدع)، ومن ذلك: قول ابن عمر رضي الله عنهما عن القدرَية: «إذا لقيتَ أولئك، فأخبرهم أن ابن عمر منهم بريء»، وقول ابن عباس رضي الله عنهما: «ما في الأرض قومٌ أبغض إليّ من أن يجيئوني فيخاصموني، من القدَرية»، وعن ابن عون قال: «لم يكن قوم أبغض إلى محمد بن سيرين من قوم أحدثوا هذا القدَر»، وكان سفيان الثوري يُبغض أهل الأهواء.. إلخ. وقد أورد الدكتور النصوص الشرعية الآمرة بالبراءة من أهل البدع المحادين لشرع الله، ثم قال: «ولهذا كان من الأصول المقررة عند السلف الصالح: بغض أهل البدع، والبراءة منهم». وأما النصوص التي استدل بها ابن الوزير، فلا تشهد لما قرره - كما سيأتي -. (س).

(٢) المبحث الثاني عشر، (ص ٣٧).

ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

قال السيد ابن المرتضى الزبيدي في «إيثار الحق»[1]: ذكر الإمام المهدي ابن

---

(١) محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ)، واسم كتابه بالكامل «إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد». وهو مطبوع متداول. وأما قول القاسمي عنه «الزبيدي»، فلعله سبق قلم منه. و«المرتضى الزبيدي» هو صاحب كتاب «تاج العروس» (ت ١٢٠٥هـ)، لا ابن الوزير.

وللفائدة: بيّن الدكتور علي الحربي في رسالته «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية» (ص ١٢٨ - ١٣١) منهج ابن الوزير في كتابه «إيثار الحق»، والسبب الباعث لتأليفه، وأنه «حاول التوفيق بين الأقوال، ورد الخلافات إلى المذهب الحق». قلت: إلا أنه في سبيل هذا «التوفيق» تهاون في مسألة التعامل مع أهل البدع - كما ترى -، بل أداه ذلك إلى تجويز مودة الكفار! وقد تابعه - للأسف - غيره ممن زلّ في هذا الباب؛ كالقاسمي، وصاحب رسالة «التعامل مع المبتدع بين رد بدعته ومراعاة حقوق إسلامه»، الذي يقول في (ص ٧٤) من رسالته: «إن المبتدع قد يكون أقرب إلينا وأحب، بل قد يستحق من الإجلال والإكرام، ما لا يستحقه السني الفاسق»! وانظر للرد على مافي رسالته من أخطاء، وعدم تفريقه بين التعامل مع المبتدع، والتعامل مع السني المخطئ: رسالة «النقض المرضي على من ساوى معاملة ورواية السني بالبدعي»؛ لعبدالرحمن بن ناصر الفيصل. (س).

المطهر ﷺ: أنَّ الموالاة المحرَّمة بالإجماع هي موالاة الكافر لكفره، والعاصي لمعصيته، ونحو ذلك.

قال: وهو كلام صحيح، والحجة على صحة الخلاف فيما عدا ذلك أشياء كثيرة، منها: قوله تعالى في الوالدَين المشركَين بالله ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [لقمان: ١٥]، ومنها قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩][(١)].

---

(١) الآيتان في (بِر) الكفار، و (القسط معهم)، وليستا في (مودتهم)، وشتان بين الأمرين. وقد عقد القرافي رحمه الله- في كتابه «الفروق» (٣/ ١٥ - ١٦)، فصلاً نفيسًا لبيان الفرق بين الأمر بعدم موالاة الكفار، والأمر ببرّهم والإحسان إليهم، قال فيه: «الإحسان لأهل الذّمّة مطلوب، والتودّد والموالاة منهي عنهما، والبابان ملتبسان، فيحتاجان إلى الفرق. وسرّ الفرق أنّ عقد أهل الذّمّة يوجب علينا حقوقًا لهم؛ لأنهم في جوارنا، وفي خفارتنا، وذمّة الله وذمّة رسوله ﷺ ودين الإسلام». ثمّ ذكر صورًا من صور الإحسان إليهم، ثم قال: «وإذا كان عقد الذّمّة بهذه المثابة: تعيَّنَ علينا أنّ نبرَّهم بكل أمرٍ لا يكون ظاهره يدلّ على مودّات القلوب، ولا تعظيم شعائر الكُفْر. فمتى أدّى إلى أحد هذين امتنع، وصار من قبيل ما نُهي عنه في الآية وغيرها، ويتضح ذلك بالمثل «- ثم ذكر أمثلة للمودّة والموالاة، وأمثلة للبرّ والإحسان من غير مودّة قلبية، ثم قال -: «وينبغي لنا أنّ نستحضر في قلوبنا ما جُبلوا عليه من بغْضنا، وتكذيبِ نبيّنا ﷺ، وأنّهم لو قدروا علينا لاستأصلوا شأفتنا، واستولوا على دمائنا وأموالنا، وأنّهم من أشد العُصاة لربّنا ومالكنا ﷻ... وبالجملة: فبرّهم والإحسان إليهم مأمور به، وودّهم وتولّيهم منهيٌ عنه، فهما قاعدتان، إحداهما محرمّة، والأخرى مأمورٌ بها». وتُنظر للزيادة: رسالة «الفرق والبيان بين مودّة الكافر و الإحسان إليه - دراسة عقدّية في =

ثم قال السيد: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، فأمره بالبراءة من عملهم القبيح لا منهم(١)، وكذلك تبرأ النبي ﷺ مما فعل خالد بن الوليد(٢)، ولم يتبرأ منه، بل لم يعزله من إمارته(٣).

ثم قال: ويدل عليه جواز نكاح الفاسقة بغير زنا وفاقًا(٤)، ونكاح الكتابية عند الجمهور(٥).

= ضوء الكتاب والسنّة»؛ للدكتور سهل بن رفاع العتيبي، فقد أجاد في التفريق بين الأمرين، من خلال النصوص، وكلام الأئمة. (س).

(١) الآية نزلت في الكفار. وقد قال سبحانه في آية أخرى مبينًا أن البراءة تكون منهم أيضًا: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ﴾، وقال في آية أخرى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾. فينبغي أن لايُضرب كتاب الله بعضه ببعض. (س).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣٩).

(٣) هذا في المسلم المجتهد المخطئ. يُتبرأ من خطئه، لا منه. (س).

(٤) الزواج من المسلمة جائز، ولا يُشترط عصمتها من المعاصي! فما علاقة هذا بـ«مودة المبتدع»؟ (س).

(٥) لا ارتباط بين جواز «نكاح» الكتابية، وجواز «مودتها». قال الشيخ عبدالرحمن البراك: «قد فرض الله موالاة المؤمنين، وحرم مولاة الكافرين، قال الله تعالى ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٧١﴾ [سورة التوبة: ٧١]، وقال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ٧٣﴾ [سورة الأنفال: ٧٣]، وقال تعالى ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ٢٨﴾ [سورة آل عمران: ٢٨]، وقال تعالى ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ﴾ [سورة المجادلة: ٢٢]. =

وظاهر القرآن يدل عليه، وفعل الصحابة، ومن هنا أجاز المتشددون في الولاء والبراء أن يُحب العاصي لخصلة خير فيه، ولو كان كافرًا(١)؛ كأبي طالب

= والود، والمودة، بمعنى المحبة، والمحبة نوعان:
١- محبة طبيعية كمحبة الإنسان لزوجته، وولده، وماله، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة الروم: ٢١]
٢- محبة دينية؛ كمحبة الله ورسوله ومحبة ما يحبه الله، ورسوله من الأعمال، والأقوال، والأشخاص. قال تعالى ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [سورة المائدة: ٥٤] وقال النبي ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد.. الحديث**».
ولا تلازم بين المحبتين، بمعنى: أن المحبة الطبيعية قد تكون مع بغضٍ ديني؛ كمحبة الوالدَين المشركَين، فإنه يجب بغضهما في الله، ولا ينافي ذلك محبتهما بمقتضى الطبيعة، فإن الإنسان مجبول على حب والديه، وقريبة، كما كان النبي يحب عمه لقرابته مع كفره، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [سورة القصص: ٥٦] ومن هذا الجنس: محبة الزوجة الكتابية؛ فإنه يجب بغضها لكفرها بغضًا دينيًا، ولا يمنع ذلك من محبتها المحبة التي تكون بين الرجل وزوجه، فتكون محبوبة من وجه، ومبغوضة من وجه، وهذا كثير، فقد تجتمع الكراهة الطبيعية مع المحبة الدينية، كما في الجهاد، فإنه مكروه بمقتضى الطبع، ومحبوب لأمر الله به، ولما يفضي إليه من العواقب الحميدة في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢١٦]. ومن هذا النوع محبة المسلم لأخيه المسلم الذي ظلمه، فإنه يُحبه في الله، ويُبغضه لظلمه له؛ بل قد تجتمع المحبة الطبيعية، والكراهة الطبيعية، كما في الدواء المر: يكرهه المريض لمرارته، ويتناوله لما يرجو فيه من منفعة. وكذلك تجتمع المحبة الدينية مع البغض الديني؛ كما في المسلم الفاسق؛ فإنه يُحب لما معه من الإيمان، ويبغض لما فيه من المعصية. والعاقل من حكّم في حبِه وبغضِه الشرعَ والعقلَ المتجرد عن الهوى، والله أعلم». (نقلاً عن موقعه على الشبكة العنكبوتية). (س).

(١) سبق الفرق بين الإحسان للكافر، ومودته. فالأولى جائزة، والأخرى محرّمة. وفي الهامش السابق بعض أدلة التحريم. وأما الهادوية الزيدية، فلا عبرة بخلافهم. (س).

في أحد القولين، وعلى الآخر حب النبي ﷺ له قبل إسلامه، وهو مذهب الهادوية، ويدل لهم في المسلم حديث شارب الخمر الذي نهى النبي ﷺ عن سبِّه بعد حدِّه، وقال: «**لا تعينوا الشيطان على أخيكم، أما إنَّه يحب الله ورسوله**» رواه البخاري(١).

بل يدل عليه في حق أهل الإسلام قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]، فجعل الإيمان بالله وحده غاية، ينقطع عندها وجوب العداوة والبغضاء(٢).

ثم قال: ويعضده ما نص عليه من العفو عمّن فر يوم أحد(٣)، ومنه حديث أهل الإفك إلا الذي تولى كِبره منهم(٤)، ومنه حديث مسطح، ونزول الآية فيه(٥)، ومنه تحريم المشاحنة والمهاجرة، بل جعلها كالشرك في منع المغفرة للمتهاجرَين حتى يصطلحا(٦)، قال أستاذنا: اهـ ملخصًا».

---

(١) برقم (٦٧٨٠ و ٦٧٨١). وهو في المسلم العاصي. (س).

(٢) هذا يصدق في الكافر إذا ما أسلم؛ فإنه يستحق الموالاة والمحبة. لكن إذا أسلم ثم ابتدع؛ فإنه يُعامل حينها بأحكام أهل البدع - كما سبق -. (س).

(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾. (س).

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٦١) ومسلم (٢٧٧٠).

(٥) الحديث السابق. والآية هي: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ - إلى قوله ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. (س).

(٦) أخرجه مسلم (٢٥٦٥) عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «**تُفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيُغفر لكل عبد لا يُشرك بالله شيئًا، إلا رجلاً كانت بينه وبين** =

فصل

قال الأستاذ النجفي[(١)]: «ألا ترى لو أنَّ طائفةً من منتحلي الإسلام نبغت اليوم أو قبل هذا فاجتهدت في أمر الصلاة، وزعمت أنَّ اجتهادها دلها على عدم وجوب الصلاة بهذا النحو المتفق عليه، وتأولت ما ورد في الكتاب من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، بأنَّ المراد منها معناها اللغوي، وهو إقامة الدعاء والثناء لله جل شأنه، وأنَّ ما ورد

= أخيه شحناء فيُقال: **أنْظروا هذين حتى يصطلحا**». وكل الأدلة السابقة في المسلم العاصي. ويحسن في خاتمة هذه المسألة إيراد ماقاله الشيخ عبدالعزيز بن فيصل الراجحي، ردًا على من سوى بين المسلم العاصي والمبتدع، أو فهم من تشديد السلف على أهل البدع، أنهم يهونون من المعاصي!.

قال - وفقه الله -: «إن هذا ليس تهوينًا للكبائر والموبقات، وإنما هو تعظيمٌ للبدع والمحدثات، وأنه مع عظم الزنا والسرقة وغيرهما من المعاصي والفجور، إلا أن البدع أعظم جُرمًا، وصحبة أربابها أشد ضررًا من وجهين:

أحدهما: اغترار الناس بالمبتدع إذا كان مُظهرًا للصلاح والعبادة، مما يغر بعض العامة، ومن لا بصيرة له.

الثاني: أن المبتدع يتخذ بدعته دينًا يتدين به، ويدعو إليه، ويذب عنه، ويجادل فيه، فخطر التأثر به كبير، أما العصاة فإنهم إن لم يستروا معاصيهم ويخجلوا منها لم يدعوا إليها. وإن دعَوا إليها لم يُستجب لهم؛ لظهور قبحها للعامة والخاصة. وإن تأثر بهم أحد فهو أخف من تأثره ببدعة مبتدع، ربما أخرجته من الإسلام جملة.

وليس بخاف على أحدٍ أن علماء المسلمين جميعًا ينهون عن الكبائر والمعاصي، وعن صُحبة أربابها، وهم حين يجعلون البدع والمبتدعة أشر من العصاة والمعاصي؛ فلبيان خطر البدع والمبتدعة، لا لتهوين المعاصي والكبائر». «قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة» (ص ٤٠٢ - ٤٠٣). (س).

(١) (ص ١٠).

في السنة كله أخبار آحاد، لا تفيد علمًا ولا عملًا، والكتاب غير صريح بتفاصيل هذه الصلاة، كما يُنقل أنَّ طائفة من المسلمين اليوم هكذا تزعم في الصلاة والزكاة، وتحملها على مطلق الصدقة على الفقراء والمساكين، فهل تُرى أنَّ سائر المسلمين يفسحون العذر لهذه الطائفة، ويقولون: إنَّها مجتهدة ومتأولة، أم يعدونها خارجة عن رِبقة الإسلام بما أنَّها أنكرت ضروريًّا من ضروريات الدين، لا يقبل الاجتهاد والتأويل؟».

أقول: كلَّا، لا يفسح أحد من المسلمين العذر لهذه الطائفة[1]، ولا أحد يقول: إنَّها مجتهدة أو متأولة؛ إذ لا اجتهاد في مقابلة النص، بل تعد هذه الطائفة خارجة عن رِبقة الإسلام بما أنَّها أنكرت ضروريًّا من ضروريات الدين، لا يقبل الاجتهاد والتأويل، كما ذكرتم، أما قياس مودة أولي القربى على هذه المسألة فقياس مع الفارق لوجوه:

الأول: أنَّ الصلاة على هذه الكيفية أمر متفق عليه بلا تردد بين طوائف المسلمين، وحديث الصلاة على هذه الهيأة من الأحاديث النبوية المتواترة كما قاله غير واحد، ولقد تلقاها المسلمون جيلًا عن جيل، وخلفًا عن سلفٍ من زمن النبوة وإلى عصرنا هذا، ولم يختلف أحد في عدد ركعاتها ولا هيئاتها، فلا مطمح لأحد أن يجتهد في شأنها بتغيير شيء منها، أمَّا المودة فلم تبلغ درجة المتواتر، فليس منكرها بالكافر.

الثاني: أنَّ الصلاة على هذه الكيفية بركعاتها وهيئاتها أحد الأركان الخمسة التي عليها بُني الإسلام، فمن أنكرها أو أنكر شيئًا من ركعاتها مثلًا، فلا يُعد

---

(١) وهم المسمّون في زماننا بـ«القرآنيين». انظر للرد على انحرافاتهم: رسالة «القرآنيون و شبهاتهم حول السنة»؛ للشيخ خادم حسين إلهي بخش. (س).

مسلمًا، حيث أنكر أمرًا متواترًا من الدين، لا يجوز إنكاره لأحد من المسلمين، والمودة ليست أحد أركان الدين الخمسة التي يتوقف الإسلام عليها فافترقا.

الثالث: أن يقال: لو سلمنا أنَّ أحاديث المودة متواترة في نفسها، فلا تستوجب تكفير هؤلاء؛ لأنَّها ليست في نظرهم متواترة، ولا من الأمور الضرورية التي يتوقف صحة الإسلام عليها.

ثم إنا نطلب من الأستاذ بيان تلك الطائفة المنتحلة الإسلام التي حملت الصلاة على معناها اللغوي، وهو إقامة الدعاء والثناء، وحملت الزكاة على مطلق الصدقة على الفقراء والمساكين.



فصل

قال الأستاذ النجفي[1]: «ثم هب أنَّهم مجتهدون ومتأولون - كما يزعم الزاعمون -، لكن أفليس قد أخبر النبي الصادق الأمين صلوات الله عليه أنَّهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وأنَّهم يقرؤون القرآن لا يتجاوز حناجرهم، أو تراقيهم، إلى أن قال: ونحن نورد الحديث النبوي الذي أورده الإمام البخاري رضي الله عنه، إلى قوله: قال في باب علامات النبوة ما نصه: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أنَّ أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ، وهو يقسِّم قسْمًا، إذ أتاه ذو الخويصرة - وهو رجل من بني تميم - فقال: يا رسول الله، اعدل، فقال: «**من يعدل إذا لم أعدل، قد خبتَ وخسرتَ إن لم أكن أعدل**»، فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه أضرب عنقه، فقال: «**دعه فإنَّ له أصحابًا**

---

(١) (ص ١٢ - ١٤).

يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميَّة، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم إلى نضيه - وهو قدحه - فلا يوجد فيه، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل أسود، إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر، ويخرجون على حين فرقة من الناس»، قال أبوسعيد: فأشهد أنِّي سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أنَّ علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتُمس فأُتي به، حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺ الذي نعته. انتهى بحرفه من الصحيح».

أقول: لا يسعني هنا إلا أن أقول ما قاله الأستاذ في رسالته وراء هذا الحديث[1]: صلى الله عليك يا رسول الله من نبي باهر المعجزات، قاهر الآيات، ظاهر البينات، سوى أنِّي لا أهتدي إلى سرِّ كلماتك الشريفة، ورموزك الدقيقة، ولا أدري لماذا ذلك التشديد والتأكيد والمبالغة، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم إلى رصافه - وهو مغرز النصل من السهم -، ثم إلى نضيه، ثم إلى قذذه، فلا يجد في الجميع شيئًا، لا أدري يا رسول الله ما الذي توعز إليه، وعماذا تكني وتشير بذلك التكرير، أكُلُّ ذلك إيعازًا لأمتك باجتناب تلك الطائفة، وإنذارًا بأن لا شيء فيها من الخير، ولا بصيص لها من النور، ولا رصيص بها من الانتفاع والهدى»، كل هذا أوافق الأستاذ عليه.

ولكنِّي أقول: ينبغي أن يُقتصر في الحديث على مورده، ولا يُتجاوز به إلى ما عداه، فإنَّ النبي ﷺ قد خصص من خرجوا على علي رضي الله عنه، وميزهم عمن

---

(١) (ص ١٤).

عداهم، فقال: «**آيتهم رجل أسود، إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البَضعة تدردر**»[(١)]، فهؤلاء قد مرقوا من الدين بنص حديث رسول الله ﷺ، وأما من جاء بعدهم، فلم ينص على مروقهم، فلا يحملوا شطرًا من أوزارهم، ليُشركوا معهم في حكمهم، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ويشهد لما قلناه: قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: وأشهد أنَّ علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل، فالتُمس فأُتي به على نعت النبي ﷺ الذي نعته، فهذا مما يؤيد أنَّ الحديث مقصور عليهم، لا يتجاوزهم إلى غيرهم، لا يُقال: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالحديث شامل لكل من كان يرى رأيهم، ويدين بما يدينون به، فيكون حكم من جاء منهم على الأثر حكم من مضى من قبل، لا يقال ذلك لأن النبي ﷺ قد جعل للمارقين منهم علامة يُعرفون بها؛ لئلا يلتبسوا علينا بغيرهم، فقال صلوات الله عليه: «**آيتهم رجل أسود**» إلى آخر الحديث، خشية من أن نقول بالعموم، ونحكم على جميعهم بالمروق من الدين.

وأما قول الأستاذ[(٢)]: «إنَّ من أمتك من يتولون عن نصائحك ويتأولون»، فإن عنى بذلك السيد القاسمي فغير محق؛ لأنَّه ما تولى عن النصائح، ولم يتأول شيئًا، ولكنه اقتصر على مورد الحديث لما قدمنا، ولم يُكفر من جاء بعدُ من الخوارج؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يكفرهم، فهل يُعد متأولًا ومتوليًا عن النصائح، من عرف كلام الرسول فوقف عنده، ولم يتجاوزه إلى ما بعده؟!

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٦٣) ومسلم (١٠٦٤).

(٢) (ص ١٤).

ثم أقول: وهب أنَّه قد تأوله كما زعمتم، فليس هو بدعًا في تأوله، بل قد تأول حديث الخوارج من قبله حملته ورواته، كعلي بن أبي طالب ومن قاتلهم معه من الصحابة ﷺ أجمعين، وأصحاب رسول الله أعرف منا بمراد رسول الله ﷺ، وقد تأولوا الحديث على ما سنذكره، أفيقال: إنَّهم قد تولوا عن نصائحه؟ حاشاهم من ذلك ثم حاشاهم.

فصل

وقد رأيتُ أن أذكر هاهنا طرفًا من أخبار الخوارج، ويسيرًا من أحوالهم، لأنِّي رأيت أنَّ المقام يستدعي زيادة بسط وإيضاح ليستبين الحال، ويظهر الأمر.

فأقول: إنَّ من سبر تاريخ حياة الخوارج، ودقَّق النظر في أمرهم علم أنَّهم رجال شدة وجفوة، قلوبهم قد قست، فهي كالحجارة أو أشد قسوة، ولقد والله أتوا بفظائع تقشعر منها الأبدان، وتشيب لهولها الولدان، ويخجل لذكرها وجه الإنسانية، وتمج سماعها الطباع البشرية، فلقد قتلوا الرجال، وأهلكوا الأطفال، وذبحوا الأمهات، والبنين والبنات، حتى إنَّهم كفَّروا من لم يعتقد معتقدهم، أو يرى رأيهم، واستباحوا دمه وماله، وأهله وعياله، ومنهم من أجاز نكاح بنت الابن والأخت، ومنهم من أنكر سورة يوسف، ومنهم من أنكر الصلوات الخمس، وقال: صلاة بالغداة، وصلاة بالعشي، ومنهم من أوجب الصلاة على الحائض في حال الحيض، ذلك بأنهم كما قال الإمام ابن حزم[1] رحمه الله: «كانوا أعرابًا قرؤوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء، لا من أصحاب ابن

---

(١) الفِصَل في الملل والنِحَل، (٤/ ١٢١).

مسعود، ولا أصحاب عمر، ولا أصحاب علي، ولا أصحاب عائشة، ولا أصحاب أبي موسى، ولا أصحاب معاذ بن جبل، ولا أصحاب أبي الدرداء، ولا أصحاب سلمان، ولا أصحاب زيد وابن عباس وابن عمر؛ ولهذا تجدهم يكفر بعضهم بعضًا عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها». انتهى.

وقد قضت حكمة الله سبحانه في خليقته أن يورث أرضه لمن صلح لها من العباد، ووفق لسلوك طريق الحكمة والسداد، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ومعناه الصالحون لاستعمارها، وتدبير شؤونها وكيفية استثمارها، العارفون كيف تساس البلاد والسكان على وفق أصول الاجتماع ونظام العمران، والخوارج ما عرفوا شيئًا من ذلك، بل كان دأبهم الحرب، والطعن والضرب، والسلب والنهب، فلم يقاتلوا عدوًّا في الدين، ولا فتحوا بلدًا للمسلمين، بل كان حربهم مقصورًا على إخوتهم، إذ كانوا يعتقدونهم كفارًا، ويتقربون إلى ربهم بإصلائهم نارًا، فلذلك كان من حكمة الله تعالى أن دمرهم عن آخرهم، وأراح المسلمين من شرهم.

ألا ترى أنا لما كنا صالحين لاستعمار الأرض - أيام كان الإسلام في حضارته ونضارته - كيف امتدت سلطتنا، وعلت كلمتنا، وقوي نفوذنا، وخضع العالم لقوة سلطاننا، ولما انحرفنا عن جادة الصراط السوي، كيف انقلب الحال، وساء المآل، وقام أناس من بيننا أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يزعمون أنَّهم مصلحون، ويشهد الله أنَّهم مفسدون، وأنَّهم فيما زعموه من الإصلاح لكاذبون: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، نبذوا كتاب الله وراءهم ظهريًا، أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيًّا، لا صلاة

ولا صيام، ولا حلال ولا حرام، قصروا همتهم على دراسة الكتب الغربية، ونسوا ما لسلفنا من العلوم العربية، وهم الضاربون بأوفر سهم في كل فن وعلم، عشقوا الغرب وأولعوا بلغته، وصبغوا بصبغته، ففسدت أخلاقهم، وساءت آدابهم، وصار التفرنج لهم عادة، وذِكر أوروبا لهم عبادة، وليت هؤلاء الخفاف العقول قلدوا الأوروبيين بالشيء النافع، والعمل الرافع، ولكنهم يقلدونهم بالأزياء، واستحسان تبرج النساء، وإذا نشر الواحد منهم مقالة في صحيفة، توهم نفسه أنَّه صار بها المفرد العلم، الذي يشار إليه بالقلم:

إنَّ الزرازير لما قام قائمها   توهمتْ أنَّها صارت شواهينا[1]

يستسمن نفسه بتخيل العلم وهو ذو ورم، نار همته في طاعة الله خامدة عن الضَّرَم، أما والذي نفسي بيده، لا يأخذ الله بيدهم، ولا ينصرهم على عدوهم، ما لم يقلعوا عن غيهم، ويرجعوا إلى رشدهم، وينيبوا إلى ربهم، ويأخذوا بهدي نبيهم، ويسلكوا سبيل السلف الصالح، ويرحم الله القائل[2]: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها»، فمن أين لأمثال هؤلاء أن يُصلحوا غيرهم، وهم ليسوا صالحين بأنفسهم، فضلًا عن إصلاح غيرهم، «وفاقد الشيء لا يعطيه»، ومن أين لهؤلاء الأحداث الأغرار، أن يرثوا الأرض والديار، وهم على ما هم عليه من إباحة المنكرات، وانتهاك المحرمات، وقد قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور:

---

(١) الفِصَل في الملل والنِحَل، (٤/ ١٢١).

(٢) الزرزور: طائر صغير. والشاهين: الصقر. (س).

٥٥]، فأنت ترى أنَّ الله تعالى قد وعد الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن يستخلفهم في الأرض، وهؤلاء بينهم وبين الأعمال الصالحات، كما بين الأرضين والسموات، فلم يكونوا موعودين أن يُستخلفوا في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم، ولا أن يُبدلوا من بعد خوفهم أمنًا، بل بُدِّلوا من بعد أمنهم خوفًا، ومن بعد عزِّهم ذلًّا، ومن بعد قوتهم ضعفًا، وقد صال - واأسفًا - عليهم أعداؤهم فأراقوا منهم الدماء، وأزهقوا نفوس الأبرياء، وهتكوا أعراض النساء، وأهلكوا الحرث والنسل، والأوطان والأهل، ولم يغادروا فظيعة إلا فعلوها، ولا شنيعة إلا ارتكبوها.. نعم صال علينا الأغيار، فجاسوا خلال الديار، أتوا أرضنا فنقصوها من أطرافها، وأحاطوا بها من أكنافها، وكادوا أن يذهبوا بالقلب لا سمح الله...

يا أسفي على الإسلام والمسلمين، ويا لهفي على البلاد التي افتُتحت بدم الأجداد الفاتحين، كيف آل أمرها إلى السقوط بأيدي الكافرين...

فجائع الدهر أنواع منوعة ... وللزمان مسرات وأحزان
وللحوادث سلوان يُسهلها ... ولا لما حل بالإسلام سلوان[1]

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وقد خرجتُ عن الموضوع، واستطردتُ إلى ذِكر شبيبتنا لأدنى مناسبة، وإن هي إلا نفْثة مصدور، وشكوى محزون ومقهور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأرجع الآن إلى ذكر الخوارج، وقد ذكرت هناك ما عليهم، فها أنا ذا أذكر

(١) من قصيدة أبي البقاء الرندي في رثاء الأندلس. (س).

هنا ما لهم[١]، **فأقول**: إنهم كانوا أصحاب زهادة، وتقوى وعبادة، وكان بعضهم يقضي نهاره صائمًا، وليله قائمًا، صادقين في اللهجة، يرون الكذب كفرًا، شديدي التحرج عن الوقوع في المأثم، ولقد قاتلوا لأجل الدين، ولم يكن قتالهم لتحصيل رئاسة، ولا لنيل منصب، ولا فوز بوجاهة، ولا إصابة مغنم، فإنَّ نُسُكهم معروف، وزهدهم شهير، وأنقل من زهدياتهم شيئًا مما ذكره ابن أبي الحديد رحمه الله في شرح نهج البلاغة لأمير المؤمنين رضي الله عنه، قال[٢] - رحمه الله تعالى -: قال أبو العباس: ولأبي بلال مرداس في الخروج أبيات اخترت منها قوله:

أَبَعدَ ابن وهب ذي النزاهة والتُّقى ... ومن خاض في تلك الحروب المَهالكَا

أحبُّ بقاءً أو أُرَجِّي سلامةً ... وقد قتلوا زيد بن حصن ومالكَا

فيا رب سلم نيَّتي وبصيرتي ... وهب لي التُّقى حتى أُلاقي أولئكا

وقال عيسى بن فاتك الخطي:

ألا في الله لا في الناس شالت ... بداودٍ وإخوته الجذوع

مضوا قتلًا وتمزيقًا وصلبًا ... تحوم عليهمُ طير وقوع

إذا ما الليل أظلم كابدوه ... فيُسفر عنهمُ وهم ركوع

---

(١) مقابلة تجاوزات الرافضة لا يكون بالوقوع في تجاوز مضاد؛ بمدح من ذمهم رسول الله ﷺ، من الخوارج الغلاة، الذين لا عبرة بزهدهم وتقشفهم، مع انحرافهم. ولو اكتفى الشيخ البيطار - عفى الله عنه - بالاعتذار لأئمة الحديث أنهم أخرجوا عنهم كما أخرجوا عن غيرهم من أهل البدع؛ بشروطهم التي وضعوها - كما سبق -، ولا يعني هذا مدحهم؛ لما احتاج إلى تحسين صورة هؤلاء المذمومين. ويُنظر لمعرفة شيئ من شنائعهم وصورتهم الحقيقية: كتاب «حقيقة الخوارج في الشرع وعبر التاريخ»؛ للشيخ فيصل بن قزاز الجاسم. (س).

(٢) (١/ ٤٤٨).

أطار الخوفُ نومَهم فقاموا وأهل الأرض في الدنيا هجوع

وقال آخر:

يا عين بكّي لمرداس ومصرعه يا رب مرداس ألحقني بمرداسِ
تركتني هائمًا أبكي لمرزأة في منزل موحشٍ من بعد إيناسِ
أنكرتُ بعدك ممن كنت أعرفه ما الناس بعدك يا مرداس بالناسِ
إمَّا شربت بكأس دارَ أولها على القرون فذاقوا جرعة الكاسِ
فكل من لم يذقها شاربًا عجلًا يُسقى بأنفاس ورد بعد أنفاسِ

وقال أيضًا:

لقد زاد الحياة إليَّ بُغضًا وحبًّا للخروج أبو بلال
أُحاذر أن أموت على فراش وأرجو الموت تحت ذرى العوالي
فمن يك همه الدنيا فإنِّي لها والله ربِّ البيت قالي

ذكر أبو العباس المبرد في الكتاب «الكامل»(١): أنَّ عروة بن أدية، أحد بني ربيعة بن حنظلة - ويقال: إنَّه أوَّل من حكم - حضر حرب النهروان، ونجا فيها فيمن نجا، فلم يزل فيها باقيًا مدة من خلافة معاوية، ثم أُخذ وأُتي به زياد ومعه مولى له، فسأله عن أبي بكر وعمر، فقال خيرًا، فقال له: فما تقول في عثمان، وفي أبي تراب؟ فتولَّى عثمان ست سنين من خلافته، ثم شهد عليه بالكفر، وفعل في أمر علي رضي الله عنه مثل ذلك إلى أن حكَّم، ثمَّ شهد عليه بالكفر، ثم سأله عن معاوية؟ فسبه سبًّا قبيحًا، ثم سأله عن نفسه؟ فقال: أوَّلك لريبة، وآخرك لدعوة، وأنت بعد عاص ربك، فأمر فضُربت عنقه، ثم دعا مولاه، فقال: صف لي أموره، فقال: أطنب أم أختصر؟ قال: بل اختصر، قال: ما أتيته بطعام في

---

(١) (٢/ ١٥٣ - ١٥٤).

نهارٍ قط، ولا فرشت له فراشًا في ليل قط.

قال أبو العباس[1]: أُتي عبد الملك بن مروان برجل من الخوارج، فبحثه، فرأى منه مما شاء فهمًا وعلمًا، ثم بحثه فرغب فيه، فاستدعاه إلى الرجوع عن مذهبه، فرآه مستبصرًا محققًا، فزاده في الاستدعاء، فقال: يغنيك الأولى عن الثانية، قد قلتَ وسمعتُ، فاسمع أقل، فجعل يبسط من قول الخوارج، ويزين له من مذهبهم بلسان طلق، وأقوال بينة، ومعان قريبة، فقال عبد الملك بعد ذلك - على معرفته وفضله -: لقد كاد يوقع في خاطري أنَّ الجنة إنما خلقت لهم، وأنا أولى العباد بالجهاد معهم، ثم رجعت إلى ما ثبَّت الله من الحجة، وقدَّر في قلبي من الحق، فقلت: الآخرة والدنيا لله، وقد سلطنا الله في الدنيا ومكَّن لنا فيها، وأراك لست تجيبنا إلى ما نقول، والله لأقتلنك إن لم تطع، فأبى ذلك، إذ دخل علي بابني مروان، قال أبو العباس: وكان مروان أخا يزيد بن عبد الملك لأمه عاتكة بنت يزيد بن معاوية، وكان أبيًّا عزيز النفس، فدُخل به على أبيه في هذا الوقت باكيًا لضرب المؤدب إياه، فشقَّ ذلك على عبد الملك، فأقبل عليه الخارجي، وقال: دعه يبك، فإنَّه أرحب لشدقه، وأصح لدماغه، وأذهب لصوته، وأجرى أن لا تأبى عليه عينه إذا حضرته طاعة الله واستدعى عبرتها، فأعجب ذلك من قوله عبد الملك، وقال له متعجبًا: أما يشغلك ما أنت فيه ويعرضك عن هذا؟! فقال: ما ينبغي أن يشغل المؤمن عن قول الحق شيء، فأمر بحبسه وصفح عن قتله، وقال بعدُ معتذرًا إليه: لولا أن تفسد بألفاظك أكثر رعيتي ما حبستك، ثم قال: لقد شكَّكني ووهمني حتى مالت بي عصمة الله، وغير بعيد أن يستهوي من بعدي اهـ.

---

(١) (٢/ ١٩٠ - ١٩١).

وما أوردته في هذه العجالة، فهو شذرة من أشعارهم، وقليل من زهدياتهم وأخبارهم، ومن أراد أن يسبر غور أمرهم، ويقف على حقيقة حالهم ومقالهم، فعليه بكتب التواريخ والملل والنحل، ومن أحسن من كتب ذلك وتوسع: الإمام أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في كتابه «الكامل»، والإمام عز الدين ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»[(١)].

أما الحديث المروي في الصحيح، فهو نص في مروق من قاتلهم علي وقَتَلَهم من الدين، ومن تأخر منهم لا يكون مارقًا من الدين[(٢)]، ويشهد لذلك قوله ﷺ: «**آيتهم رجل أسود**»، وهو ذو الثُدية، وقد وُجد هذا يوم النهروان صريعًا بين القتلى، كما أخبر عنه رسول الله ﷺ.

قال في «شرح النهج»[(٣)]: «قد تظافرت الأخبار حتى بلغت حد التواتر بما وعد الله تعالى قاتلي الخوارج من الثواب على لسان رسوله ﷺ، وفي الصحاح المتفق عليها أنَّ رسول الله ﷺ بينا هو يقسم قسْمًا، - وأورد الحديث بتمامه إلى أن قال -: وفي بعض الصحاح: «يقتلهم أولى الفريقين بالحق»[(٤)]، وقد قتلهم علي رضي الله عنه، وهو أولى الفريقي بالحق».

وإذا لم يُكفر علي من خرجوا عليه وقاتلهم وقتلهم يوم النهروان - وهم

---

(١) انظر لبيان حال ابن أبي الحديد، وعقيدته الاعتزالية الشيعية: مقدمة رسالة «تشريح شرح نهج البلاغة»؛ للكاتب العراقي محمود الملاح رحمه الله، بتحقيقي؛ لتعلم تجاوز البيطار - عفى الله عنه - في وصفه بـ«الإمام»! (س).

(٢) هذا تأويل غير سائغ. فالأحاديث جاءت بذمهم جميعًا؛ لمعتقدهم المنحرف، سواءً مَن قاتل منهم، ومَن لم يُقاتل. (س).

(٣) (١/ ٢٠٢).

(٤) أخرجه مسلم (١٠٦٥).

المرادون من الحديث النبوي - ولم يُكفرهم من قاتلهم معه من الصحابة، فأولى وأحرى أن لا يُكفر من جاء بعدهم، ولم يشهد وقعة النهروان، وهم غير مرادين من الحديث النبوي.

قال الإمام ابن تيمية[(١)]: «وأصحاب رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب وغيره، لم يُكفِّروا الخوارج الذين قاتلوهم، بل أول ما خرجوا عليه وتحيزوا بحروراء، وخرجوا عن الطاعة والجماعة، قال لهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إنَّ لكم علينا أن لا نمنعكم مساجدنا، ولا حقكم من الفيء، ثم أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم، فرجع نحو نصفهم، ثم قاتل الباقي وغلبهم، ومع هذا لم يسبِ لهم ذرية، ولا غنم لهم مالًا، ولا سار فيهم سيرة الصحابة في المرتدين؛كمسيلمة الكذاب وأمثاله، بل كانت سيرة علي والصحابة في الخوارج مخالفة لسيرة الصحابة في أهل الردَّة، ولم ينكر أحد على عليٍّ ذلك، فعُلم اتفاق الصحابة على أنَّهم لم يكونوا مرتدين عن دين الإسلام.

قال الإمام محمد بن نصر المروزي: وقد ولي علي رضي الله عنه قتال أهل البغي، وروى عن النبي ﷺ فيهم ما روى، وسماهم مؤمنين، وحكم فيهم بأحكام المؤمنين، وكذلك عمار بن ياسر.

وقال محمد بن نصر أيضًا: حدثنا إسحاق بن راهويه، حدثنا يحيى بن آدم، عن مفضل بن مهلهل، عن الشيباني، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب،

---

(١) منهاج السنة، (٥/ ٢٤١ - ٢٤٣). وللتوسع في معرفة الحكم على الخوارج؛ يُنظر: كتاب الدكتور غالب عواجي «الخوارج - تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية، وموقف الإسلام منها»، (ص ٥٢٧ - ٥٤٥). وكتاب «الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام»؛ للدكتور ناصر العقل؛ (ص ٤٧ - ٥٤). (س).

قال: كنت عند علي حين فرغ من قتال أهل النهروان، فقيل له: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فرُّوا، فقيل: أفمنافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلًا، قيل: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فقاتلناهم.

وقال محمد بن نصر أيضًا: حدثنا إسحاق، حدثنا وكيع، عن مسعر، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، قال: قال رجل: من دعي إلى البغلة الشهباء يوم قُتل المشركون، فقال علي: من الشرك فروا، قيل: أفمنافقون؟ قال: المنافقون لا يذكروا الله إلا قليلًا، قيل: فما هم؟ قال: قوم حاربونا فحاربناهم، وقاتلونا فقاتلناهم.. قلت: الحديث الأول وهذا الحديث صريحان في أنَّ عليًّا قال هذا القول في الخوارج الحرورية أهل النهروان، الذين استفاضت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في ذمهم والأمر بقتالهم، وهم يُكفِّرون عثمان وعليًّا ومن تولاهما، فمن لم يكن معهم كان عندهم كافرًا، ودارهم دار كفر، فإنَّما دار الإسلام عندهم هي دارهم». انتهى كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم إنَّ ما أتوه من تقتيل الرجال، والنساء، والأطفال، هم فيه مجتهدون، وعلى جميع مآتيهم مستدلون، وإن أخطؤوا في ذلك، ويحسن بي أن أورد هاهنا شيئًا من مآخذهم واستنباطاتهم، في مناظرة جرت بين رجلين منهم، ذكرها ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»، قال[1] عند ذكر بعض أسماء رؤساء الخوارج وبعض عقائدهم: «ومنهم نجدة بن عامر، واحتج نجدة بقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾، فسار نجدة وأصحابه إلى اليمامة، وأضاف نافع[2] إلى مقالة قدمناها استحلاله الغدر بأمانته لمن

---

(١) (١/ ٣٨٣).

(٢) ابن الأزرق. رأس فرقة الأزارقة من الخوارج. انظر عقائدهم في «مقالات =

خالفه، فكتب نجدة إليه:

أما بعد؛ فإنَّ عهدي بك وأنت لليتيم كالأب الرحيم، وللضعيف كالأب البر، تعاضد قوي المسلمين، وتصنع للأخرق منهم، لا تأخذك في الله لومة لائم، ولا ترى معونة ظالم، كذلك كنت أنت وأصحابك، أولا تتذكر قولك: لولا أنِّي أعلم أنَّ للإمام العادل مثل أجر رعيته ما توليت أمر رجلين من المسلمين، فلما شريت نفسك في طاعة ربك ابتغاء مرضاته، وأصبت من الحق فصه، وصبرت على مره، تجرد لك الشيطان، ولم يكن أحد أثقل عليه وطأة منك ومن أصحابك، فاستمالك واستهواك وأغواك، فغويت وأكفرت الذين عذرهم الله تعالى في كتابه من قعدة المسلمين وضعفتهم، قال الله ﷻ، وقوله الحق، ووعده الصدق: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩١]، ثم سماهم تعالى أحسن الأسماء، فقال: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩١]، ثم استحللت قتل الأطفال، وقد نهى رسول الله ﷺ وآله عن قتلهم، وقال الله جل ثناؤه: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال سبحانه في القعدة خيرًا، فقال: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ

= الإسلاميين» (١/ ١٦٨ - ١٧٤)، ورسالة «فرقة الأزارقة: دراسة تحليلية تاريخية»؛ لمحمد رضا حسن الدجيلي. (س).

﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]، فتفضيله المجاهدين على القاعدين لا يدفع منزلة من هو دون المجاهدين، أوما سمعت قوله تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ دَرَجَةٗۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]، فجعلهم من المؤمنين، ثم إنك لا تؤدي أمانة إلى من خالفك، والله تعالى قد أمر أن تؤدى الأمانات إلى أهلها، فاتَّق الله في نفسك، واتَّق يومًا لا يجزي فيه والد عن ولده، ولا مولود هو جاز عن والده شيئًا، فإن الله بالمرصاد، وحكمه العدل، وقوله الفصل والسلام.

فكتب إليه نافع:

أما بعد، أتاني كتابك تعظني فيه وتذكرني، وتنصح لي وتزجرني، وتصف ما كنت عليه من الحق، وما كنت أوثره من الصواب، وأنا أسأل الله أن يجعلني من القوم الذي يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وعبت علي ما دنت به من إكفار القعدة وقتل الأطفال، واستحلال الأمانة من المخالفين، وسأفسر لك إن شاء الله: أمَّا هؤلاء القعدة فليسوا كمن ذكرت ممن كان على عهد رسول الله ﷺ؛ لأنَّهم كانوا بمكة مقهورين محصورين، لا يجدون إلى الهرب سبيلًا، ولا إلى الاتصال بالمسلمين طريقًا، وهؤلاء قد تفقهوا في الدين وقرؤوا القرآن، والطريق لهم نهج واضح، وقد عرفت ما قال الله تعالى فيمن كان مثلهم، إذ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧]، وقال سبحانه: ﴿فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلۡحَرِّۗ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١]، وقال: ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ

﴿ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٠]، فخبر بتعذيرهم وأنهم كذبوا الله ورسوله، ثم قال: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٠]، فانظر إلى أسمائهم وسماتهم.

وأما الأطفال: فإن نوحًا نبي الله كان أعلم بالله مني ومنك، وقد قال: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٦، ٢٧]، فسماهم بالكفر وهم أطفال، وقبل أن يولدوا، فكيف كان ذلك في قوم نوح ولا نقوله في قومنا؟! والله تعالى يقول: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُو۟لَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٤٣]، وهؤلاء كمشركي العرب، لا يُقبل منهم جزية، وليس بيننا وبينهم إلا السيف أو الإسلام.

وأما استحلال أمانات من خالفنا؛ فإنَّ الله تعالى أحل لنا أموالهم كما أحل دماءهم لنا، فدماؤهم حلال طلق، وأموالهم فيْء للمسلمين، فاتَّق الله وراجع نفسك؛ فإنَّه لا عذر لك إلا بالتوبة، ولن يسعك خذلاننا والقعود عنا، وترك ما نهجناه لك من مقالتنا، والسلام على من أقرَّ بالحق وعمل به.

وكتب إلى من بالبصرة من المحكِّمة:

أما بعد، فإنَّ الله اصطفى لكم الدين، فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون، إنكم لتعلمون أنَّ الشريعة واحدة، والدين واحد، ففيم المقام بين أظهر الكفار، وترون الظلم ليلًا ونهارًا، وقد ندبكم الله ﷻ على الجهاد، فقال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]، ولم يجعل لكم في التخلف عذرًا في حال من الأحوال، فقال: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا۟

بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١]، وإنَّما عذر الضعفاء والمرضى والذين لا يجدون ما ينفقون، ومن كانت إقامته لعلة، ثم فضل عليهم مع ذلك المجاهدين، وقال: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]، فلا تغتروا وتطمئنوا إلى الدنيا، فإنَّها غرارة مكارة، لذَّتها نافذة، ونعيمها بائد، حُفت بالشهوات اغترارًا، وأظهرت حيرة، وأضمرت عبرة، فليس آكلٌ منها أكلة تسره، ولا شاربٌ منها شربة توافقه، إلا دنا درجة إلى أجله، وتباعد بها مسافة من أمله، وإنَّما جعلها الله دارًا لمتزود منها إلى النعيم المقيم، والعيش السليم، فليس يرضى بها حازم دارًا، ولا حكيم قرارًا، فاتقوا الله ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، والسلام على من اتبع الهدى». انتهى.

فتبين جليًّا مما أثرناه عن شرح النهج من المناظرة التي جرت بين نجدة ونافع، والكتاب الذي كتبه نافع إلى أهل البصرة، أنَّهم مجتهدون فيما فعلوه، متأولون فيما اقترفوه[١]، خلافًا لما قاله الأستاذ: «ما كانوا متأولين ولا مجتهدين، وكانت قد تمت عليهم الحجة، وانقطعت منهم أسباب المعذرة، وانطبقت عليهم الآيات البينة، فليس هم إلا معاندون للحق، جاحدون للدين، عابدون للهوى، وإن كانوا بصورة أهل الدين، ولكن ليس قصدهم كما يشهد

(١) سبق الرد على دعوى اجتهاد أهل البدع التي ادعاها القاسمي، وتابعه عليها تلميذه البيطار - عفى الله عنهما -. ولقد كانا في سعة عن هذا القول الشاذ - كما مضى -. (س).

الله ورسوله إلا الفتنة والإفساد في الأرض، وشق عصا المسلمين، وأن تكون لهم إمرة وأثرة»، وقد رأيتَ من أحوالهم وأقوالهم ما لا يمكنك أن تحكم معه بأنَّهم عُبَّاد هوى، يبغون الفتنة والفساد، وأن تكون لهم الأثرة والإمرة.

وأنقُل في هذا المقام عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ما يطمئن به القلب، وينشرح له الصدر، وينحل به الإشكال، ويتبين به أنَّهم طلاب حق اخطؤوه، قال رضي الله عنه: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحق فأخطأه، كمن طلب الباطل فأصابه»[(١)]، قال الرضي: يعني: معاوية وأصحابه.

قال الشارح ابن أبي الحديد: «مراده أنَّ الخوارج ضلوا بشبهة دخلت عليهم، وكانوا يطلبون الحق، ولهم في الجملة تمسك بالدين، ومحاماة عن عقيدة اعتقدوها، وإن أخطؤوا فيها، إلى أن قال: وعند أصحابنا أيضًا أنَّ الفاسق المتغلب بغير شبهة يعتمد عليها لا يجوز أن يُنصر على من يخرج عليه ممن ينتمي إلى الدين، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، بل يجب أن يُنصر الخارجون

---

(١) شرح النهج، (١/ ٤٤٧). قلت: لم أجد هذا الأثر الذي ذكره ابن أبي الحديد. وأظنه من مكذوبات الشيعة على علي رضي الله عنه. (انظر: «الخوارج»؛ للدكتور غالب عواجي، ص ٥٤١). وهو معارض للأحاديث الصحيحة الآمرة بقتالهم؛ ومنها مارواه علي نفسه عن النبي ﷺ: «**سيخرج قومٌ في آخر الزمان، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يُجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميَّة، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة**». أخرجه البخاري (٦٩٣٠) تحت باب (قتل الخوارج) ومسلم (١٠٦٦). كما أن الأثر السابق مخالف لفعل علي رضي الله عنه معهم، حيث قاتلهم، ونكّل بهم، ولم يثبت عنه رضي الله عنه رجوعٌ أو ندمٌ على فعله هذا. ولمعرفة حال «شرح نهج البلاغة» تُنظر الرسالة التي سبقت الإشارة إليها: «تشريح شرح نهج البلاغة»؛ للكاتب العراقي محمود الملاح رحمه الله. (س).

عليه، وإن كانوا ضالين في عقيدة اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم؛ لأنَّهم أعدل منه وأقرب إلى الحق، ولا ريب في تلزم الخوارج بالدين اهـ كلام ابن أبي الحديد عليه الرحمة.

أفبَعد هذا كله يُقال: إنَّهم معاندون للحق، جاحدون للدين، عابدون للهوى، وإن كانوا بصورة أهل الدين؟!

قال الإمام أبو جعفر الطبري[1]: «قال أبو مخنف[2]، عن مجاهد، عن الحل بن خليفة: إنَّ رجلًا منهم من بني سدوس يقال له: العيزار بن الأخنس كان يرى رأي الخوارج، خرج إليهم فاستقبل وراء المدائن عديّ بن حاتم، ومعه الأسود بن قيس، والأسود بن يزيد المراديان، فقال له العيزار حين استقبله: أسالم غانم أم ظالم آثم؟ فقال عدي: لا بل سالم غانم، فقال له المراديان: ما قلت هذا إلا لشر في نفسك، وإنك لنعرفنك يا عيزار برأي القوم، فلا تفارقنا حتى نذهب بك إلى أمير المؤمنين فنخبره خبرك، فلم يكن بأوشك أن جاء علي فأخبراه خبره، وقالا: يا أمير المؤمنين، إنَّه يرى رأي القوم قد عرفناه، فقال: ما يحل لنا دمه، ولكنا نحبسه، فقال عدي بن حاتم: يا أمير المؤمنين، ادفعه إلي وأنا أضمن أن لا يأتيك من قبله مكروه، فدفعه إليه». اهـ.

قلت: هذا أيضًا مما يؤيد أنَّ هناك فرقًا بين من قاتله رضي الله عنه ومن لم يقاتله، وإلا فلِم استحلَّ دم أولئك، ولم يستحل دم هذا، ولماذا أمر بحبسه دون قتله؟ فقال: «ما يحل لنا دمه ولكنا نحبسه»، أليس لهذه الشبهة التي دخلت عليه في

---

(١) تاريخ الأمم والملوك، (٦/ ٥٠).

(٢) المتوفى عام (١٥٧ هـ). إخباري تالف. يُنظر عنه: رسالة: «مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري»؛ للدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى. (س).

الدين وهو مسلم باق على إسلامه؟ أفيجوز بقاؤه حيًّا لو كان مرتدًا عن دينه؟ أليس ذلك لكونه طلب الحق فأخطأه، كما قال ﷺ فيما تقدم؟ اللهم نعم.

وقال الإمام الشهرستاني[1]: «المحكمة الأولى هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين ﷺ حين جرى أمر الحكمَين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، ورئيسهم عبد الله بن الكوا، وعتاب بن الأعور، وعبد الله بن وهب الراسبي، وعروة بن حدير، ويزيد بن عاصم المحاربي، وحرقوص بن زهير المعروف بذي الثُّديَّة، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صيام وصلاة - أعني يوم النهروان - قال فيهم: قال النبي ﷺ: **«تحقر صلاة أحدكم في جنب صلاتهم، وصوم أحدكم في جنب صيامهم، ولكن لا يجاوز إيمانهم تراقيهم»**.

قال: وهم المارقة الذين قال فيهم: **«سيخرج من ضئضئي هذا الرجل قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميَّة»**، **قال**: وهم الذين أولهم ذو الخويصرة، وآخرهم ذو الثُّديَّة». اهـ.

وحاصل هذا البحث كله: أنَّ المتكلمين في الخوارج على قسمين:

قسم لم يحكموا بكفرهم ومروقهم من الدين؛ كعلي بن أبي طالب، ومن قاتلهم معه من الصحابة ﷺ، كما تقدم من قوله ﷺ: هم من الشرك فرُّوا، المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلًا، لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحق فأخطأه، كمن طلب الباطل فأصابه، ولم يُنكر عليه أحد من الصحابة ذلك.

وقسم أخذوا بظاهر الحديث النبوي، وحكموا بمروق من أخبر عنهم رسول الله ﷺ أنَّهم مارقون، وهم الذين أولهم ذو الخويصرة، وآخرهم ذو الثُّديَّة. والله أعلم.

---

(١) الملل والنحل، (ص١٠٧ - ١٠٨).

فصل

وممن رأى رأي شيخنا من المعاصرين ووافقه على ما ذهب إليه، العالم الفاضل الشيخ عبد القادر المغربي الشهير[١].

قال- حفظه الله - تحت عنوان «طريق الوئام لأهل الإسلام»[٢]: «أهدى إلينا الأستاذ الفاضل الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي رسالته التي سماها «الجرح والتعديل»، والموضوع الذي دار عليه البحث في هذه الرسالة، هو أنَّ العلماء والأئمة السابقين الذين خالفوا أهل السنَّة في بعض المسائل المجتهد فيها، ليسوا فسقة ولا ضالّين.

قال المؤلف: ولا يحسن أن نسميهم مبتدعين أيضًا، أي: أصحاب بدعة، وإنَّما ينبغي أن نسميهم مُبدَّعين، أي: المنسوبين للبدعة، ومحصل ما أورده المؤلف في رسالته أنَّه استدل على ما ذهب إليه بدليلين: دليل نقلي، ودليل عقلي.

أمَّا الدليل النقلي، فهو أنَّ الإمام البخاري ومسلم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ رويا في «صحيحيهما» أحاديث عن بعض أولئك الأئمة الذين خالفوا مذهب أهل السنة والجماعة في كثير من الآراء الاجتهادية، فلو كان يصح اعتبارهم فسقة ضالِّين؛ لما استجاز

---

(١) انظر ترجمته في «الأعلام»، (٤/ ٧٤). توفي عام ١٣٧٥هـ، وهو أحد تلاميذ مدرسة الأفغاني ومحمد عبده. انظر للمزيد عنه وعن أفكاره التحررية: «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير»؛ للدكتور فهد الرومي، (ص ٢٠٥ - ٢٠٨). قلت: فلاغرابة في تأييده لرسالة القاسمي «الجرح والتعديل»! (س).

(٢) جريدة (البرهان)، عدد (١١٦).

الإمامان لأنفسهما الرواية عنهما، فكأن الإمامين يقولان: إنَّ مخالفينا في الرأي ليسوا فسقة ولا ضالِّين.

وأما الدليل العقلي، فهو أنَّ أئمة المعتزلة والقدرية مثلًا لم يخالفوا أهل السنَّة والجماعة بقصد الإفساد في الدين، والخروج عن هدي سيد المرسلين، وإنَّما هم خالفوهم لدليل ظهر لهم، وفهم قوي رسخ في نفوسهم، بحيث أصبحوا يعتقدون أنَّ مخالفهم في رأيهم هو المخطئ في رأيه، المتنكِّب سواء السبيل في فهمه، ولو كان هؤلاء القوم يخالفون أهل السنَّة بسوء نية وقصد فتنة لما كانوا تمسكوا بأحكام الدين أشد تمسك، ووقفوا على حدود الشريعة كل وقوف، ناهيك أنَّ المعتزلة يُكفِّرون مرتكب الكبيرة، فشارب الخمر عندهم كافر، وشاهد الزور كافر، وهكذا، ومن يتشدد إلى هذا الحد في التمسك بحبال الشريعة ينبغي أن يُنصف ولا يوصم بالابتداع ولا الفسق، وحسبك أنَّ عمرو بن عبيد المعتزلي هو الذي قال فيه المنصور:

كلكم طالب صيد غير عمرو بن عبيد

فهل يصح أن يوصف رجل مثل هذا - خاف الله واتقى معصيته - بالفسق والابتداع؟ وإنَّما المبتدع الفاسق هو الذي قامت القرائن ودلَّت الأحوال على أنَّه يريد في مخالفته انتهاك حرمات، وتقحم شهوات. هذا ملخص ما جاء في هذه الرسالة الفريدة.

ولعمري إنَّ ما قاله هذا الفاضل هو الحق، وإلَّا فإنَّ المخالف في الرأي عن دليل واجتهاد، وهو يعتقد أنَّه مصيب في رأيه، واقف عند حد الشريعة في أمره، يعذره الشرع كما يعذر ذلك الذي لا يعرف أنَّ نوعًا من الأشربة مثلًا محرم، فبقي يتناوله طول حياته، فإنَّ هذا لا يصح أن يسمى فاسقًا أو مرتكبًا كبيرة في نظر الشريعة المطهرة، لأنَّه في عمله لم يقصد مخالفة ربه، ولا انتهاك حرمة دينه.

هذا؛ ولقد سمعت من المرحوم[١] السيد جمال الدين الأفغاني[٢] كلمة في هذا الموضوع يحسن ذكرها هنا، قال: إنَّ المناظرات الجدلية في المسائل الغامضة التي وقعت بين علماء الإسلام وأئمتنا الأولين كان يُقصد بها في الغالب إظهار المقدرة في الاستنباط، والبراعة في الاستدلال، والمهارة في إبطال حجة الخصم بحجة أقوى منها، فكان العالم اللَّوذعي، والفطن الألمعي، يدقق نظره في حجة خصمه ودليله، ثم يأتي له من دقيق النظر وقوي الحجة ما يبطل حجته، ويسد عليه طريقة استدلاله؛ إظهارًا للمقدرة والتفوق في الفهم، فكان المناظر يقول في بعض الأحايين لمناظره: إنَّ قولك هذا يلزم منه القول بكذا، وهو كفر في اعتبار الشرع، فيرد عليه خصمه، ويستنبط من قوله ما يستدعي كفره أيضًا، مع أنَّ كلًّا منهما في الحقيقة ليس بكافر، ولا يعتقد أنَّ خصمه كافر، وإنَّما الحجج الجدلية كان بعضها يُكفر بعضًا.

ومَن أسخف رأيًا مِمَّن يُكفر المسلم الذي يصلي صلاته، ويتوجه إلى القبلة توجهه، ويؤمن بالقرآن وبمحمد إيمانه، يُكفره بشيء يلزم من قوله لا بقوله الصريح نفسه، فيجب على كل مسلم أن يتدبر ما رويناه عن السيد جمال الدين، ويقرأ كتاب «الجرح والتعديل» الذي ألفه الأستاذ القاسمي؛ فإنَّ في ذلك فائدة

(١) بيّن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «المناهي اللفظية» (ص ١٨٠ - ١٨٢) أن وصف الميت بـ«المرحوم» «إذا كان على وجه الخبر، فإنه لا يجوز؛ لأنه لا يدري هل حصلت له الرحمة أو لم تحصل له، أما إذا كان على وجه الدعاء والرجاء؛ فهو جائز. قلت: لكن يتحرى المسلم أن لايقولها إلا في حق مَن يستحقها. (س).

(٢) لم يكن «سيدًا»، وإنما كان «شيعيًا متسترًا»، أحدث فتنًا وفسادًا عريضًا. انظر لبيان حقيقته: «دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام»؛ للأستاذ مصطفى غزال. ورسالتي «كيف احتل الإنجليز مصر؟»، منشورة بموقع «صيد الفوائد» على شبكة الأنترنت. (س).

عظمى لنا معشر المسلمين، تؤدي إلى تأليف قلوبنا، وجمع ما تشتت من أهوائنا، ولا يقتصر نفع ذلك على الجامعة الدينية فقط، بل هو مفيد لنا في قوة السياسة، وثبات الدولة أيضًا، فإنَّ من تدبر ما مر أصبح ينظر إلى إخوانه المخالفين له في بعض الآراء المذهبية، والمنبثين في مختلف الأقطار الإسلامية بعين الأُلفة والحب والوئام؛ فتستحكم جامعتُنا، وتشتدُّ صوْلتُنا، وتعلو كلِمتُنا، فما أحوجنا اليوم نحن المسلمين السُّنِّيِّين أن نتَّحد ونأتلف مع إخواننا الشيعيين في إيران، والزيديين في اليمن، والأباضيين في أطراف جزيرة العرب وفي المغرب، ولا تنس أبطال الإباضية المجاهدين في طرابلس الغرب، والوهابيين في جزيرة العرب والهند وغيرهم وغيرهم[١]، فإنَّنا كلنا نؤمن بإلهٍ واحد، ونبيٍّ واحد، وقرآنٍ واحد، وقبلةٍ واحدة، فإذا اتَّسقت لنا كل هذه الوحدات لا نبالي بعدها أن تختلف آراء، وتتباين أفهام، وتتصادم حجج، فإنَّ العبرة للقصد والغرض والنِّية، وليست العبرة للازم ولازم اللازم في المناظر الجدلية اهـ.

فصل

قال الأستاذ النجفي[٢]: «ثمَّ ليت شعري ولا أدري؛ أنَّه إذا كان الإمام من أئمة الحديث قد توسع وتساهل حتى صار يقبل رواية مثل عمران بن حطان،

---

(١) هذا التأليف بين أهل السنة وأهل البدعة، فضلاً عن كونه من لبس الحق بالباطل؛ فإن مصيره إلى الفشل، ولو بعد حين؛ لأنه سيكون كما قال تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الحشر: ١٤]، والتأليف الحقيقي يكون على «الحق» الذي جاء به محمد ﷺ، والتزمه أصحابه ﷺ. ووصف المغربي لأتباع دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ﷺ «السلفية» بـ«الوهابيين» دليلٌ على جهله بحالهم. (س).

(٢) (ص ٨ - ٩).

وداود بن الحصين، ومروان بن الحكم ونظرائهم، وهم أعداء الله كما عرفت، فما باله تضايق وتحرَّج، فلم يرو عن مثل جعفر بن محمد..» إلخ، وكتب الأستاذ في ظهر رسالته: وجدنا «المنار» الكريمة قد أشارت بالإجمال في هذا العدد نفسه - يعني: عدد ١٢ مجلد ١٥ - إلى ما لعلها توعز فيه إلى بعض تلك السوآلات التي ألقيناها لا إلى كلها، حيث تقول (ص٩٤٩) عند ذكر حياة البخاري الذي جمعه شيخنا القاسمي، وكنت أرجو أن أرى في الترجمة بيان السبب الذي ترك له البخاري الرواية عن الثقات العدول والإقلال منها. انتهى، فليتدبر الناظرون، والله ولي التوفيق.

أقول: قد سبق لأستاذنا القاسمي - حفظه الله - الجواب عن عدم رواية البخاري عن الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه وأمثاله من الثقات في كتابه «نقد النصائح الكافية» عند ذكر السيد ابن عقيل عدم احتجاج الإمام البخاري بجعفر الصادق، وإيراده أبيات قيلت في المعنى[1]، وأولها:

قضية أشبه بالمرزئه هذا البخاري إمام الفئه
بالصادق الصديق ما احتج في صحيحه واحتج بالمرجئه

إلى آخر الأبيات: وكأن أستاذنا - حفظه الله - قد اكتفى بذكر الجواب في النقد عن ذِكره في حياة البخاري، اعتمادًا على أنَّ ذِكره هناك يغني عن ذِكره هنا لمن أراد الوقوف عليه، نعم كان يلزم إيراده في حياة البخاري أيضًا؛ لاقتضاء المقام إياه، وإن لم يورد فيه أقل من الإشارة إلى الموضع الذي ورد فيه والإحالة عليه، وأنا أنقل في هذا المقام طرفًا من الأوجه التي ذكرها شيخنا في جوابه في النقد، ومنه يُعلم السبب في رواية البخاري عن أمثال ابن حطان وابن الحكم، وعدم روايته عن بعض الثقات العدول.

---

(١) قائلها شيخه المتشيع مثله «أبو بكر بن شهاب»؛ كما في «العتب الجميل»، (ص ٣٣). (س).

قال- حفظه الله -[١]:

«**الثالث**: اتفقوا على أن لا ملام على إمام في اجتهاده، والبخاري من كبار الأئمة المجتهدين، فهب أنَّه اجتهد في رواية جعفر، فإن أخطأ كان مأجورًا معذورًا.

الرابع: قد يترك جامع المسند الرواية عمن غلب عليه الفقه؛ لأنَّ شهرة الراوي بالرواية والحفظ تدعو لتحمل طالب الحديث عنه وكتابة حديثه أكثر من التحمل عمن اشتهر بالفقه، ومن ذلك ترك البخاري وأمثاله الرواية عن أبي يوسف، ومحمد بن الحسن وأمثاله، وقد يكون من هؤلاء في نظره: الإمام جعفر، فلا يلزم من ترك الرواية عنه جرحه.

الخامس: قد يترك المحدث الرواية عن راوٍ لراوٍ آخر في طبقته إمَّا أنَّه لا يراه فوقه في العلم، وأنَّ ما عنده أضبط وأسدّ، أو أنَّ في سنده علوًّا، أو نحو ذلك من مقاصد المتحملين[٢]، وكله مما لا حرج فيه ولا يستلزم الغض من سالك

---

(١) في المبحث الرابع عشر، (ص ٤٠).

(٢) قال الشيخ البيطار في الهامش: «رأيت - بعد كتابة ما تقدم - في مجاميع المكتبة العلمية عندنا في دمشق، عدد (٢٥) رسالة للخطيب البغدادي في الاحتجاج بالشافعي، قال فيها: إنَّ البخاري أخرج في صحيحه عن بعض المذكورين في تاريخه، وسبيل من ترك الإخراج عنه، سبيل ما ترك من الأصول، إما أن يكون الراوي ضعيفًا ليس من شرطه، أو يكون مقبولًا عنده غير أنَّه عدَل عنه استغناء بغيره، ثم قال: والذي نقول في تركه الاحتجاج بالشافعي: إنَّما تركه لا لمعنى يوجب ضعفه، لكن غنيً عنه، بما هو أعلى منه». اهـ.

قلت: وقد أوردها الذهبي في ترجمة الشافعي في «سير أعلام النبلاء»، (١٠/ ٩٥ - ٩٧)، ويُنظر: كتاب «الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية»؛ للحافظ ولي الدين ابن الحافظ العراقي (ص١١٠)، و«سبيل التوفيق»؛ لعبدالله الغماري، (ص١٤١). ومثل الإمام =

سبيله؛ لأنَّه سبيل مشروع، وعمل متبوع.

قال الإمام ابن حزم في الفِصَل، في الرد على الإمامية الذين يرون العلوية أفضل معاصريهم ما مثاله: وكذلك لا يجدون لجعفر بن محمد بسوقًا[1] في علم ولا دين، ولا في عمل على محمد بن مسلم الزهري، ولا على ابن أبي ذؤيب، ولا على عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر، ولا على عبيد بن عمرو بن حفص بن عاصم بن عمر، ولا على ابني عمه: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وعلي بن الحسن بن الحسن، بل كل من ذكرنا فوقه في العلم والزهد، وكلهم أرفع محلًّا في الفُتيا والحديث، لا يمنع أحد منهم من شيء من ذلك». اهـ بحروفه.

قال أستاذنا: وثمة وجوه أخرى، وأعذار أربابها أبصر بها[2]، ولا يُحتج على البخاري برواية غيره عن الإمام جعفر؛ لأن لكلٍّ وجهة، وما كل فاضل يكلف المحدث الرواية عنه أو له ما دام لا هيمنة ولا سيطرة على الأذواق والمشارب بالإجماع، وأمَّا احتجاج البخاري بالمرجئة، فإنَّه لم يحتج بهم ويرو لهم لهذا العنوان - أعني الإرجاء -، وإنَّما خرَّج رواية الثبت الصدوق منهم، وهذا ما يهم الراوي والمتحمل مهما كان مذهب المروي عنه ومشربه.

= الشافعي أيضًا في عدم احتجاج الإمامين البخاري ومسلم به في صحيحيهما: الإمام الثقة الحافظ أبو داود الطيالسي؛ لعلة حديثية، بينها الشيخ خليل العربي في كتابه «الفوائد الحديثية» (ص ١٤١ - ١٤٢). (س).

(١) يُقال: بسَقَ الشيء يَبْسُق بُسوقاً: تمّ طوله، وفي التنزيل: (والنخلَ باسِقاتٍ لها طَلْع نَضِيد). (لسان العرب). (س).

(٢) يُضاف إلى ماذكره القاسمي: أن البخاري قد أخرج له في كتابه «الأدب المفرد». (انظر: تهذيب الكمال: ٥/ ٩٧). (س).

وأمَّا احتجاجه بعمران بن حطَّان مع أنَّه من كبار الخوارج، فلما ذكرنا من الصدق في الحديث، والتوقِّي في الرواية والأمانة العظمى، وما قولك فيمن يرى الكذب كفرًا؟ وأما مآتيه وعَقْده فحسابه على ربه[١]، وأمَّا مروان فقد قال عروة - ومقامه في التابعين معروف -: لا يُتهَم مروان في الحديث[٢]، وأمَّا ابن المرأة المخطئة، فيعني به الناظم: معاوية، ويشير إلى أمه هند في خطئها في قصة سيد الشهداء حمزة ﷺ، وما وقع منها في جاهليتها[٣]، إلا أنَّ الناظم فاته أنَّ

---

(١) قال الشيخ البيطار في الهامش: «قال المبرِّد في «الكامل»: «وكان عمرن بن حطان في وقته شاعر القُعَّد الصفرية ورئيسهم ومفتيهم، وللرهين المرادي ولعمران بن حطان مسائل كثيرة في أبواب العلم، في القرآن، والآثار، وفي السير، والأحكام، وفي الغريب والشعراء».
وقال أبو الفرج الأصبهاني في ترجمته في «الأغاني»: كان عمران من القَعَدَة؛ لأن عمره طال فضعف عن الحرب وحضورها، فاقتصر على الدعوة والتحريض بلسانه، وقد أدرك صدرًا من الصحابة، وروى عنهم وروى عنه أصحاب الحديث، وأصله من البصرة» اهـ.
قلتُ: وانظر ما قيل عنه في «تهذيب التهذيب»؛ لابن حجر، (٨/ ١٢٦ - ١٢٩). (س).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤٦٦): «يُقال: له رؤية، فإن ثبتت فلا يُعرَّج على من تكلم فيه». وانظر مبحث «مروان بن الحكم بين معاصريه والتهم الموجهة إليه «ضمن كتاب «أباطيل يجب أن تُمحى من التاريخ»؛ للدكتور إبراهيم شعوط (ص ٣٠١ - ٣١٦).(س).

(٣) قال البخاري في صحيحه: (باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة ﵂)، وأخرج تحته حديث عائشة ﵂ قالت: «جاءت هند بنت عتبة فقالت: يا رسول الله، ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إليَّ أن يَذلوا من أهل خبائك، ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب إليَّ أن يعزوا من أهل خبائك. قال: «**وأيضًا والذي نفسي بيده**». قال الحافظ ابن حجر: «المعنى بقوله «وأيضًا»: ستزيدين في المحبة كلما تمكن الإيمان من قلبك..» (فتح الباري: ٧/ ١٧٥). قلت: وانظر: «صب العذاب على من سب الأصحاب»؛ للشيخ محمود شكري الألوسي ﵀، (ص ٤٠٣ - ٤٠٧). (س).

الإسلام يجُبُّ ما قبله؛ لأنَّ الإسلام بسماحته ودعوته إلى الصفح والعفو يتناسى أمثال ذلك ولا يذكرها» اهـ.

فصل

قال الأستاذ[١]: «وما أقصى ما يذب عنهم المحامي لهم والمصحح للرواية عنهم، إلَّا أن يقول: إنَّنا نرتاح إلى نقلهم ونسكن إلى روايتهم، لما نعلمه من تحرجهم عن الكذب وتصلبهم في الورع، وتجافيهم عما يعلمون حرمته من ضرورة الكتاب وشعائر الإسلام التي لم تدخل عليهم شبهة فيه كما دخلت عليهم في غيره، فنقلهم ورواياتهم لنا، وبدعتهم عليهم، وقد ورد مثله عن بعض أئمة أهل البيت ﷺ، حيث قال في بني فضَّال - بعد أن زاغوا ووقفوا -: خُذوا ما رووا، وذَرُوا ما رأوا، والخبر لا موضوعية له في نفسه، وإنَّما الغرض التوصل به إلى السنَّة وكلام المعصوم، وإذا حصل الوثوق جاز الاعتماد عليه أو تخريجه من أي مخبر كان، واعتبار العدالة من أجل أنَّها هي الطريق الغالب لتحصيل الوثوق لا لخصوصية فيها، هذا غاية ما في وسع المجالد عنهم، والمكافح دونهم.. إلخ».

أقول: لعمري لقد أجاد الأستاذ ببيانه، وأفاد بتبيانه، وأتى بكلام المجالد عنهم، والمكافح دونهم، على أتم وجه وأحسن أسلوب، وكذا نقله عن بعض أئمة أهل البيت ﷺ ما قاله في بني فَضَّال[٢] - بعد أن زاغوا ووقفوا -: خُذوا

---

(١) (ص ١٥).

(٢) قال الشيخ البيطار في الهامش: «بفتح الفاء وتشديد الضاد، أشهرهم: الحسن بن علي بن محمد بن فضَّال بن عمرو بن أيمن الكوفي، كان من أصحاب الرضا ﷺ، وكان =

ماروووا، وذروا ما رأوا. . . إلخ، فإنَّه غاية في التحقيق، ونهاية في التدقيق، ولو لم يكن من المناقشة إلا نقل هذه الجملة الذهبية التي أثرها الأستاذ عن هذا الإمام لكفى، وإن نقل الأستاذ عنه ذلك في معرض الرد، لا موافقة في القصد، فإنَّ ما أورده قد أجبنا عنه، وفرغنا منه، وقياسهم على بني فضَّال، لا مندوحة عنه بحال؛ لأنَّهم جميعًا قد ضلُّوا السبيل، وفتحوا باب التأويل.

وقول الأستاذ[1]: «وبنو فضَّال لم يرد فيهم أنَّهم مرقوا من الدين، حتى يكون الأخذ برواياتهم، وصحة التخريج عنهم اجتهادًا في مقابلة النص، بل الأمر على العكس، فإنَّ النص ورد بالجواز فأين هذا من ذاك؟».

فقد قدمنا أنَّ المروق من الدين قاصر على قوم مخصوصين، وهم الذين قاتلوا أمير المؤمنين، وهؤلاء جاؤوا متأخرين، فلم يكونوا مرادين من حديث الصادق الأمين، حيث إنَّهم ما عرفوا ذا الثُّديَّة ولا أدركوه، وأمَّا آراؤهم ومآتيهم فإنا نذرها إليهم، ويكون وزرهم قاصرًا عليهم، وإنَّما القصد تحمل السنَّة النبوية عمن لا يتهم بالكذب، وهؤلاء من أبعد الناس عنه، وقد أجبت عن هذه الإيرادات التي أوردها الأستاذ غير مرة، وعلى الخصوص في الفصل الذي عقدته لذكر ما للخوارج وما عليهم، فليراجع.



= فطحيًّا يقول بإمامة عبد الله بن جعفر قبل أبي الحسن، فرجع فيما حُكي، وكانت وفاته سنة ٢٢٤؛ كما في كتاب الرجال للكشي (ص٦٩٣) والنجاشي (ص٣٤ - ٣٦)، واشتهر من أولاد الحسن الذكور أحمد، ويقال: إنه كان فطحيًّا أيضًا، وله مؤلفات، وأخوه علي، وكان فقيه الشيعة بالكوفة وثقتهم، وله عدة مؤلفات كما في كتاب النجاشي».

(١) (ص ١٦).

فصـل

قال الأستاذ[١]: «ومن قبل ذلك ما نقده الشيخ القاسمي على كتاب» النصائح الكافية«ذلك الكتاب الذي يليق أن يُعَد من أكبر حسنات هذا العصر وأنصع مآثره، تلك النصائح التي ما كنَّا نخال فاضلًا كالقاسمي يحيف عليها بتلك النقود التي ليس لها من الحقيقة مسيس، ولا من المتانة والقوة رمسيس.

قال: ومن نظر في «النصائح» ثم عقَّبه بالنظر إلى نقدها، وجد جليًّا أنَّ كل تلك النقود قد ذكرها السيد الشريف في نصائحه، ودحضها بأقوى الحجج والبراهين، ثم جاء الناقد فأورد النقود، وأغفل جواباتها» اهـ.

أقول: هذا ما قاله الأستاذ في الصفحة الأخيرة من «عين الميزان» في «نقد النصائح الكافية»، فماذا أقول في نقده هذا؟ وماذا عساي أن أجيبه عنه؟

أقول: إنَّه قد مال بعض الميل، وبخس بعض الكيل، أيسمح لي أن أقول: إنَّه قد تجاوز وتطرف، وتوسع وتعسف؟

لو نقد الأستاذ بعض مباحث الكتاب، لكان لي من الأمر منفسح، لكنت إمَّا أن أجيبه على نقده، أو أسلم له ما نقده، ولكنه - رعاه الله - قال عن جميع تلك النقود التي في الكتاب: «ليس لها من الحقيقة مسيس، ولا من القوة والمتانة رمسيس، كل تلك النقود قد ذكرها السيد الشريف في «نصائحه»، ودحضها بأقوى الحجج والبراهين، جاء الناقد فأورد النقود وأغفل جواباتها»!

وماذا عليك لو ناظرت الشيخ بإنصاف فيما لاحظت عليه في كتابه «النقد»،

---

(١) ص ٢٤ .

ومعلوم أنَّ الإنصاف يزيل من البين كل خلاف، كما أنَّ قلة الإنصاف تقطع الصلة حتى بين الأخ وأخيه، والابن وأبيه.

ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم

والظاهر أنَّ الأستاذ - حفظه الله - قد نظر إلى «النصائح الكافية»[١] بعين الرضا، وعقَّبه بالنظر إلى نقدها بعين السخط:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أنَّ عين السُخط تبدي المساويا

ثم أقول: ليس السيد القاسمي بدعًا في الرد على السيد ابن عقيل في «نصائحه»، فقد رد عليه السيد حسن بن شهاب من العلويين بكتابٍ سماه «الرقية الشافية من نفثات سموم النصائح الكافية»، وناقشه السيد أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين في أواخر كتابه «وجوب الحمية عن مضار الرقية»، الذي انتصر به له، ورد فيه على «الرقية الشافية»، ولم يُسَلم لأستاذنا جميع ما كتبه في نقدها، حيث قال[٢]: «وجملة القول أنَّ كل واحد من الكتابين في هذه المسألة وغيرها، يؤخذ من كلامه ويترك، ويُقبل منه ويرفض». اهـ.

وليس من قصدي الآن أن أضع النصائح ونقدها على بساط البحث والنظر، فإنَّ ذاك يستدعي وقتًا طويلًا، ويستوعب كتابًا كبيرًا، ولقد تراكم علينا وعلى

---

(١) كتاب ابن عقيل الحضرمي المتشيع - كما سبق -، ألّفه لتهوين سب معاوية ﵁، والتبرؤ منه، ولهذا فقد حمده الرافضة، وأدرجوا مؤلفه ضمن مؤلفي الشيعة، كما بينته في مقدمة رسالة «الرقية الشافية من نفثات سموم النصائح الكافية»؛ للشيخ الحضرمي: حسن بن علوي بن شهاب ﵀، الذي رد على كتاب ابن عقيل، وفضح مخططه في الترويج لمذهب الرافضة بين العلويين. ووصف البيطار للشيعي السباب ابن عقيل بـ«السيد» هو من تجاوزاته - عفى الله عنه -. (س).

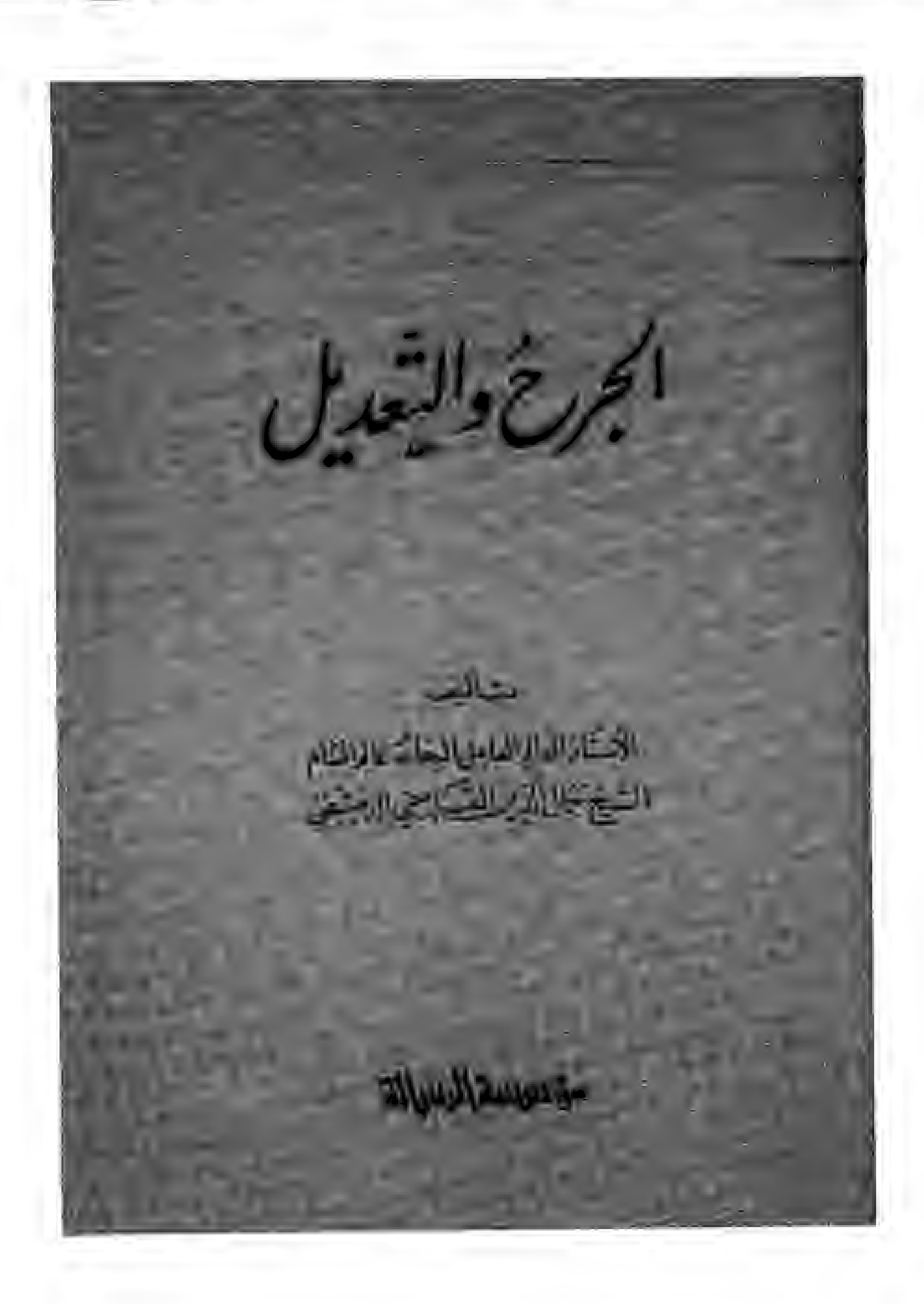
(٢) مجلة المنار، (٤ م١٤ ص٣١٦).

بلادنا من المصائب، والمشاغل والمتاعب، ما يثنينا عن مثل هذه المناظرات، وينسينا تلك الهنات، ويبعثنا على الاتفاق، ونبذ الاختلاف والشقاق، ويدعونا إلى التمسك بالأخوة الدينية، والرابطة الإيمانية[١].

﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].



(١) سبق أن الاجتماع يكون على «الحق»، دون مداهنة أو مجاملة، وأن الأخوة الإيمانية تكون لمن استحقها شرعًا، وأهل البدع - لاسيما الروافض - ليسوا منهم؛ لعقائدهم المنحرفة عن الإسلام. (س).



صورة غلاف كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ القاسمي رحمه الله



كتاب

نقد عين الميزان

تأليف

الشيخ محمد بهجت ابن الشيخ محمد بهاء الدين
البيطار الدمشقي
الامام والمدرس في جامع القاعة في الميدان
الفوقاني بالشام

حقوق اعادة الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

طبعت في مطبعة الترقي بمحلة القيمرية

سنة ١٣٣١

صورة الطبعة الأولى لكتاب «نقد عين الميزان» للشيخ محمد بهجة البيطار رحمه الله



رسالة

عين الميزان

بقلم جامعها

محمد حسين

النجفي

«آل الشيخ الكبير الشيخ جعفر كاشف الغطاء عن»
«مبهمات الشريعة الغراء تقدمها مقالة (ميزان»
«الجرح والتعديل) للشيخ التاسمي»

«وقد نشر بعضها في آخر عدد من العرفان وفيها»
«عدة من المباحث العلميه النافعه ان شاء الله»

ثمنها عدا اجرة البريد قرش ونصف صاغ

مطبعة العرفان بصيدا سنة ١٣٣٠

صورة غلاف كتاب الشيعي محمد حسين كاشف الغطاء:«عين الميزان»

فهرست المحتويات

